القراءة الأفريقية للنظام العالمي

كيف تعكس الثقافة الأفريقية وقائع النظام العالمى ؟

■ د. حلمي شعراوي

القسم الأول

تاريخية المشكلة الافريقية

يتحدث الكثيرون عن "التشاؤمية" الافريقية مقابل "التفاؤلية" الآسيوية، ورصد عبد الله بوجيرا (كينيا) مرة حوالى عشرين قراءة أفريقية في منتصف التسعينيات عن آفاق المستقبل مشحونة بهذا التشاؤم، ولكنه لم يتابع حتى مطلع القرن الواحد والعشرين ليرصد بؤس الواقع الآسيوى أيضًا.

لابد أن قسوة التجارب الافريقية مع التاريخ الحديث هي التي أوحت دائما بكل هذا التشاؤم لأن الماضى الأفريقي لا يعرف في حد ذاته تطورا مختلفًا عما جرى في العالم من إقامة الحضارات والممالك، وانهيارها، أو

اكتشاف القدرات والثروات واستغلالها. لذلك فإن قراءة "أفريقيا – في العالم" لابد أن تختلف عن "أفريقيا في النظام العالمي أو حتى النظام/ العالم، على حد تعبير بعض مناهضي العولمة.

والذين يقرأون التشاؤم الأفريقي، أو أفريقيا في "الظاهرة العالمية" – منذ بلورها النظام الرأسمالي العالمي الحديث ، واعتلته مظاهر الحضارة الغربية فيما سمى بالإطار التحديثي إنما ، يتابعون أسوأ نتاج للاستعمار الأوربي والامبريالية الغربية عموماً. ولا أقل من تمثل ظواهر مثل تجارة الرقيق الأطلنطية، أو الاستعمار الاستيطاني، أو سياسات التقييم والاحتلال والإدارة الأوربية لهذه التقسيمات حتى يدرك القارئ اسباب هذا التشاؤم الأفريقي.

فهنا تكاد أفريقيا تتفرد بأقسى التمثلات لهذه الظواهر التي قد نعرفها بصورة أو آخرى في كثير من مناطق العالم وفى كل هذه الحالات، لم يكن رفضها أو مقاومتها هو رد الفعل الوحيد، بل رأينا من ضروب التوافق مع هذه الاوضاع أحيانًا ما يشى بكل ما سنراه من عمليات الإلحاق المستمرة، خاصة عندما يغيب التحليل الاجتماعي عن "النظرية السياسية" للاسترقاق أو الاستيطان أو الاحتلال، أو غيرها من مظاهر "الهيمنة الامبريالية" اقتصاديا وفكرياً.

وهذا ما يفسر حديث البعض عن "الصراعات الأفريقية" التي ساعدت تجارة الرقيق، وعن الأراضي الفضاء التي ساعدت الاستيطان، وعن "انثروبولوجيا" التخلف والتفتت الذى ساعد الإدارة الكولونيالية. قد يفسر ذلك أيضًا ما نقرأه عن فلسفة "الزنوجة" في ثنائيتها. مع "العقلانية

الأوربية الحديثة" أو عن التحديث ودور النخب الحديثة في خلق "الدولة القومية" في أفريقيا"؟ أي أننا في لحظة استيعاب النظام الاستعماري العالمي لأفريقيا لم نعدم وفرة القابلين به، والمتعقلين له مثلما يفعل البعض الان مع النظام العالمي، أو مع أفريقيا إزاء مظاهر العولمة.

التحليل الاجتماعي الجدلي، رغم ما تضمنه تاريخه من مشاكل أيضًا – هو الذى تعادل تجارة الرقيق الاطلنطية كعملية تدمير للبنى الاجتماعية السياسية للمجتمعات الافريقية بل ونفى وجودها الحضاري في التاريخ (والتز ردونى – كابرال)، وهو الذى وضع الاستعمار والاستعمار الاستيطاني في أفريقيا مع مظاهر خروج الرأسمالية العالمية منذ خمسة قرون إلى "العالم الجديد" أمريكيا أو عقد ذلك في أفريقيا ثم الوطن العربي. وليس صدفة أن تبرز – مثلا– تعبيرات "الكشوف الجغرافية بديلاً "للتوسعية الامبريالية". والجدل الاجتماعي هو الذى يمكن أن يكتشف طبيعة "البنية الثقافية" الجديدة التي لابد أن الاستعمار قد أسسها لضمان استمرار إدارته بمسميات "الدولة الحديثة" وادارتها بالنخبة التحديثية، واحلال أنماط الانتاج الاقتصادي التقليدي بأنماط نقدية ومالية "حديثة" ..إلخ. مما ترى بعضه يتكرر ثانية مع المرحلة الجديدة للعولمة " لا يمكن إذن الحديث عن عملية العولمة الجديدة الحديثة« دون تعقب جذورها وآثارها في ظاهرة التطور الرأسمالي وصياغته الاستعمارية للعالم، أو سيطرته المبكرة على نطاق عالمي.

قد أساهم بدوري هنا في تأكيد "التشاؤمية الافريقية" إذا ما خلص القارئ إلى نصيبي من فلسفة "الدور" أو "الدائرية" التاريخية .. باعتبارنا

أحفاد ابن خلدون!

لكنـى سأسـارع بإنقـاذ نفسـى مـن هـذا المصـير، لأن "الجـدل الاجتمـاعي" علـى مستوى عـالمي أو قـاري – يمكـن أن يكتشـف جوانـب ورؤى آخرى جديرة بالاعتبار، حتى بمنطق أن لكل فعل رد فعل مضاد لـه فـي الاتجـاه، وأن لـم نكتشـف بعد فـي العلـوم الاجتماعيـة السياسـية – أنـه مساو بها في القوة كما يقول الطبيعيون! – ذلك لأن أفريقيا لم تعدم منذ وقت مبكر رؤى وممارسات الرفض لهذا الواقع الأليم للظاهرة الاستعمارية العالمية، التي شملتها مع غيرها من الشعوب ولعدة قرون حتى الآن. ولم تمض "عولمة الاستعمار" في يسر بين هذه الشعوب، على نحو ما تبشر بـه "تشاؤمية" البعض، وإنمـا كـان هنـاك دائمـا نقيض متفاعل تمتد جذوره حتى الآن، في معركة أفريقيا مع العولمة، أو هكذا يتمنى المتفائلون.

لن نبحر كثيرا في التاريخ، في ممالك الزولو ومتابيلى، ومقاومتهم للاستعمار الاستيطاني في الجنوب، ولن نتوقف كثيرا عند بحيرة تنجانيفا ومثـال "المـاجى مـاجى"، ولا عنـد الحركـات المهدويـة فـي حـوض الكونغـو الأعلى. لن نتأمل الحركات الكبرى لشعوب غربـي أفريقيا ولا مخطوطات عمر تال وحماه الله وعثمان دان فوديو، ولن نتوقف في الشمال عند عبد القـادر الجزائـري والممالـك المغربيـة أو عنـد تجربـة محمـد علـى وعرابـي والنـديم، وقد تكون فـي بعض هذه التجـارب بقايا مـن شبه الاقطاعيـة أو الريعيــة المقهــورة بــالغروة الرأســمالية الاســتعمارية لكــن تفاعلهــا أوحــى بالضرورة بإمكانية التقدم المستقل وبناء دول قومية "مختلفة"، لكن الظرف التاريخي لم يواتد هذه المناطق بسبب الآليات المتقدمة للعولمة الرأسمالية

دراســــات

الاستعمارية منذ بدايتها..

ففي مرحلة تالية للمقاومة التلقائية بدت حركات التحرر الوطنية، وبعض مشروعات الدولة الوطنية الحديثة نفسها تطرح محاولات للاستقلالية أو قل للتطور الذاتي الاستقلالي، وأن بغير قطيعة مع "الآخر" الذى لم يكن من الممكن مقاطعته أصلا لاعتبارات كثيرة معروفة، عندئذ قرأت بعض هذه النماذج إمكانية إعادة قراءة تاريخها الكولونيالى في صور أحدث وأكثر تحقيقاً لكرامة الشعوب. وقد تمثل هذا النبض واضحًا منذ لقاء باندونج عام ١٩٥٥ وغضب عولمة الحرب العالمية الثانية. لم يكن الامبراطور هيلا سيلاسي بعيدًا عن "عولمة التحديث" وهو يحافظ على استمرارية الاستقلالية التاريخية للإمبراطورية، ولم يكن عبدالناصر بعيدا عن عولمة التحديث وهو يقر بحق تقرير المصير في السودان وحق الشعوب في ثرواتها بتأميم قناة السويس وتمصير الاقتصاد المصري، وما تلى ذلك من إجراءات التحرر الوطني والاجتماعي. ولم يكن نكروما بعيدا عن نخبة التحديث وعولمتها، وهو يصدر كتابه عن "الاستعمار الحديث آخر مراحل الامبريالية"، ويعمل على التخلص من قيود هذا الاستعمار الحديث ونظمه، وكذا كانت المحاولات المتنوعة في الجزائر أو تنزانيا...إلخ.

لم تكن قراءة التحليلات الاجتماعية الرصينة لهذه النظم تبلغ بها حد القطيعة المطلقة مع عولمة" النظام العالمي" حتى مع ثنائية الاستقطاب في تلك الفترة، لكنها مع ذلك طرحت مدى تفعيل "الامكانيات الذاتية" لبلدان الأطراف للمضي في طريق الاستقلال، أو طريق "النمو المتكافئ"

بديلا للتطور اللامتكافئ كما شرحه سمير أمين ومدرسته . وحتى في أعلى مراحل الحرب الباردة، لم تستطع المدرسة الحليفة للمعسكر الاشتراكي أن تطرح اكثر من "التطور الرأسمالي" وليس التحول الاشتراكي نفسه على النمط اللينيني أو الماوي.

التشاؤميون يسارعون بالتساؤل: وماذا جرى بعد؟ يلمحون – كشفاً – إلى موجة الفشل أو الانهيارات التي شهدتها موجه التحرر الوطني ومشروعات الدولة الوطنية! ويشيرون – ضمنا – الى موجة الاحتواء الشاملة في النظام العالمي الجديد عقب هذا الفشل، واستبدال النظام الاستعماري التقليدي بنظم الشركات متعددة – ومتعدية – الجنسية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من وسائل الهيمنة "المعلومة" في الاعلام والثقافة. وقد لا يكون لدى المتفائلين – الآن خاصة – ما يردون به أمام اكتساح العولمة "وفوائدها العشر"(*) وحتى معالجات مضارها العشر – للعالم الحديث، بما فيه القارة الأفريقية. لكن إشارات معينة وقراءات معينة جديرة بالدراسة والمراجعة. يمكننا الآن أن نحيل مثلاً إلى مطالبات عدد من الشعوب الأفريقية لقهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد ونخبته الإمبراطورية الجديدة فيما عرف بتمردات الثمانينات "ثورات الخبز .. أو رفض العسكرتارية"، في شمال وغرب وشرق القارة". بعضها دفع قدرا من التحررية السياسية – التعددية مثالاً أو بخلع "النظام" دون خلع جذوره "السودان" وبعضها أسس لسياسة وثقافة ديمقراطية المؤتمرات الشعبية "زامبيا – بنين – الكونغو .. الخ" وأخيرًا امكن تحويل نظام عنصري بحجم جنوب أفريقيا من حالة "الابارتيد" إلى مسار الديمقراطية

الحديثة. ولابد أن ننتبه هنا "للطابع الذاتي" في هذه التجارب مهما فشلت.

ونقصد هنا بالطبع ذاك القدر من الذاتية الافريقية" في رد فعلها على عملية العولمة للاقتصاد والقيم على السواء وإن كان في أضيق الحدود. وقد سارع "الخطاب الدولي" للعولمة باحتواء رغبات الشعوب نفسها بصياغات حديثة أيضًا عن "اللبرلة" الاقتصادية مصحوبة بحديث عن ديمقراطية التعددية وحقوق الانسان والحكم الجيد والمجتمع المدني.. إلى آخر هذه القائمة المغرية! وكان على الشعوب الافريقية أن تواجه أيضًا معالجات أزمتها الاقتصادية الناتجة من الاجندة الدولية حول "التكيف الهيكلي" وشروط البنك الدولي وصندوق النقد، ورغم ارهاق هذه الشروط للاقتصاديات الافريقية، فقد حققت عدد من النظم الافريقية قدرا من معدلات التنمية أوائل التسعينيات لفت إليها الانظار حين تعدت غانا وزيمبابوي مع حوالى خمسة عشر دولة افريقية أخرى معدل ٥% في برامجها للتنمية إلا أن ما فرضته اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية من شروط اكتسحت أيضًا هذا المعدل في فترة وجيزة.

في هذه الأجواء من التصارع مع شروط العولمة على المستوى الكلى يعانى مشروع الدولة الوطنية في أفريقيا ثقل الاجراءات والأفكار التي تدفع إلي انسحاب دور الدولة بحجة دمقرطة القطاعات الاقتصادية والمدنية- تلكم المقولات التي يروج لها خطاب العولمة ولا تبدو مترابطة كما يزعم البعض.

ذلك لأن النظم الافريقية راحت تسرع في إجراءات التكيف والتثبيت دون أن تسمح بإجراءات الدمقرطة. ولاقت في ذلك دعم المراكز العالمية

المعنيـة، فخسـرت الشـعوب مسـاحة المشـاركة فـي بنـاء الدولـة الحديثـة : وتحقيـق التنميـة الاقتصـادية التـي يلوحـون بهـا، لـذلك انسـحبت معظـم الشـعوب بدورها مـن سـاحة الهويـات الوطنيـة أو القوميـة إلـى أشـكال مـن الهوية العرقية أو الطائفية، أو إلى أنماط من الأصولية والسلفية تسهم كلها في تدمير دور الدولة ولا تطرح من جانبها بالطبع أية برامج اجتماعية أو اقتصـادية تحويليـة، وإنمـا ارتبطـت بهـا – بطبيعـة التفتت أو الانعزاليـة – أشكال من الصـراع والاقتتال تقضـى تدريجيا علـى كيانـات الـدول القائمـة (الصومال– منطقة البحيرات – الجزائر– السودان .. الخ).

إن النمـوذج الجديـد "للعولمـة أو الهيمنـة ينتقل بهـا مـن "الاسـتعمار العـالمي" إلـى "الامبرياليـة العالميـة" باعتبـار مـا تعنيـه الاخيـرة علميـا مـن "التوسع والتسلط"، هذا الذى يجعل أفريقيا في قلب عملية الاندماج وليس التهميش إزاء هذا التطـور، فانسـحاب الدولـة يجعـل الاقتصـاديات مفتوحـة بـدون ضـابط علـى اسـواق عالميـة لا تملـك فـي إدارتهـا أي نصـيب رغـم الاتفاقيات الدولية الجاري توقيعها. وانهيار الدولة يؤدى إلي تحولها لساحة اسـتغلال عسـكري أو اقتصـادي مباشـر (تعـديني– اسـتثماري) مثـل حـال الصـومال – انجولا – الكونغو – سيراليون ، بل وحول بعض النظم إلـى أداة لتلك الآليـة العالميـة كل فـي منطقـة جواره (نيجيريـا) وعنـدما يصـعب تحقيـق الهيمنـة بالشـكل المناسـب فـي منـاطق حيويـة (الخلـيج، البلقـان أو وسط آسيا أو وسط افريقيا والسودان) فإن التدخل العسكري لم يعد عمـلا مخجلاً على نحو ما كان يبدو عليه الحال بعد عدوان ١٩٥٦ على مصـر أو التدخل بعدها في الكونغو أو رواندا .. وإنما باتت آليه عسكرة العولمـة

مطروحة وبات ما يسمى "بالإرهاب" وباء دوليا لابد من مواجهته بحالة عسكرية دولية وإذا كان الانفراد بالاستقطاب على مستوى عالمي يطرح مباشرة عسكرة العولمة كآخر مراحل الهيمنة"، فإن أطرافا ثانوية في هدم الاستقطاب مازالت تحاول الابقاء على بعض نفوذها التاريخي أو الحديث بوسائل أخرى مثل خطاب الشراكة المتوسطية أو لومى – كوتونو، أو الفرنكفونية أو الكمنولث .. الخ.

ومعنى ذلك أنه في كل ما عرضنا بدت أفريقيا دائما طرفا في عملية العولمة، التي تتمثل نماذجها الاستعمارية أو الاستغلالية على أرض القارة أو في قواعدها التنظيمية والاجرائية عالميا أو في خطابها الأيديولوجي الإعلامي، ومن هنا لابد من رصد حركة المقاومة الافريقية مرة أخري كجزء من حركة التحرر الوطني والتقدم، أو ما يسميها البعض الموجه الثانية للتحرر. فكيف مضت موجات التحرر الأفريقي، وكيف يصيغ الفكر الأفريقي ذلك؟

مواقف أفريقية إزاء العولمة:

إذا انطلقنا من أن تمدد النظام الرأسمالي عالميًا كان وراء الظاهرة الاستعمارية والهيمنة الامبريالية، ومن ثم مظاهر الهيمنة المركزية الحديثة، فإننا نستطيع أن نرصد أيضًا ما تخلق من تناقضات أمام هذه المظاهر في مناطق النفوذ التي اتخذت مسميات عالم التحرر الوطني أو العالم الثالث أو الدول النامية ثم بلدان الجنوب، وفق زاوية الرؤية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، ومن المهم قبل أن نعرض لبعض

الرؤى الفكرية الافريقية إزاء هذا الإطار أن نلفت نظر القارئ إلى أن الفضاء الأفريقي كان جزءا لا يتجزأ من مظاهر عالمية تصدت بدورها لتحديات العولمة في أحدث تجلياتها عقب الحرب العالمية الثانية. وسوف نكتفى هنا برصد عناوين هذا التصدي التي تتوفر عنه كثير من الدراسات:

١) مؤتمر باندونج وما اعقبه من أشكال مؤتمرات التضامن الأفريقي الأسيوي وعدم الانحياز، ومجموعة الـ٧٧.

٢) حركة بلدان العالم الثالث تحت شعار "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" وخاصة في السبعينيات (الجزائر – انكتاد)، وما يتبع ذلك من أشكال المقاومة في إطار الجات حتى منظمة التجارة العالمية.

٣) حركة كتابة التاريخ الأفريقي أو قل اعادة تركيب التاريخ الأفريقي في مجال البحث عن الهوية والكشف عن تمثلات الهوية الثقافية (العمل داخل اليونسكو) وما اعقب ذلك داخل اليونسكو نفسه من ضغوط لوقف الاحتكار الإعلامي وسيولة المعلومات. الخ.

٤) التصدي للهيمنة الثقافية بمراجعة السياسات الثقافية العالمية ومشاركة دول أوربية لبلدان العالم الثالث في مواجهة الامبريالية الثقافية الأمريكية على وجه الخصوص كما تجسد ذلك في أعمال مؤتمر المكسيك ١٩٨٢ حول السياسات والهوية الثقافية.

إذن فنحن بإزاء حركة عامة على مستوى بلدان الجنوب شاركت فيها الدول الافريقية بمواقف متنوعة صعود أو هبوطًا وعبرت عن

مشاركتها بشكل جماعي خاص بها ولكن في إطار الحركة الدولية للشعوب المحررة حديثا مثل مؤتمرات الشعوب الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية.

ويذكر دائما أن الروح الجماعية الافريقية التي تصدت للاستعمار والنظم العنصرية والاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي كانت دائما متقدمة عن المنطق الانعزالي أو التابع لدى عدد كبير من الدول "فرادى"، مما يشير لأهمية العمل الجمعي الأفريقي لخلق روح المقاومة التي تحتاج لآليات بثها لدى كل شعب ودولة على حدة. ومن هنا تأتي أهمية رصد الحركة الفكرية التي تعبر عن رؤية التحرر أو التوافق مع مظاهر العولمة المتصاعدة مجددا؛ عالم .. ما بعد ديربان ..

القسم الثاني

القراءات الافريقية للازمة

ليست أزمة افريقيا مع النظام العالمي بجديدة على الواقع كما عايناه ولا في الفكر السياسي والاقتصادي كما عبر عنه عدد من الزعماء أو مفكري و مثقفي القارة عامة.

وإذا كنا قد استعرضنا في القسم الأول تعامل الواقع الأفريقي مع النظام الرأسمالي العالمي وظاهراته الاستعمارية، فإنه يمكننا الآن أن نستعرض بعض الأعمال الفكرية التي تدور حول علاقة أفريقيا بالنظام العالمي، أو ما يسمى الآن بظاهرة العولمة.

ويستدعي ذلك أن نكون على وعى بأن النظام العالمي ليس مجرد نظاما اقتصاديا أو تحكمًا سياسيًا ولكنه نظام شمولي يلتحف بالليبرالية ليقتحم عوالم كثيرة محيطة به، عبر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على السواء.

* قد يكون البدء بما صوره آرشى ما فيجى Archi Mafije عالم الانثروبولوجيا المعروف (جنوب أفريقيا) مثيرا في هذا الموقع خلافا لتوقع الكثيرين أن نبدأ بالاقتصادي أو السياسي. والاستاذ ما فيجى الذى أعد بحثه عن الثقافة والعولمة مؤخرًا شغل كثيرا بمناهج البحث وإعادة تعريف الثقافة والاثنوجرافيا في أكثر من مؤلف له، حتى جادل في قضية "موت الانثروبولوجيا" باعتبارها في رأى البعض "علمًا استعماريًا" رغم أنفه، وفى جهوده المتنوعة تلك فإنه يتعامل بنقدية حادة مع وحدة التحليل التي فرضها علماء الغرب على السوسيولوجيا الافريقية، سواء كانوا ليبراليين أو ماركسيين، ويرى في دراسة حديثة له أن نمط القومية الأوربية، وعقلانيتها قد فرضت ثنائية البدائي والمتقدم، أو الوحشي والمتحضر لصياغة شكل المجتمعات الافريقية وتفهم أوضاعها لتصل مؤخرا إلى مجتمعات متقدمة وأخرى متخلفة ولتنتهي معهم إلى أن التقدم لابد أن يكون خطيا وأن النموذج العالمي (universal) لابد أن يكون بالتالي غربيا، وأن غير الغربي عليه دائما أن يكون مجرد "مستهلك" لهذه الثقافة الغربية. ولا يؤدي ذلك لأن يحقق الافارقة ذواتهم بل أن يحرموا أن يكونوا "مثل" الغربيين، وهكذا ثم تصدير "النماذج" تباعًا من التحديث إلى التنمية في إطار تصاعد من الاستعمار إلى التبادل غير المتكافئ في ظل الاستعمار

الجديد حتى الاتجاه تمامًا إلى دمج الاقتصاد غير الغربي كله في مركب جديد هو ما سمي بالعولمة، وقد قام السوسيولوجيون الغربيون بتمرير كل ذلك إلينا في صيغ ومفاهيم "التغريب" والتثاقف، والتحضر، والتقدم والهوة الثقافية .. الخ باعتبار ان هذه المفاهيم هي "المعايير العالمية" لقياس التطور أو التنمية". ويذهب "مافيجى" في تطبيقاته لكشف ضلال هذه "المعايير " إلى دراساته في الانثروبولوجيا الاقتصادية في انحاء مختلفة من "القارة بدءا من أنماط الانتاج للغذاء إلى اساليب الانتاج الزراعي، إلى مختلف أشكال تكنولوجيا العمل في الزراعة وغيرها ليقرر أن مقولة العلماء الغربيين عن عدم ضرورة توازى المجتمعات في التقدم تبريرا لمقولاتهم عن التطور الخطى ونموذجة الغربي، كان يمكن أن يكون مقولة لعدم ضرورة هذا التوازي لتحقيق التقدم الأفريقي "المستقل" ولو في إطار عالمي متكامل ومتبادل.

* قد تكون هذه البداية النظرية للموقف الأفريقي مقدمة لرؤية شاملة أخرى صاغها – ومازال يجتهد فيها مفكر آخر هو سمير أمين (مصر). وقد كان سمير أمين منذ الستينيات – ومازال من اعلام الفكر الأفريقي في إطار صياغة شاملة للمشهد العالمي الرأسمالي الذى يلف افريقيا وغيرها من بلدان الجنوب، أو ما سمى لفترة بالعالم الثالث.

وقد ساهم سمير أمين في وضع معالم جديدة "للاقتصاد السياسي" شكلت إضافة متقدمة في الفكر الماركسي وفكر العالم الثالث بوجه عام، وهو صاحب العمل الكبير عن "التراكم على صعيد عالمي" أو "التبادل اللامتكافئ"، حتى كتاباته مؤخرا عن أزمة العصر ومواجهة العولمة، وهو

المحسوب بين قيادات مدرسة التبعية قديما ثم مناهج البحث عن طريق البدائل العالمية في تحالفات شعوب الجنوب وحركة التمرد على العولمة في الشمال – ومنذ وقت مبكر يرى سمير أمين أن التراكم الرأسمالي لايتمّ في نمط سائد على صعيد عالمي وإنما يتم الاستقطاب في "المركز" الرأسمالي وحده على حساب الاطراف التي تشمل بقية العالم، ووفق آلية توسع وإدماج لهذه الأطراف داخل "النظام/ العالم" أي النظام الرأسمالي. بحيث لا يتم في هذا الواقع أي تبادل متكافئ بين المركز والاطراف وحتى التنافس بين المراكز الرأسمالية التي كانت تستفيد منه بعض الاطراف آخذ في التلاشي، خاصة بعد أن دخلت أمريكا قلب المركز بعد أن كانت مستعمرة بريطانية! ولم تدخل مثلها – بعد ذلك أي من الاطراف لان أمريكا كانت أصلا جزءًا من النظام الغربي وليست طرفا له، ومن هنا صار "تخلف" دول الجنوب أو الأطراف "وتقدم" الدول الرأسمالية وجهان لعمله واحدة هي "التوسع الرأسمالي" والنظام العالمي في رأيه يقوم على منطق الاستلاب الاقتصادي وهيمنة قيمه وليس فقط عناصر النمط الاقتصادي الرأسمالي.

ولذا فعلم "الاقتصاد السياسي" هو المعني بالاهتمام وليس مجرد علم الاقتصاد البحت الذى يكتفى بالتبرير الأيديولوجي للهيمنة الرأسمالية، وادعاء غير صحيح عن "ردم الفجوة بين الشمال والجنوب"، عن طريق "الإلحاق" و"الإدماج" في النظام العالمي الرأسمالي وليس "الانتقال الذاتي" إلى أشكال خارج النظام، وقد عرف هذا "النظام" في تقدير سمير أمين محاولات مبكرة بعد الحرب الثانية في العالم الثالث أو الجنوب (بلغت

عنده أربعة) هي الليبرالية (كوريا .. البرازيل) أو تبنى أنماط شعوبية استغلالية تلعب فيها "الدولة" أو "قطاع الدولة" دور اساسيا (مصر – غانا.) أو حتى بمحاولة انتهاج الماركسية (الصين – كوبا) ولكن ثلاثتهم لم يقدر لهم النجاح، ليسود نمط كولونيالى تابع مثل ساحل العاج وكينيا..الخ .

وفي صياغات حديثة اصبح المركز عند سمير أمين هو الولايات المتحدة او العالم الأول، أما العالم الثاني فيضم اوروبا واليابان) ويتراوح الباقون بين العالم الثالث (الآسيويون غالبًا) والرابع (الأفريقيون) وفى إنتاج أحدث كتب سمير أمين محذرا من فكرة سائدة "عن تهميش افريقيا" عند الحديث عن العولمة أو النظام العالمي، وذلك لأن هذا سوف يعنى أن كل أفريقيا – باستثناء دولة جنوب أفريقيا أو دول شمالها، هي "خارج" النظام العالمي global System، أو أنها تندمج فيه اندماجا سطحيا، وأن فقر أفريقيا ناتج عن ضعف اندماجها في هذا النظام العالمي!

وهذا ليس صحيحًا، فحتى عام ١٩٩٠ كان متوسط نسبة "التجارة الخارجية في الدخل القومي بأفريقيا ٤٥% بينما كانت ١٢% في أوروبا و١٥% وآسيا .. الخ. وكان المتوسط على المستوى العالمي ١٤,٩ عام ١٩٢٨، بينما لم يزد عن ١٦,١% عام ١٩٩٠ وفق احصاءات منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥) أي أن عملية الاندماج كانت مستمرة طوال القرن العشرين. وإذا كانت افريقيا تمثل نسبة ضئيلة عمومًا في التجارة العالمية نفسها فإن ذلك لأن النظام الرأسمالي لا يسعى لتنمية "الانتاج الأفريقي" وإنما زيادة ربحيته منها عن طريق زيادة عملية استغلالها، وبهذا

الاستغلال أصبحت اكثر الاقاليم اندماجا (العالم الرابع الأفريقي) هي التي تمثل اكبر نسبة بين الدول الأقل نموًا، وفى نفس الوقت يسعى النظام الرأسمالي العالمي إلى مزيد من اجراءات ادخال افريقيا في "نظام السوق" والغاء قدرة الدولة على مواجهة غزو السوق الخارجي، و"يتلاعب الاستعمار بوقاحة بالمطالب القومية والثقافية والنزعات الاثنية والدينية من أجل تفكيك "الدول وتحويلها إلي دويلات عاجزة أمام تحكم السوق"، فتتزايد مظاهر الفوضى في العالم، لكن سمير أمين لا يرى هذه "الفوضى" نهائية فرغم أن الولايات المتحدة – المركز – ليست أقوى عناصر "النظام – العالم" اقتصاديًا بما يشير لاحتمالات الفوضى على يد أطماعها في حكم العالم أو السيطرة الطموحة عليه آليات العولمة الكاسحة، إلا أنها تشكل اكبر قوة عسكرية في هذا العالم، ولذا تنبأ سمير أمين منذ بضعة سنوات بمسألة "عسكرة العولمة" مستنتجًا ذلك من وقائع السلوك الأمريكي في البلقان وتدمير يوغوسلافيا بعد عجز أوربا أن تحل الصراع الغربي أو السلافي مع أوروبا أو قل لمخاوفها من عودة النفوذ الروسي في هذه المنطقة رغم انهيار الاتحاد السوفيتي (ولعل عسكرة العولمة هذه هي التي تبدت اكثر الآن بعد أحداث نيويورك بتدمير أفغانستان مثالا آخر، رغم أن الاخيرة ليست كيوغوسلافيا قوة يمكن التحجج بالخوف من صعودها الخطر..).

وقد صاغت الولايات المتحدة ايديولوجيتها الجديدة في العسكرة بإعلان ما يسمى "مبدأ كلنتون" حول "المفهوم الاستراتيجي الجديد" واستخدام حلف الناتو متضمنًا الجهد الأوربي في إطار النظرية الامريكية.

هنا أمكن صياغة مبدأ التدخل على المستوى العالمي وتجاهل الشرعية الدولية وآليات الامم المتحدة. كما سمى أي خروج على النظام الأمريكي "بالدول المارقة".

في هذا الاطار يعود الفكر الغربي إلى التوحد تحت شعار أن الغرب يمثل الديمقراطية وقيمها، وأن الجنوب مجرد ساحة لتوسيع "السوق" وليس الانتاج الرأسمالي ومن ثم تستبعد المساواة التي يبشر بها بعض أنصار العولمة على أساس حضور الجميع في عملية واحدة هي عملية العولمة، والصحيح هو أن اللامساواة بين المراكز والاطراف تعود من جديد ممثلة في امبريالية العولمة، ويتطلب رعاية الأصولية العنصرية أي تحقيق "الأبارتهيد على نطاق عالمي".

وقد كان ذلك هو الموقف الذى انكشف في السلوك الأمريكي في مؤتمر ديربان ضد العنصرية، حيث لم تسمح بتبلور عملية المقاومة للنزوع العنصري في موقفها مثلما ترفض مظاهر مقاومة نظام السوق والرأسمالية في المعارك الأخرى ضد العولمة (سياتل – جنوا..)

ويرى سمير أمين في النهاية وهو الذى يرأس "منتدى البدائل العالمي" بعد قيادته لمنتدى العالم الثالث لفترة طويلة أن ثمة رد فعل ضروري ومنطقي على امبريالية العولمة واحتكارها للسلطة في "النظام" بعملية العسكرة القائمة، وهو رد فعل يقوم على التحدي لقوانين السوق "لأن التاريخ لا يقوده انتشار قوانين الاقتصاد المحض وحده" ولكنه نتاج للرد المجتمعي على الاتجاهات التي تعبر عنها هذه القوانين، ومن ثم "فالبديل الإنساني" المتوقع يتم في "مرحلة انتقال " قد تطول حتى تتحقق

الاشتراكية الثالثة، وخلال النضال المجتمعي الحالي يتمثل الطموح الإنساني في خمسة اوجه هي:-

١- الطموح إلى ديمقراطية سياسية.

٢- الطموح في حرية الثقافة.

٣- الطموح من أجل العدالة الاجتماعية.

٤- الطموح من أجل احترام مختلف المجموعات والتجمعات.

٥- الطموح من أجل تحسين إدارة البيئة. بذلك تكتسب الحركة النضالية مواقع جديدة في النظام العالمي حين نستهدف استبدال نظام الابارتهيد العالمي بنظام لتعدد المراكز تحد من اللامساواة الاقتصادية، وتبحث فيها الحركات الاجتماعية والقوى الديمقراطية عن بديل مناسب للتنوع الموروث الذى لا يؤدى إلا للتفتت أو العرقية أو التعصب والظلامية.

وفى أحدث كتاباته يبشر سمير أمين بتضامن أفريقي أسيوي يتبدى بشكل فعلى في مواجهة الأبارتهيد التي عبرت عنها القوى الامبريالية في ديربان.

* أثارت التيارات التي أقلقتها "عملية عولمة" العالم الثالث وفق متطلبات نظام "لم تشارك في صنعه قلق "الدوائر العالمية" أيضًا خاصة مع انتقال أصوات التعبير من مساحات محدودة الوزن في تقديرها مثل "الانكتاد" أو دوائر عدم الانحياز الخ. إلى القوى الداخلية التي بدأت تقف في مواجهة المؤسسات التي صنعتها العولمة نفسها من قبل لأغراض

إصلاحية مثل البنك الدولي أو حتى صندوق النقد الدولي.

ومن قبل كانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وحدها وراء نقد هذه السياسات فنشأت مدرسة التبعية التي أقلقت الدوائر الحاكمة لبعض الوقت، وإذ بموجة النقد تنتشر على أسس فكرية أعمق وأوسع من قبل قيادات مدرسة التبعية أنفسهم – كما رأينا عند سمير أمين – وغيرهم في أفريقيا وآسيا أيضًا. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ECA مؤسسات بحثية.. الخ). وانطلق فلاسفة البنك الدولي يدافعون عن مخططاتهم وبرامجهم للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفلسفة السوق في إطار ما سمى "بأجماع واشنطن" وفق قواعد مؤسسات "بريتون وودز".

تبلور برنامج العولمة في تقارير البنك الدولي ١٩٨٢/٨١ عن ضرورة سحب دور الدولة من أجل تيسير "آليات السوق" وتشكيل سوق عالمي تتوفر فيه حرية التجارة للقادرين على التصدير وحدهم. الخ.

وكان من رأى قيادات البنك الدولي، أن الدولة في العالم الثالث قد فشلت في إدارة الاقتصاد والتنمية فضلا عن السياسة، ولا يتوفر لها مكان – الآن في نظام عالمي جديد تتحقق فيه التنمية وفق الكفاءة وتوفير ظروف المنافسة.

وحتى ١٩٩٤ وما بعدها ظل البنك الدولي يصور برنامج التكيف الهيكلي كسياسة ناجحة رغم المادة المخالفة في تقارير التنمية البشرية نفسها وخاصة عن القارة الافريقية التي أصبحت تضم من تطلق عليهم مؤسسات "بريتون وودز" نفسها "الدول الاقل نموًا" والافقر.. الخ" فواجهت

صيحات عن الافقار والتدهور ببرامج "القضاء على الفقر" والتنمية المستدامة.. الخ.

وقد شعر المثقفون الأفارقة بكل هذه الآلام وعبروا عنها بصور مختلفة، مدافعين عن قارتهم التي تنتقل من "عقود التنمية المفقودة" إلى مرحلة "القارة المنسية" كما عبر عن ذلك الكثيرون. وقد رأيت هنا أن انتقل بالقارئ من رؤية الاقتصاد السياسي الشاملة كما عرضناها عند سمير أمين إلى رؤية ذات طابع اقتصادي أكثر تحديدا من جهة، بل وأكثر ميلا لرؤية الأوضاع الافريقية الخاصة، ليس بالتركيز فقط على نقد إجراءات العولمة وإنما النظر أيضًا إلى مشكلة "السياسات" الأفريقية، وكيفية معالجتها "للأزمة" التي تفاقمت على يد سياسات العولمة وبرامجها.

وتبرز في هذا المجال مساهمات تنظيمات أفريقية غير حكومية عديدة في مقدمتها المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا) CODESRIA ومنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب افريقيا(أوسريا) OSSREA والجمعية الافريقية للعلوم السياسية AAPS، بل وجهود مكثفة في مجال البدائل كما طرحها منتدى العالم الثالث في داكار وغيرهم من جماعات المثقفين المحلية في عدد من البلدان الافريقية.

نختار في هذا المجال مساهمة الاقتصادي والمثقف البارز "تانديكا مكانداويرى" T.Mkandawire (مالاوي) السكرتير التنفيذي السابق لكوديسريا (داكار) والذى توفرت له فرصة معرفة واسعة بالواقع الاقتصادي الأفريقي بحكم موقعه وثقافته حيث اصدر خلاصة مجموعة

من البحوث المعنية، في كتاب هام بعنوان "قارتنا .. مستقبلنا" رؤى أفريقية عن التكيف الهيكلي) ١٩٩٩ بالتعاون مع زميل له هو الاستاذ شارلز سولادو C.Soludo، وترجع أهميته كما قلنا إلى تمثله لكثير من اتجاهات التفكير في القارة، وميله إلى معالجة أزمة افريقيا مع برامج العولمة من الداخل وبنظرة براجماتية وليس بمجرد النظرة العالمية الشاملة، وربما يضيفه ذلك لجماعة المتفائلين وليس إلى مدرسة "التشاؤم الافريقية"!

يرى "مكانداويرى" أن البنك الدولي يصمم رغم كل الشواهد بما فيها تقاريره على أن التكيف الهيكلي مازال "يعمل"، ويبرر البنك ما يشاهده من فشل بأن التنمية عملية معقدة، وأن التعلم في معالجة أزماتها يأتي من الخبرة، لأن لا أحد يملك الاجابة في حال الحقائق المتغيرة.. وهذا في رأى مكانداويرى – اعتراف ضمني من البنك "بالازمة" التي دفع إليها افريقيا، إلا أن ذلك عند مفكرنا يدعو أيضًا لتفكيرنا نحن في المستقبل بإجراءات استراتيجية قائمة على التفتح، وعدم الاكتفاء بالنقد كرد فعل على "مبادرات" مؤسسات "بريتون وودز"

وينطلق "مكانداويرى" بالرد على موقف هذه المؤسسات من "الدولة" في أفريقيا، حيث تتهم "دولة ما بعد الاستقلال" بالسلب دائما بينما تكذب الحقائق ذلك، فالدخل القومي المحلى تزايد خلال الستينيات والسبعينيات (فترة ازدهار دور الدولة الوطنية) بنسبة ٥,٧% بينما وصل ١,٩% عام ١٩٩٠/١٩٩٥. وتضاعف الدخل الفردي في الفترة الأولى لحوالي ست أضعاف، وارتبط ذلك بتنمية الموارد البشرية (عماد التقدم) وخاصة في

التعليم، ثم دخلت أفريقيا إطار الازمة مع منتصف السبعينيات بسبب ازمة البترول وانخفاض اسعار المواد الخام الافريقية في السوق العالمية بينما تزايدت ربحية رأس المال العالمي، في بداية المرحلة الاخيرة من العولمة.

ويعالج "مكانداويرى" أسباب الازمات الافريقية بعرض وجهتي النظر، حولها فالبعض من انصار صندوق النقد الدولي يرجعها إلى عوامل داخلية تخص "فشل السياسات" بسبب زيادة تدخل الدولة في شئون السوق والقطاع الخاص أو "تحالفها الحضري" ضد الريف أو مركزية عملية التنمية، والزبائنية إلى جانب الشعوبية والبيروقراطية في نفس الوقت.. إلى آخر قائمة اتهامات صندوق النقد الدولي.

ويتجاهل هؤلاء – في رأى مكانداويرى – الهبوط الشديد الذى حدث في شروط التجارة الدولية وعدم استقرار الأسواق التي يتحدثون عنها، كما يتجاهلون الاعتبارات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بكل ذلك، فلا يمكن تطبيق سياسات "الاصلاح" وفق قواعد "عولمة السوق" بدون وضع سياسي وادارى مناسب يحتاج لبنية تحتية وعملية تمويل واستثمار، كما أنه لا يمكن إحداث ذلك بينما تتخلق نخبة من جماعات الضغط وأصحاب المصالح تتحرك وحدها مهينة للنخب الاجتماعية القائمة ويبدو أن وضع الفوضى في الداخل قد دفع مهندسي سياسة التكيف "العالميين" إلى التدخل أيضًا لصياغة السياسات الداخلية؛ فأوصوا بأدوار أكبر لأصحاب المصالح واتصالهم المباشر بالممولين الخارجيين والتوسع في الملكية الخاصة المحلية أو مساحة الخصخصة. وهنا يشير "مكانداويرى"

إلى أن هذه الاجراءات نفسها تتطلب وجود "دولة قوية" لتنفيذها، وحيث لن تسمح "الدولة القوية" بالتنازل – هكذا – عن نفوذها بينما هي متهمة من قبل فلاسفة "الاصلاح"، فإنه يشير هنا إلى توجه هؤلاء الخبراء لاستبدال هذه الحكومات بـ"deus ex machina" أو "فريق تغيير change team لتنفيذ سياستهم في مرحلة الانتقال!

وفى تأكيد "مكانداويرى" على دور الدولة الوطنية في عملية إعادة البناء بنظرة افريقية مستقلة أو مجتهدة على الاقل فإنه يبدأ بنقدها بل ونقد أصحاب "الاقتصاد السياسي" الذين لا ينتبهون إلى مشكلاتها التاريخية والحديثة وتعويقها لسياسة إصلاح حقيقية تهتم بالزراعة وتنويع الصادرات وتحترم دور النخبة وعدم الانتظار حتى يختطف اصحاب المصالح هذه السياسة الاقتصادية لصالحهم.

ويرى صاحبنا أن مواجهة اجراءات العولمة تتطلب اعادة بناء الدولة الوطنية، لأن سياسات الاصلاح الدولية دخلت على بنية دولة هشة أساسا، كما أن الفئات التي يطالبون بالتسليم لها هشة بدورها ايضا وستكون اكثر اعتمادًا على الخارج والممولين، بما سيتبعه من اعتماد فئات أخرى أيضًا مثل الاقليات والقوميات بل وممثلي طبقات وجماعات مصالح على الخارج بما يدمر الدولة الوطنية.

وفى الوقت الذى تطالب فيه وصفة المؤسسات الدولية بأن تقوم الدولة بترتيب المسرح على النحو الذى تريده هذه المؤسسات فإنها تطالبها أيضًا أن تقوم بذلك "كأداة ذاتية" أي غير متكاملة؛ وفى الوقت نفسه تطالبها بالحكم الجيد والديمقراطية التي تتطلب حوارا ومشاركة! وهذه

التناقضات جميعا هي التي تتطلب فكرا أفريقيا جديدا لا ضرورة فيه لأن ينتظر "الهندسة السياسية" الساذجة القادمة من الخارج.

يركز باحث أفريقي آخر على المجال الاجتماعي كمجال مباشر لتأثيرات العولمة في أفريقيا، فيتناول تبادى آينا Tade A.Aina (نيجيريا) تأثير العولمة على السياسات الاجتماعية مفهومًا وإدارة وعلى العناصر الفاعلة فيها وذلك في كتابه "العولمة والسياسة الاجتماعية في أفريقيا (١٩٩٦) فضلاً عن كتاباته الأخرى في مجال التنمية والطفولة والهجرة في نيجيريا وخارجها.

ينطلق "أينا" من متابعة أثر التكيف الهيكلي على علاقة الدولة بالمجتمع والاقتصاد والتغيير الاجتماعي وطبيعة المواطنة والحقوق. وهو يرى أن طبيعة الدولة في أفريقيا، قديمة أو تحديثية تجعلها ذات صلة خاصة بفئات عليا ودنيا بدرجات متقاربة أحيانًا نتيجة سيادة الأوضاع القبلية والعرقية والقرابة... الخ، فضلاً عن بروز دور المهمشين مؤخرا في المدن.

وفى نفس الوقت تبرز أدوار كبيرة لحركات اجتماعية معبرة عن هذه الفئات فتتطلب سياسات اجتماعية معينة تحتاج لإدارة الدولة لها، هذا في الوقت الذى يقوم فيه أنصار التكيف الهيكلي بالمطالبة بسحب دور الدولة، واتهام مرحلة الدولة الوطنية بالإسراف في الخدمات الاجتماعية مما أدى لضعف الدولة وتفككها والتشكيك في شرعيتها بمجرد وقوع الازمات العامة أو الاقتصادية، أي تحميل الدولة آثار برامج العولمة

ضد جماهيرها.

وقد أدى ذلك في ظروف استمرار برامج التكيف الهيكلي وضعف دور الدولة في السياسات الاجتماعية إلى زيادة قهرها واستبدادها مما جعل بعض الفئات الاجتماعية تعزل نفسها عن الدولة بقبول التهميش في ظل برامجها الخاصة أو الهجرة على نطاق واسع أو الاكتفاء ببرامج العمل الأهلي للمعونات الاجتماعية.

هنا يرصد "أنيا" مشكلة "الاقصاء الاجتماعي" المرتبطة بأوضاع السياسات الاجتماعية الجديدة حيث تصبح فئات عديدة في رأى البعض "منفصله عن عمل النظام"، وغير ضرورية أو يمكن الاستغناء عن مساهمتها الاجتماعية بل والأحرى أنها اصبحت "قابلة للإقصاء" بذاتها.

وهذا "الاقصاء الاجتماعي" يحدث لفئات على مستوى محلى كما يحدث لشعوب كاملة على مستوى عالمي في إطار برامج العولمة. ويربط "أنيا" بين عملية الاقصاء هذه وظهور مشاكل تأنيث الفقر، والطفولة والشيخوخة، وضحايا الحروب والصراعات ممن تتجاهلهم السياسات الاجتماعية الجديدة. بل ينبه أنيا إلى أن هذا "التجاهل" من قبل المؤسسات المسئولة يؤدى إلى عدة نتائج من زيادة دور الجمعيات الأهلية والعمل الأهلي عموما في مجال الخدمات الاجتماعية وفق أنماط عمل ومفاهيم موحدة يقرها الممولون وفق برنامج عولمة آخر للخدمات الاجتماعية (المياه – البيئة – الصحة– التنمية الريفية – التغذية) بما

يسميه "أنيا" "إعادة صناعة العالم" بعد تدويل أساليب الرفاه الاجتماعي والانساني نفسها، ومن ناحية أخرى قد تتضاعف أدوار في مناطق يحكمها "المتمردون" أو المنشقون، أو مجالات تسود فيها خدمات الجماعات المتطرفة دينيا أو عرقيا .. وبانسحاب دور الدولة في ظل برامج العولمة تبرز عملية مراجعة المواطنة والحقوق المترتبة عليها حيث تبدأ تأثيرات جديدة للتقسيم الاستعماري للحدود والمجتمعات القديمة، فيظهر أثر عامل الهجرة الواسعة من مناطق افريقية لأخرى، ويصف البعض بالمواطنين والآخرون بالرعايا، وذلك لحرمان اعداد كبيرة من الحق في الخدمات الاجتماعية أو إبعادهم تماما من الدولة بالتهجير، أو حرمان آخرين من المشاركة السياسية.

ويحذر "أنيا" من شعارات البنك الدولي وغيره عن "برامج تخفيف الفقر" بدلا من التفكير في القضاء عليه، حيث يتوقع أنيا أن تؤدى كثافة هذه البرامج لأن تصبح "نموذج التنمية القادم" بدلا من الحديث عن التحولات الاجتماعية الضرورية.

خلاصة:

لعلنا لاحظنا الفرق في التحليلات الافريقية ورؤاها للعولمة بين تيار الاقتصاد السياسي الذى يلجأ لتحليل "النظام" على مستوى عالمي بموروثه الاستعماري الإمبريالي الذى تمتد آفاقه إلى "عملية العولمة" الجارية وهيمنتها على النظم الفرعية، وبين تحليلات ذات طابع سوسيولوجى أو امبيريقى تدرس نفس مشكلات المجتمعات الأفريقية مع العولمة من

منظور الرد على مقولات المؤسسات المالية الدولية وبرامجها الخاضعة لمصالح دوائر العولمة والتي تعيد صياغة وصناعة العالم للتكيف مع مصالحها فيما يسمى ببرامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي.

ويظل موضوع "الدولة" في أفريقيا مجالا مهيمنا على التفكير سواء يبحث طبيعته الهشة أو لدرس آثار "انسحاب الدور" في مجتمعات حديثه العلاقة بنظام الدولة التحديثية ما بعد الاستعمار أو ما يسميه أخرون "بالدولة الوطنية" والتي ورثت البنية التاريخية الأقوى نسبيًا، وهناك أسماء افريقية عديدة تعاملت مع هذا الموضوع سواء من حيث "أزمة الدولة" مثل "نزونجولا نتالاجا" (الكونغو) أو بدائلها في الحركات الاجتماعية والشعبية مثل محمود ممدان (أوغندا) أو مشكلاتها مع الفساد والديمقراطية مثل ياش تاندون (أوغندا).

وكما قلنا من قبل، فإن للجمعيات العلمية الافريقية دورا ملحوظا في تقديم التحليلات الاجتماعية وتحديد المواقف المتقدمة وقيادة الحملات ضد سياسات التكيف الهيكلي والأوجه السلبية للعولمة مما تحتاج آثاره الفعلية في السياسات الافريقية للمتابعة حيث يبدى عدد من القيادات الافريقية اهتماما ملحوظا بمثل هذا الجهد الفكري للمثقفين كما عبرت جهود داخل منظمات اقليمية أفريقية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) في بعض مراحلها عن استيعاب إيجابي لهذه الجهود بما طرحته من "بدائل" لسياسات التكيف الهيكلي ساهمت في كشف عوراته أمام المسئولين الأفريقيين بل وساهمت مع غيرها من الجهود في دفع أنصار برامج

العولمـة إلـى التعبيـر عـن "تفهمهـم لـبعض صـعاب بـرامجهم" وإن كـانوا يسمونها "بالصدمات" التـي ستعالجها بالضرورة تطورات "النظـام الدولـي"، وأظن أن ذلك كان قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

هوامش البحث :

(*) نشرت منظمة Global exchange وثيقتها عن "عشرة أسباب رئيسية لمناهضة منظمة التجارة الدولية ورد عليهاA.Sen .





أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على تدفق الاستثمارات الأجنبية في دول وسط أفريقيا

(دراسة حالة الاستثمارات الأسيوية في دولة "تشاد")

■ عبدالوالي أدم(*)

تمهيد:

عصفت الأزمة المالية العالمية باقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء! وتحولت الأزمة، التي بدأت ملامحها كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة، الى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل والاستثمار.

ونسبة لندرة رأس المال الأجنبي وضعف التكنولوجيا وقلة الخبرة التقنية في دول وسط أفريقيا فقد برزت أهمية جذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. لذا فقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية المالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم

(*) باحث دكتوراه ومختص باقتصاديات دول وسط إفريقيا/ تشاد.

بـالتطورات الهيكليـة التـي شـهدتها المجتمعـات المتقدمـة، هـذه التطـورات صـاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبيه العيني والمالي بعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مقتصرة على المصـادر المحلية العالمية والتقليدية إذ تطورت واستحدثت أدوات وآليات وشبكة من المعلومـات والاتصـالات الاستثمارية فـي الأسـواق العالميـة أتاحـت فرصـاً ومزايا استثمارية لم تكن متاحة في السابق.

ومـن خـلال ذلـك يظهـر أهميـة الاسـتثمار بجانبيـه العينـي والمـالي خصوصـاً للبلـدان الأفريقيـة المتجـه نحـو النهـوض والتطـور الحضــاري والتنموي والتي عليها إيلاء الاهتمام الأكبر علمياً وعملياً

- **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسـة إلـى المساهمة فـي حل قضـية تـدفق الاسـتثمار الاجنبــي فــي دول وســط أفريقيـا و ضــرورة تفعيـل دور المنافســة حـول الاسـتثمارات الأجنبيـة. ويتبـاين هـذا التنـافس ضـمن اتجـاه جديد بـدأ يأخذ مكانــة فــي الـدول الناميــة، والـذي يرتكـز فــي تبـين سياسـات الإصــلاح الاقتصـادي الرامـي إلـى معالجـة الاختلالات التـي أفرزتهـا السياسـة الماليـة والنقديـة. وباعتبـار أننـا علـى أبـواب العولمـة الاقتصـادية. فـإن دول وسـط أفريقيـا تسـعى جاهـدة للوصـول إلـى التنميـة الاقتصـادية. لهـذا يمكـن لنـا تلخيص أهداف هذه الورقة فيما يلـي:

١- إبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصـادية.

٢- ما مدى استفادة تشاد من هذه الاستثمارات الأجنبيـة.

• **منهجية الدراسة:**

تتبع هذه الدراسة **منهج الاقتصاد السياسي الدولي**؛ وهو منهج يتعامل مـع الظـواهر الاقتصـادية باعتبارهـا ظـواهر ذات صـلة وثيقـة بظـواهر اجتماعية وسياسية وثقافية وإعلامية وأمنية، كما يهتم بجوانب أخرى مثل التغييرات الاجتماعية، توزيع الدخول. وهو أيضًا منهج يتعامل مع قضايا النمو، والنتائج المترتبة على العولمة من منظور التطور التاريخي، حيث انه يبحث في دور العلاقات الاقتصادية الخارجية على نمو الاقتصادات الوطنية وتطورها.

• **أهمية الدراسة:**

تتسـم البيئـة الدوليـة الراهنـة باحتـدام التنـافس علـى رؤوس الأمـوال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجـة للـدور المهـم الـذي يلعبـه الاسـتثمار الأجنبـي فـي تـوفير التمويـل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل لتعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في دول وسط أفريقيا التـي تعـاني مـن تفاقم أزماتها الماليـة الشـيء الـذي زاد مـن حدتـه تقلص مصـادر التمويـل المختلفـة. وفـي ظـل تصـاعد مؤشـرات المديونيـة وتضـخم التكـاليف المرافقـة لاقتراضـها مـن العـالم الخـارجي فـإن مصـادر

التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار قامت دول وسط أفريقيا (السيماك) بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب، وتزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقهم. وكانت تشاد من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء. وسنتناول في هذا البحث من خلال التحليل ودراسة أثر الأزمات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الاجنبية في دول وسط أفريقيا بالتركيز على حالة تشاد.

تأتي الدراسة في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أفريقيا وتحديات الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: تأثر الاقتصاد الأفريقي بالأزمات (أزمة المديونية، الأمن الغذائي، الرهن العقاري)

المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية العالمية وتحديات الاستثمارات الأجنبية في دولة تشاد.

دراســــات

■ **المطلب الأول: أفريقيا وتحديات الاستثمارات الأجنبية:**

يمثل الاقتصاد الأفريقي ركنا من أركان الاقتصاد العالمي، فقد بات من الضروري مناقشة أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأفريقي، خاصة في ظل الأوضاع المتدهورة التي تعاني منها القارة، وعلى رأسها مسالة النزاعات العرقية والسياسية التي اجهضت الكثير من فرص وجهود التنمية، كما ساهمت بدورها هي الأخرى في خلق الأزمات الاقتصادية المحلية، التي أدت إلى التخلف الذي يؤدي إلى الفقر. كما ان التبعية التي تعيشها أفريقيا هي وليدة الفقر بالإضافة إلى العوامل الأخرى، وهذه التبعية أدت إلى إفقار القارة عن طريق امتصاص ثرواتها عن طريق المبادلات التجارية الدولية غير المتكافئة والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدولي والقروض التي فاقت إمكانات هذه الدول، وقبل أن ندرس انعكاس الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الأفريقي، نشير إلى الخلفية التاريخية لمسيرة القارة الأفريقية.

لقد أصبح لدى القادة والمفكرين الأفارقة قناعة جماعية منذ فترة الحكم الاستعماري وإلى وقتنا الحاضر ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن المشاكل السياسية لا يمكن حلها إلا في إطار جماعي وتعاون وتنسيق في كل المجالات، ونجد أن أفريقيا تواجه مشاكل انعدام الاستقرار السياسي وما نجم عنه من حروب ونزوح ولجوء ومأساة انسانية وفي الجانب الاقتصادي تواجه القارة مسالة الديون والتخلف والتبعية وعلاقات اقتصادية دولية ظالمة، وأزمات اقتصادية حادة مستوردة إليها من الدول الغربية(١).

أولاً: تراجع النمو الاقتصادي الأفريقي:

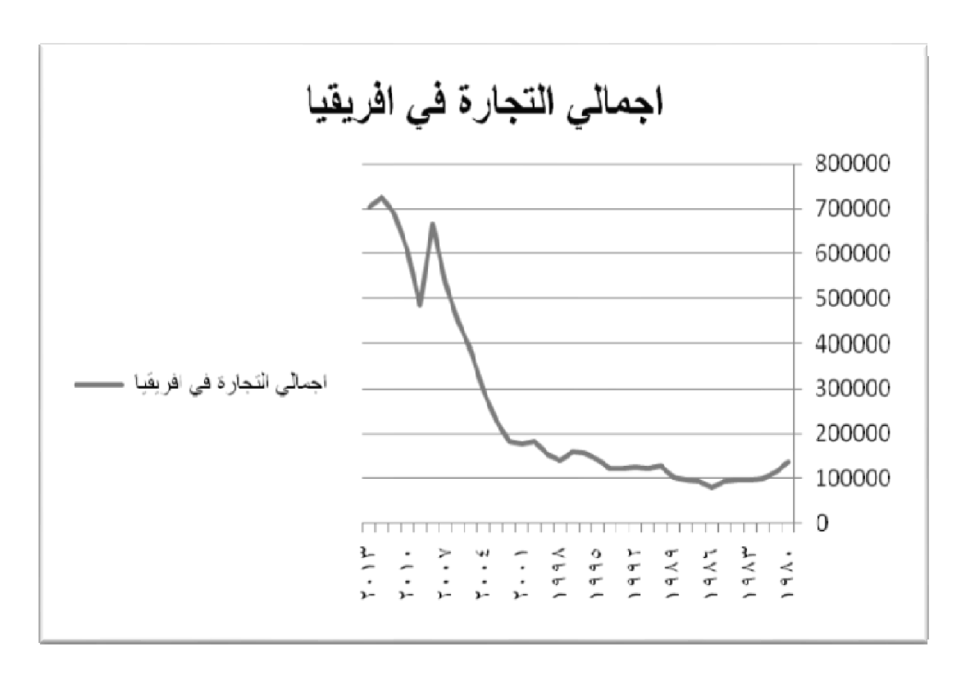
تشير التوقعات الدولية والمحلية إلى تراجع النمو في القارة الأفريقية وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة للأزمات العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، هذا بالرغم من أن بعض دول القارة قد استفادت من ارتفاع أسعار السلع الأخرى غير الغذائية، وانعكس ذلك على شروط التجارة لتلك الدول وكانت الاسقاطات تشير إلى تراجع معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء من حوالي ٧% في العام ٢٠٠٧ إلي حوالي ٦% في العام ٢٠٠٨ مع توقع ارتفاع الأسعار للسلع الأخرى غير الغذائية، وكان يتوقع أيضا ارتفاع اسعار بعض المنتجات الزراعية مثل البن والكاكاو.

ومن الدول التي تأثرت أكثر سلبا بهذه التحولات هي بنين، غامبيا، كينيا، مدغشقر، رواندا، سيراليون، وكان من المتوقع عندئذ أن تواجه هذه الدول تدهورا في شروط التجارة ما بين (٢٠% - ٧٥%). في ظل تصاعد التضخم تفاقمت آثار ارتفاع السلع الغذائية وأخذت تشكل خطرا على شبكات الضمان الاجتماعي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أن اعتماد المنطقة على السلع الغذائية والبترول، بالإضافة إلى حالات الفقر الشديد جعلها معرضة للمخاطر المرتبطة بارتفاع الأسعار خاصة وان مواطني هذه المنطقة لا يملكون خيارات واسعة للتحوط ضد ارتفاع أسعار السلع الغذائية مما جعل سكان الريف أكثر تعرضا للمعاناة من الكوارث التي تسببها الأزمات العالمية[٢]. ويمكن الإشارة إلى الشكل (١) أدناه الذي يشير إلى التجارة الأفريقية، وشكل (٢) يشير إلى تدفق الاستثمارات الاجنبية في أفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣م.

شكل رقم (١)

إجمالي التجارة الخارجية الأفريقية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠١٤م

(الوحدة بالدولار الأمريكي) " مليون"



Source: BP statistical review of world energy**.**

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن منحنى الصادرات في تزايد مستمر خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩م اذ كان يسير بوتيرة واحدة إلا أنه أخذ في الارتفاع ووصلت جملة التجارة لعام ٢٠١٣ إلى ٧٠٠ مليار دولار أمريكي، بعد أن كانت (٦٠٠ مليار) طيلة أعوام الأزمة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠م وهو ما يظهره شكل رقم ٢ أدناه، وذلك بسبب الأزمة التي تعرض لها اقتصاديات دول وسط أفريقيا [٣].



شكل رقم (٢)



Source: BP statistical review of world energy

ثانياً: أهم سمات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية:

وتؤثر الأزمة المالية العالمية على أفريقيا من خلال عدة آليات أهمها:-

١- حدوث انكماش في التجارة العالمية.

٢- انهيار صادرات السلع الأولية في كثير من البلدان التي تعتمد عليها.

٣- توقع انخفاض ملحوظ في الاستثمارات الخارجية وتحويلات العاملين بالخارج.

٤- احتمالات انخفاض المساعدات الخارجية على المدى المتوسط إذا استمرت الأزمة.

٥- التأثيرات على النظام المالي الأفريقي من خلال الروابط المالية المتمثلة في تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات في سوق الأوراق المالية، وكذلك أسعار الصرف.

٦- ونتيجة للآليات اعلاه تؤدي الأزمات إلى عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي الكلي بما في ذلك الكساد، وتراكم الديون المتعسرة في الاقتصاد، هذا وقد يتطور الوضع إلى أزمات اجتماعية وسياسية وأمنية خطيرة[٤].

وقد تعرضت أسواق الأسهم للتراجع في جنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا، بالإضافة للضغوط على أسعار الصرف كما أنه مع استمرار الأزمة المالية يمكن ان تنمو المخاطر، حيث إن التباطؤ الاقتصادي طويل الأمد قد يرفع من مخاطر الائتمان، مع احتمالية سحب البنوك الدولية المتعثرة لرؤوس أموالها من فروعها في دول أفريقيا الصحراء، وبالتالي فإن القطاع المالي في أفريقيا وبخاصة البنوك بحاجة للمراقبة واليقظة لاحتمالية تعرضه للمخاطرة[٥].

وبتحليل هذه الآليات يمكن القول بأن الاقتصاد الأفريقي أكثر تأثرا بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية بسبب الكوارث وذلك نظرا لهشاشة وضعه، وعدم مقدرته على تسارع وتيرة التقدم والنمو، كما أن عدم رسم ووضع خطط وسياسات اقتصادية حكمية، تجعله غير قادر على مواجهة الأزمات، أو الوقاية من إلحاق الضرر به، ومن خلال هذه الآليات يمكن أن نشير إلى آثار العوامل الخارجية المصاحبة للأزمات المالية والاقتصادية على اقتصاديات الدول الأفريقية.

ثالثاً: آثار العوامل الخارجية المصاحبة للأزمات الاقتصادية على اقتصاديات دول وسط أفريقيا:

تنعكس آثار العوامل الخارجية المصاحبة للأزمات المالية والاقتصادية على اقتصاديات دول وسط أفريقيا كما يلي:

١- عجز مالي داخلي وخارجي غير محتمل.

٢- تقسيم عالي وغير واقعي أو حقيقي للعملات الوطنية، يعمق من تدهور شروط التجارة الخارجية وتتعرض العملات التي ترتبط بعملات اجنبية لانهيار، مثال (عملة الفرنك سيفا) لدول غرب ووسط أفريقيا المرتبطة بالفرنك الفرنسي وهذا ما حدث لها في عام ١٩٩٤.

٣- اختلال في الاستقرار السياسي يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على مواجهة الكوارث الطبيعية فتتفاقم اثارها على تلك الدول وقد تكون آثار هذه الأزمات أكثر شدة وقسوة على الدول التي تعاني من ضعف النظم المالية – حالة تشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون أو تلك الدول التي تتبع سياسات غير مستقرة أو سليمة ودقيقة[٦].

٤- تتباين آثار هذه العوامل على القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب مصدر الأزمة وقوتها، كما يتوقف على مدى قوة ذلك القطاع في تحمل آثار الآزمة، ولكن في كل الحالات فإن العوامل المذكورة أعلاه من شأنها أن تساعد على تعميق الأزمة وعلى إطالة المدى الزمني المطلوب لتجاوزها.

كما يمكن الإشارة هنا إلى أن الأزمات الاقتصادية في معظم الحالات تأتي في شكل انفجار مفاجئ فتحدث أضرارا غير متوقعة تؤثر سلبا على رؤية وتطلعات الدولة المستقبلية فتعطل خططها وبرامجها المستقبلية مؤدية إلى فقدان الثقة في النظم المالية، خاصة في مجالات تنفيذ العقود المالية والالتزام بها والتطورات في أسعار الأصول(٧).

وتتعرض دول وسط أفريقيا إلى صدمات خارجية تؤثر سلبا على الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وذلك عن طريق تأثير هذه الصدمات الخارجية على الموارد المالية، فإن التدهور في شروط تبادل التجارة الخارجية، وارتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية او انحسار تدفقات الموارد الخارجية، لأي سبب من الأسباب التي قد تؤدي إلى إحداث خلل في العلاقة بين العرض والطلب، وبالتالي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد، كما أن انحسار الموارد الخارجية لدول وسط أفريقيا، يؤثر سلبا على قدرة الدولة في إيجاد التوازن في الاقتصاد لحدوث ندرة في الموارد المالية الخارجية اللازمة لتشغيل القدرات الإنتاجية بالكفاءة المطلوبة.

وبالتالي زيادة العرض والطلب الكليين، عن طريق زيادة الإنتاج وتفادي أي عجز في العرض الذي قد يؤدي إلى فجوة بين العرض والطلب الكليين، أي عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وما يتبعه من ارتفاع معدلات التضخم وانفلات في نظام سعر الصرف للعملة، كما يؤدي عدم التوازن في الاقتصاد إلى إضعاف قدرة الصادرات الوطنية على التنافس في الأسواق الخارجية

وبالتالي مزيدًا من التراجع في الإنتاج، والناتج المحلي ينظر إلى

الشكل أدناه (٣)، وإلى مزيد من الخلل في التوازن بين الطلب والعرض الكليين وبالتالي إلى مزيد من التدهور في الاقتصاد[٨].

شكل رقم (٣)



Source : Comunaute ecohonomique etmonetare de l'afique centirale (cemac) fiche d'identite: la cama

■ المطلب الثاني: أثر الأزمة الاقتصادية علي دول وسط أفريقيا:

تمثل الأزمة المصرفية التي بدأت في عام ٢٠٠٧وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية ٢٠٠٨ نقطة تحول في تاريخ الرأسمالية، فبالإضافة لكونها أعنف أزمة اقتصادية تعصف بالأسواق العالمية، وتواجهها الاقتصادات الرأسمالية منذ الكساد العالمي الكبير في عام ١٩٢٩، فهي أيضا أكثر الأزمات العالمية انتشارا، اذا امتدت أثارها لتشمل كافة دول

العالم، نتيجة للترابط المتزايد بين هذه الاقتصادات بفعل العولمة المالية والاقتصادية، حيث كانت هذه الأزمة بمثابة صدمة اقتصادية خارجية أثرت على الدول النامية بشكل عام، والدول الأفريقية بشكل خاص[٩].

يقدم هذا المطلب تحليلاً للعوامل التي تسببت في نشوء الأزمة وتفاقهما بالصورة التي حولتها إلى أزمة هيكلية عامة، وقنوات انتقال آثار هذه الأزمة إلى الاقتصادات الأفريقية، فهنا ثلاثة أزمات اقتصادية ومالية أثرت أكثر على الاقتصاد الأفريقي، وهي أزمة الأمن الغذائي، الأزمة المصرفية (أزمة المديونية)، الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨م (أزمة الرهن العقاري).

- **أولًا: أزمة الديون الخارجية وتأثرها بالاقتصاد الأفريقي:**

تعد مشكلة الديون الخارجية من إحدى التحديات التي تفرض نفسها على الرؤية المستقبلية، والتي يجب تجاوزها لإرساء الأرضية الراسخة والبيئة المواتية والداعمة لاستدامة النمو الاقتصادي العالمي، ويمثل تراكم الديون الخارجية عائقا رئيسيا أمام القارة الأفريقية في مواجهة الأزمات المالية والاختلال في هيكل الاقتصاد.

وتعتبر الديون الخارجية واحدة من معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في أفريقيا وأداة لتكريس التبعية للغرب فقد أدي العجز في الحساب الجاري المصحوب بتبني الاستثمارات الأجنبية، وكذلك تدني الادخار بصورة ملحوظة وعجز الموارد المالية في الدول الأفريقية. الى الفشل في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلي والتي نجمت من

الجهود التنموية التي قامت بها الدول الأفريقية للحاق بركب التطورات في الدول الغربية والعجز في ميزانيات الدول. أدت كل هذه الاسباب مجتمعة إلى ظهور ازمة الديون في أفريقيا وتفاقمها وقد تطورت هذه الديون والتي هي عبارة عن المجموع التراكمي للقروض الأفريقية[١٠].

العوامل التي أدت إلى تراكم الديون الأفريقية:

توقفت تدفقات القروض والمعونات إلى دول العالم الثالث بعد بروز الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في الدول الصناعية في بداية الثمانينيات اثر ارتفاع أسعار النفط للمرة الثانية خلال عقد واحد، ونتيجة للتحولات السياسية في العلاقات بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والاشتراكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب العالمية الباردة، وبالتالي توقف عمليات استقطاب دول العالم الثالث من قبل المعسكرين في ظل الحرب الباردة فقد استفادت الدول النامية وخاصة الأفريقية من تلك المنافسة والاستقطاب في تدفقات القروض الميسرة والمعونات المالية والفنية والغذائية من قطبي الحرب الباردة.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة وتوقف تلك المساعدات توقفت المشروعات المرتبطة بالتمويل من القروض والمساعدات المالية والعينية الاجنبية وأفضى ذلك الوضع إلى تباطؤ وتراجع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية[١١]. مما أدى إلى عجزها عن مقابلة الالتزامات نحو خدمة الديون وتفاقمت مشكلة ديون الدول الأفريقية بسبب تراكم الفوائد التعاقدية.

والجدير بالذكر أن نظرة الدائنين والمدينيين لأزمة الدين، لا تعدو أن تكون الدوران حول المشكلة الاصلية دون الدراسة العميقة الموضوعية لهذه الأزمة، وكذلك كانت الحلول المقترحة لا تعدو أن تكون مهدئات وليست حلولا جذرية، وبالتالي نجد أن هذه الديون قد عمقت من تخلف الدول الأفريقية وزادت من تبعيتها للدول المتقدمة[١٢].

وختاما يمكن الإشارة إلى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، حيث لجأت الدول والمنظمات العالمية إلي مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، عندما تطورت أزمة الديون العالمية وأخذت تهدد الاقتصاد الدولي وفشلت المبادرات التقليدية في علاج الأزمة وقام بتصميم هذه المبادرة في عام ١٩٩٦ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبمشاركة منظمات دولية عديدة وتهدف هذه المبادرة إلى خفض ديون الدول الأفريقية التي تنطبق عليها شروط ومعايير المبادرة خلال فترة زمنية محددة، إلى مستوى يمكن تلك الدول من سداد الديون دون حاجة إلى مساعدات خارجية حيث يصبح الدين عندئذ قابل للسداد[١٣].

- **ثانياً: أزمة الغذاء وتأثيراتها على أفريقيا:**

استناداً إلى التعريف الذي أعطاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في عام ١٩٩٦، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر النشاط والصحة[١٤].

على الرغم من امتلاك أفريقيا لثروات طبيعية متنوعة تتمثل في مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة وامتلاكها لموارد طبيعية متنوعة، ووفرة الثروات الحيوانية والسمكية والانهار إلا أن القارة تواجه أزمة حادة في إنتاج الغذاء وتفتقر للأمن الغذائي. وقد وصل عدد من الدول الأفريقية التي تواجه أزمة غذائية عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥ دولة أفريقية. بزيادة عشر دول عن العام السابق عليه، وهذا يعني أن قضية الأمن الغذائي تنتشر بشكل خطير في ربوع أفريقيا الأمر الذي يدعو إلى درء هذه الأزمة كغيرها من الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بالقارة الأفريقية.

والحاجة ماسة لمواجهة أزمة الغذاء في القارة الأفريقية، وذلك في الوقت الذي تعيش فيه هذه القارة ظروف بائسة، فالحروب والصراعات والجفاف والتصحر والتخلف التكنولوجي والفقر والمرض والتدهور البيئي كلها عوامل بالغة التأثير على إنتاج الغذاء وعلى الأمن الغذائي الأفريقي، أضف إلى ذلك ما ابتليت به القارة من انتشار مرض الإيدز والذي يمكن أن يقضي على حياة حوالي ٢٠ مليونا من المزارعين الأفارقة المنتجين قبل نهاية ٢٠٢٠[١٥].

وقد ظهرت العديد من المبادرات لمعالجة أزمة الغذاء في القارة الأفريقية مثل إعلان القاهرة في فبراير ٢٠٠٢، اذ جاء هذا الإعلان حول الأمن الغذائي الأفريقي من قبل وزراء الزراعة ومندوبي ٤٥ دولة أفريقية مؤكدا على الحق في الغذاء الكافي والأمن وتحسين البنية الأساسية الريفية، وتمويل القطاع الزراعي وتوفير نماذج فعالة للإنتاج الزراعي

والصحة العامة ومجابهة خطر الإيدز، وتعميم السلام والديمقراطية باعتبارها امورا تخدم الأمن الغذائي الأفريقي، كما امتدح اعلان القاهرة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا "النيباد" وهو جهد عظيم للقادة والزعماء الأفارقة لتدعيم السياسات الغذائية والتجارة الإقليمية.

- **ثالثاً: الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على اقتصاديات أفريقيا:**

ان الحدة التي اندلعت بها الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨ ناجمة عن الأزمة الجوهرية في الربحية، والتراكم في الاقتصاد الحقيقي، وهي نتيجة لعقود طويلة من ممارسات الطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومناطق أخرى في محاولة لرفع متوسط معدلات الربح التي حدثت بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وهي نتيجة تراكمية ومعقدة ايضا لسلسلة ردود أفعال الطبقة الرأسمالية تجاه المشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تعزى إلى استمرار مشاكل ربحية رؤوس الأموال المنتجة أو علاقة رأس المال بما يطلق عليه الاقتصاد العيني[١٦].

ولكن عدواها ما لبثت أن انتقلت إلى الاقتصادات الأخرى بحكم التشابك الشيد بين أسواق المال وضخامة حجم الأموال التي تنتقل فيما بينها. انتقلت الأزمة المالية العالمية إلى الاقتصادات الأفريقية من خلال عدد من القنوات، سواء كانت مالية مباشرة أي نتيجة التعرض المباشر للنظام المالي الدولي من خلال الروابط المالية في أسواق الأوراق المالية

والقطاع المصرفي. وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تنتقل من خلال القنوات غير المباشرة، والمقصود بها التأثير من خلال الاقتصاد الحقيقي سواء من خلال التجارة الخارجية أو التحويلات أو تدفقات المساعدات .

و بالرغم من أن أفريقيا لم تندمج اندماجا محكما في النظام المالي، إلا أنها لم تكن مستثناة من آثار الأزمة، فقد تباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن أسعار الصادرات من السلع قد انخفضت والواقع أن آثار الأزمة قد شعر بها معظم البلدان الأفريقية.

- **أبعاد الأزمة :**

البعد الاقتصادي:

تميزت أزمة الرهن العقاري ـ بالمقارنة مع الأزمات الاقتصادية السابقة ـ سرعة الانتشار وتزامنه على المستوى العالمي و بانخفاض شديد للنمو الاقتصادي المتوقع في أفريقيا بنسبة تفوق٢% ــ ٥ %.، ويترتب على هذا التباطؤ في النمو أثر على خلق العمالة. وكانت القطاعات الأشد تأثرا بالصدمة هي الطاقة الكهربائية ومشاريع البنية التحتية الكبيرة والصناعات الاستخراجية والسياحية وكذلك الأعمال التجارية والأسر المعتمدة على التحويلات والأنشطة المرتبطة بالسياحة.

ففي **إثيوبيا وغينيا وبوتسوانا** تباطأ بناء الطاقة الكهربائية بحيث واجه ضغوطا من حيث الحصول على التمويل. وفي غينيا سجل

دراســـات

انخفاضا في إيرادات السياحة بمقدار ١٦% ٢٠٠٧-٢٠٠٨م أما القطاعات الأخرى التي أثرت فيها الأزمة الاقتصادية في أفريقيا فتتمثل في :-

أولا: أسعار سلع المنتجات الزراعية والمعدنية، **ففي بوروندي** مثلا انخفضت ايرادات القهوة بمقدار ٣٦ % بين أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٨. النفط هو الاخر عانى من هبوط الأسعار بأكثر من ٥٠ % بين فبراير ٢٠٠٨ وفبراير ٢٠٠٩. النحاس والقطن والسكر ايضا انخفضت اسعارها بما يربو على ٢٠%[١٧]. وانخفضت إيرادات الصادرات من ٦٧ بليون دولار في ٢٠٠٨ إلى ٢٣ بليون دولار في ٢٠٠٩ في أنجولا، و انخفضت من ٩٠ مليون دولار في ٢٠٠٨ إلى ٨٤ مليون دولار في ٢٠٠٩ في الرأس الأخضر [١٨].

لقد تأثر قطاع التعدين بشكل سيئ جرّاء الأزمة الاقتصادية بسبب هبوط الطلب العالمي. (على الرغم من أن تشاد لم تعتمد على هذا القطاع بدرجة كبيرة) فقد حدثت عمليات عديدة لإنهاء الخدمة مؤقتا في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وكذلك بوتسوانا. إن هبوط صناعات مثل صناعة الماس، أدت إلى فقدان العديد من العمال وظائفهم في ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩. كما حدث هبوط في صادرات سلع المنجنيز في الغابون، وسلع الأعشاب والماس في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما حدث في بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى بطء في البدء في مشاريع التعدين بسبب انخفاض أسعار المعادن[١٩].

وتضررت صناعات رئيسية للنمو، مثل الصناعة التحويلية وصناعة تركيب المحركات في **جنوب أفريقيا** بعملية إنهاء الخدمة مؤقتا لحوالي ٤٠٠٠٠ عامل في يونيو ٢٠٠٩. كما تأثرت السياحة سلبا بالأزمة، فهبوط عدد السياح في بلدان مثل (غينيا- وتنزانيا- وموريشيوس- وأوغندا) أثر بالسلب على إيرادات تلك الدول، وتم الإبلاغ بهبوط نسبة ٣٠ % من عدد وصول السياح إلى بعض هذه البلدان. كما شهدت الرأس الأخضر وغامبيا انخفاضا في الإيرادات الناجمة عن السياحة.

يمكننا أن نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية المتضررة بالأزمة هي تلك التي تم تحديدها باعتبارها تركز على الإمكانيات العالية من خلق العمالة في أفريقيا، كما اوصت بذلك الدول الأعضاء في عملية متابعة "واجادوجو". وتلقي الأزمة الضوء على" **استراتيجيات واجادوجو**"، المرتبطة بتعزيز الصناعات الزراعية والانخراط في أنشطة القيمة المضافة بما يشمل ذلك قطاع التعدين. **والمثال على ذلك** هو أن **إسرائيل** وهي الكيان غير المنتج للماس، يحتل مكانا مركزيا في صناعة الماس في العالم مع عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. والقضية بالنسبة، لأفريقيا هي تطوير قوة عاملة ذات مهارات في مجالات مختارة، مثل الماس لتهيئة الظروف المواتية[٢٠].

بالإضافة إلى ذلك، **هناك تباطؤ في تدفقات التحويلات إلى أفريقيا من العمال المهاجرين والأفريقيين في المهجر بالبلدان المتقدمة. لقد أصبح حجم التحويلات بالغ الأهمية باطراد في السنوات الأخيرة. وقد قدّر أن التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠٠٧ بلغت ١٩ بليون دولار أمريكي أو**

حوالي ٢،٥ %من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي. وهذا يساوي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة في أفريقيا جنوب الصحراء.

ومع حوالي ٨٠ %من تحويلاتها التي منشأها البلدان المتقدمة، فإن أفريقيا جنوب الصحراء معرضة للكساد. ويترتب عليه هبوط ١ % في هذه البلدان أثر كبير على تدفق التحويلات. وفي **ليسوتو** تبلغ التحويلات أكثر من ٢٠ %من إجمالي الناتج المحلي، وفي عشرة بلدان أخرى أكثر من ٥ %من إجمالي الناتج المحلي. وقد تأثر الأفريقيون المهاجرون بالأزمة الاقتصادية جرّاء هبوط مستوى العمالة والإيرادات[٢١].

- **آثار الأزمة الاقتصادية على العمالة (البطالة):**

تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على(البطالة) العمالة في أفريقيا خطيرة. حيث أن هناك بالفعل فقدان كبير للوظائف في بعض القطاعات الاقتصادية في أفريقيا. و ارتفعت البطالة عالميا بين ٣٠ الى٥٠ مليونا عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة. وأدت في نهاية العام ٢٠٠٩ إلى التسبب ببطالة حوالي ٢٣٠ مليون عامل. ومن المحتمل أن البطالة في أفريقيا ستزداد بنسبة ٩ % في ٢٠٠٩ مما يضيف أربعة مليون شخص إلى صفوف العاطلين عن العمل وهكذا فقد كان التأثير القصير الأجل للأزمة متمثلا في عملية إنهاء الخدمة مؤقتا وفي فرص محدودة لخلق وظائف جديدة. وكما تشير أحد التقارير أنه سيحدث أثر في هبوط معدل البطالة في أفريقيا، وسيتم وقف الهبوط من ٨،٥ % في ٢٠٠٣ إلى ٧،٥ % في

٢٠٠٨ م وهناك انباء عن ان أن الأزمة زادت في معدل البطالة في ٢٠٠٩م حيث إن الشركات تقوم بتخفيض الانتاج أو بإغلاق المصانع نفسها، وفي سيناريو الحالة الأسوأ سترتفع البطالة في ٢٠٠٩ بحوالي ٠،٦ % مقارنة بمعدل ٢٠٠٨.وستُترجم زيادة البطالة إلى قفزة في مستويات الفقر وتخفيض فرص الوصول إلى التعليم والصحة والأمن الغذائي[٢٢].

ومن المرجح أن الآثار الطويلة الأجل للأزمة سوف يضعف نمو العمالة. ويلاحظ الخبراء أن الأمر يستغرق ٤ سنوات بعد الأزمة المالية لكي تنتعش العمالة بشكل كاف. وهناك وقت فاصل بين الإنعاش الاقتصادي والاستخدام الكامل للعمال، فعلى سبيل المثال، بعد مرور اربعة أعوام على الأزمة الأسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨، لا تزال معدلات البطالة تربو على مستوى ما قبل الأزمة. وبالتالي إذ أريد استئناف الانتعاش في نهاية ٢٠٠٩ أو في بداية ٢٠١٠، فإن الأثر على إنعاش العمالة سيكون مباشراً [٢٣].

■ المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية العالمية وتحديات الاستثمارات الأجنبية في دولة تشاد:

يعد الاستثمار المحلي والأجنبي من أهم أوجه النشاط التجاري المعاصر، إذ أنه يضطلع بالضرورة بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكونه قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية.

اصدرت حكومة تشاد مرسوما حكوميا رقم ٠٢٥/رج/٨٧/ بتاريخ /٠٩/١٩٨٧م بشان الاستثمار في تشاد واعتمد في نهاية ١٩٨٧م، وحدد البيئة التي تعمل بها الاستثمارات في تشاد، وجاءت المواد (٦،٥،٤،٣) لتحدد الحقوق المكتسبة للمستثمر ؛ أي ضمانة المؤسسات التي استقرت بشكل قانوني في تشاد[٢٤]. وهناك قانون آخر يخص الاعفاءات الاستثمارية (منح الاجراءات) مرسوم رقم ٨٧/ MCI PR ٤٤٦/ بتاريخ ٨/ ديسمبر/ ١٩٨٧م يشترط هذا القانون أن تكون العوائد والمنفعة من المشروع للسكان المحليين مع الاستفادة من الموارد المحلية في التصنيع بقدر الإمكان، يتيح القانون للشركات والمستثمرين الأجانب حق الملكية الكاملة للمشروع في تشاد، ما عدا مشروعات الأمن القومي أو الصناعات الاستراتيجية، كما تتضمن الميزات الممنوحة تخفيض ضرائب التصدير، وفرض قيود على الواردات من المنتجات المنافسة المماثلة، أي يمكن أن تستفيد المنتجات الوطنية من الحماية القانونية، في عملية الاستيراد والتدابير الضريبية والجمركية، ومن مميزات هذا القانون ايضا انه يمنح المستثمر حق أخذ معونات من مصرف تنمية تشاد، يمنح اعفاءات واستثناءات من ضريبة المبيعات والأجور والضرائب الأخرى لفترة (١٥) سنة حسب المشروع، كما يتميز بأنه يفتح القانون امام المستثمر الأجنبي حق العمل في الانشطة الاقتصادية كما يمنع القانون التمييز بين المشروعات المتماثلة في الحقوق.

كما يحق للمستثمر الأجنبي تحويل رأس ماله المستثمر أو عائداته بحرية الى خارج الدولة مالم تكن عليه التزامات قانونية[٢٥]. من خلال

هـذه القـوانين اسـتطاعت الدولـة التشـادية ان تحقـق تقـدما فـي جـذب الاستثمارات الأجنبيـة، حيث أنهـا تعـي تماما بـأن الاستثمار يعد حاجة ملحة لتطوير اقتصادها، كما أنها بحاجة إلى رأس المال والخبرة الفنية. وايضا تسعى تشاد من خلال الاستثمار الأجنبي إلى توفير احتياطي من العملات الاجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية لذلك فرضت الدولة الرقابـة القانونيـة الفعالـة علـى الاسـتثمارات بشـكل عـام وذلـك لضـمان الاستفادة منها وعدم تعارضها مع خطة التنمية الاقتصادية للدولة[٢٦].

والاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم اشكال تدفقات رؤوس الأموال الدوليـة، حيث يسـاهم فـي انتشـار العولمـة، التـي كـان لهـا الأثـر الواضـح فـي الاقتصـاد التشـادي، لكونـه يلقـى اهتمامـا وتقـديرا مـن طـرف الدول الصناعية الكبرى التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية النمو بصناعاتها، وبالتالي فهو يحتل مكانة كبيرة في الادبيات الاقتصادية خاصة الرأسمالية منها وقد أكدت الاستجابات التـي توصل اليها المؤتمر الذي ضم اقتصاديين ورجال أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن الاستثمار الأجنبي أصبح القناة الرئيسية للعلاقات الدولية[٢٧].

يعتبر الاستثمار في تشاد ذا جوانب متعددة ومتداخلة، وأخذ مسارات كثيرة طوال فترة الحكومات السابقة. ورغم الموارد الكبيرة التـي تزخر بها تشـاد إلا أن حجم الاسـتثمار فـي كافـة القطاعـات وعائداتـه لـم تكن علـى مستوى الفرص المتاحة مع توفير القوانين المنظمة لهذا القطاع، وقد نظم القانون طرق صرف العملة اذ ضمن المشرع حرية نقل رأس المال خاصة تلك المتعلقة بالأرباح التي يتم الحصول عليها قانونيا والأموال الناتجة عن

التنـازل الاختيـاري، أو التصـفية.، وتـم ربـط هذه المعـاملات بالتعـاون مـع البنوك والصناديق الاستثمارية العاملة في تشاد بشرط أن تكون تحت رقابة إدارة التحويلات الخارجية التابعة للبنك المركزي لدول وسط أفريقيا، وادارة التحـويلات فـي البنـوك التجاريـة الأخـرى. وذلـك للتأكـد مـن سـلامة معرفـة حجم هذه التحويلات ومجالات نشاطه.

أولاً: المتغيرات التي أثرت على الاستثمار في تشاد.

إن الاسـتقرار السياسـي وعلـى الـرغم مـن أنــه مثـار جـدل بـين الباحثين حول درجة وأهمية الاستقرار السياسي في القرار الاستثماري عبر الحدود الوطنية، الا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار. ذلك لأن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته الى دولـة تفتقـد إلــى اسـتقرار الأوضــاع السياسـية، وتقـاس درجـة الاسـتقرار السياسي من خلال جملة من المحددات منها[٢٨] :

الحروب وعدم الاستقرار السياسي.

تعتبـر الحـروب بمختلـف مسـتوياتها المحـدد الرئيسـي للاسـتثمار فـي كل مراحلـه، حيـث تـؤثر فـي تقـديرات الطلـب والمبيعـات والاربـاح بصـورة كبيرة، قد تصـل فـي بعـض الأحيـان إلـى توقـف عمـل المشـروع أو تراجـع المستثمرين عن الدخول في استثمار أموالهم في الدول المعرضـة للحـرب، ويمكن الإشارة هنا إلى آثار حرب عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل وأثرها علـى زيـادة أسـعار الـنفط بسـبب انخفـاض الحجـم المعـروض منــه حيـث

انخفض معدل إنتاج النفط في ديسمبر ١٩٧٣ إلى ١٥،٩ مليون برميل بدلا من ٢٠،٣ مليون برميل مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى ٢،٦٣ دولار إلى ١٠،٤ دولار للبرميل الواحد في بداية ١٩٧٤م، أي أن الحرب أثرت في عمليات المعروض من النفط العربي نتيجة انخفاض نسبة المعروض من النفط بمقدار ٢١% مما عكس ذلك على أسعار النفط، وبالتالي عكس ذلك سلبا على مسار الاستثمارات العربية في تشاد.(٢٩)

أ. الحروب :

نظرا للحروب والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها تشاد خلال فترة أربعين عاما الماضية، والتي تمثلت في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي حالت دون المضي قدما في طريق تحقيق التنمية الاستثمارية، واستغلال رأس المال المحلي في تحقيق الاستثمار المحلي، لجأت تشاد إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لسد جوانب من هذه الاحتياجات خاصة في مجال الاستثمار في استخراج البترول والذي تم اكتشافه منذ زمن بعيد ولم تتمكن الدولة من استخراجه إلا في بداية العام ٢٠٠٣م، وقد كان لهذا الاستثمار الأجنبي والقروض المقدمة من البنك الدولي(٣٠) دور بارز في تمويل قطاع البترول التشادي.

ب – عدم الاستقرار السياسي:

غالبا ما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار، ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم، لذلك كلما كان

البلد أكثر استقرارا وأمنا كان رأس المال الاستثماري أكبر والعكس في حالة عدم الاستقرار.

ولسوء الحظ أن الأوضاع السياسية غير المستقرة في البلاد منذ الاستقلال ١٩٦٠ وحتي ٢٠٠٠م، أدت إلى عدم وجود العدالة الاجتماعية والتوزيع المتباين للثروة و احتمالات التغيير، وبلا شك ان مثل هذه الاوضاع تشكل مصدر قلق لراس المال الاستثماري سواء كان من أبناء البلد أم من الأجانب(٣١).

فالحكومات التي حكمت تشاد ولفترات طويلة لم تتمكن من القيام ببرنامج تنموي ناجح، مما أدى إلى خلق بيئة غير مناسبة مع أداء الاقتصاد. وجعل التنمية الاقتصادية فيها أمرا صعبا، إن لم يكن مستحيلا في العقود الماضية.

ثانيا: المحددات الاقتصادية:

١. قلة رؤوس الأموال:

من أهم العقبات التي تواجه عملية الاستثمار في تشاد، قلة رؤوس الأموال وصعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأسمالي، والمقصود بقلة رؤوس الأموال إن لم يكن ندرتها هو قلة الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان. أو بمعني آخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، مع مراعات أن مصدر الاستثمار هو الادخار، ومن ثم يمكن النظر الى مشكلة قلة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل

الأولى للتنمية الاقتصادية، وبناء على ذلك يمكن القول ان عملية تكوين رأس المال اللازم للتنمية قطاع الاستثمار في تشاد تواجه عقبات ثلاثة وهي:

أ. عدم كفاية موارد التمويل لضآلة المدخرات بسبب انخفاض الدخل القومي.

ب. عدم توفير الموارد الفنية الأزمة لتكوين الاستثمار الجديد.

ج. انخفاض الميل للاستثمارات نتيجة للانخفاض الأرباح.

وترتبط مشكلة ضعف مستويات الادخار بمشكلة أخرى، وهي سوء توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمارات المختلفة، وتتمثل في:

١. **البنى التحتية:** من الشروط الجوهرية لتحقيق الاستثمار هو وجود البنى التحتية اللازمة والتي تتضمن الطرق والموانئ ووسائل النقل، كما تتضمن الخدمات اللازمة لقيام المشروعات كالبنوك، والخدمات الصحية والثقافية والتعليمية والبحث العلمي والتدريب المهني، وعلى ذلك فالتوسع في إقامة البنى التحتية من شأنه أن يحقق الكثير من الموفورات الخارجية وتخفيض نفقات الإنتاج الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلاتها بمعدلات كبيرة[٣٢].

٢. **ضيق حجم السوق:**

٣. إن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي يستند أساسا إلى الفكرة القائلة بأن وفورات الحجم في الصناعة تعتبر أحد الملامح الرئيسية لتنمية قطاع الاستثمار، لذا كان من المهم جاهزية

المشروعات الصناعية من أجل الاستخدام الكفوء للتكنولوجيا الحديثة. ويرجع ضيق حجم السوق إلى:

أ- انخفاض الدخول ومن ثم انخفاض الطلب.

ب- تخلف نظم التجارة والنقل.

ت- عدم وجود اسواق نموذجية وانما الموجود عبارة عن تجمعات كثيرة من الأسواق الصغيرة المتفتتة.

ث- الفقر الشائع في المجتمع وسوء التغذية.

كل ذلك أدي في النهاية الي ضيق حجم السوق في البلاد. ويمثل الاستثمار في القطن والصمغ العربي والنفط الركيزة الأساسية بالنسبة لصادرات تشاد، حيث تعتمد تشاد على المشروعات الاستثمارية بالقطاعين العام والخاص. وقد قامت شركتان أمريكيتان باستثمار ما قيمته ٣,٧ مليار من أجل العمل على زيادة المخزون البترولي والمقدر بحوالي ١ مليون برميل بجنوب تشاد.

وفي بداية عملية التنمية الاقتصادية في تشاد ورد في بنود الخطة الانمائية الأولى مبلغ الاستثمارات ٢٣٦ مليون فرنك سيفا، وهو مبلغ كبير جدا في تلك الفترة، بحيث تتجه هذه الأموال إلى الاستثمار في مجال البنية التحتية الطرق والكباري والمجازر الالية وزراعة القطن، وتوقعت الخطة أن تصل الاستثمارات ٣٢١٥ مليون فرنك سيفا، وفق تقديرات ١٩٧٢م. ولقد أعلن واضعو الخطة الانمائية الثانية، أن أهدافها لن تتحقق إلا إذا تغيرت بنى مشاريع الإنماء، ولذلك تم تحديد المشاريع التي سوف تتناولها مراحل الخطة الثانية للإنماء في مختلف القطاعات والأموال التي

تستثمر فيها كما يلي [٣٣].

١. **الزراعة:** قدر لها استثمار سنوي قدره ١٣٠٠ مليون فرنك سيفا.

٢. **تربية الماشية وصيد الأسماك:** قدر لهما استثمار سنوي قدره ٥٠٠ مليون فرنك سيفا.

٣. **النقل والموصلات:** قدر لهما استثمار سنوي قدره ١٥٠٠ مليون فرنك سيفا.

٤. **البرق والبريد والهاتف:** قدر لهم استثمار سنوي قدره ٩٠ مليون فرنك سيفا.

٥. **التعليم:** قدر له استثمار سنوي قدره ٢٥٠ مليون فرنك سيفا[٣٤].

وقد وضعت قمة واجادوجو لعام ٢٠٠٤ م الاستثمار على قمة أجندة القارة اذ تم ادراج الاستثمار ضمن مركز سياستها الاقتصادية والاجتماعية وطوال السنوات الخمس الأولى من نتائج قمة واجادوجو الاستثنائية، بناء عليه قامت الدولة التشادية بتحسين أدائها في مجال الاستثمار، كما تشهد بذلك تقارير المتابعة في الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨و٢٠٠٩. ومع بداية الأزمة المالية والاقتصادية في ٢٠٠٨م تأثرت مستويات الاستثمار بشكل مباشر في قطاعات مثل الصناعات التحويلية والسياحة. وبينما شهد قطاع البترول قبول واهتمام المستثمرين لاسيما الاستثمارات العربية والصينية اصبحت تنافس الاستثمارات الأوروبية والامريكية، نتيجة الطفرة النفطية التي عرفتها البلاد منذ أكثر

دراســــات

من عشر سنوات. فقد عرف الاستثمار رقما قياسيا منذ ٢٠١١م وصل إلى ١٨٥٥ مليون دولار بالمقارنة مع السنوات الأخرى الماضية. والتي شهد فيها ادنى مستوى له فقد سجل في العام ٢٠٠٨م ٢٣٤ مليون دولار وهو ما يعني هروب الأموال المستثمر في تشاد إلى الخارج[٣٥]، ويمكن أن نشير إلى ذلك من خلال الجدول التالي والذي يشير إلى صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣م.

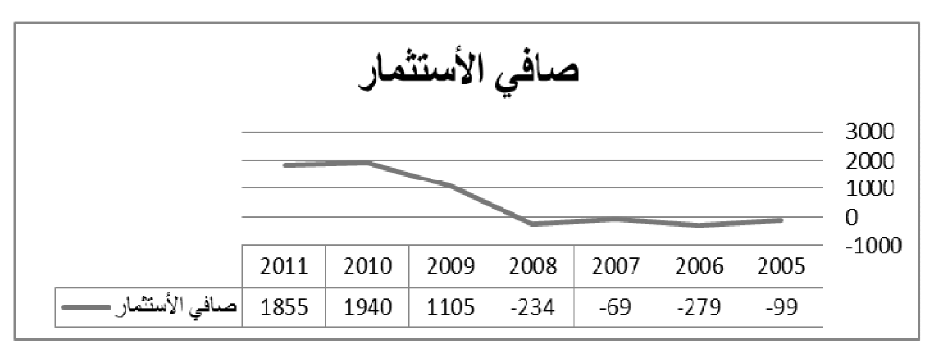
جدول رقم (٤)

صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية في تشاد (مليون دولار) ٢٠٠٥/٢٠١١م

الوحدة مليون دولار

السنة	صافي الاستثمار
٢٠٠٥	٩٩_
٢٠٠٦	٢٧٩_
٢٠٠٧	٦٩_
٢٠٠٨	٢٣٤_
٢٠٠٩	١١٠٥
٢٠١٠	١٩٤٠
٢٠١١	١٨٥٥

African development bank, African statistical year book 2014



شكل (٥)

صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية ٢٠٠٥/٢٠١١م

يلاحظ من الجدول والشكل(٤) أعلاه، أن تشاد تسعى من أجل تطوير وتحسين قدراتها الإنتاجية في القطاع المالي (البنوك التجارية صناديق التأمين الفنادق) إلى زيادة استقطاب تدفق الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية، بهدف زيادة الاستثمار وتغطية العجز الحاصل في الموارد التمويلية الداخلية، التي تفتقر لها العديد من قطاعات الدولة. وبالتالي تحقيق نمو افضل ومستمر، حيث تشير أرقام الجدول أعلاه ان صافي الأموال المستثمرة في تشاد عام ٢٠١١م الي ١٨٥٥ مليون دولار وهو أكبر رقم شهدته البلاد، ويلاحظ كذلك من الشكل رقم (٥) أن الاستثمارات الأجنبية في تشاد كانت متوسطة، ثم ارتفعت عام ٢٠٠٩م إلى ١١٠٥ مليون دولار، وأصبحت في تصاعد مستمر حتي ٢٠١٣م كما يلاحظ أن الأزمة المالية العالمية لها الأثر الكبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية في تشاد حيث انخفضت الاستثمارات في عام ٢٠٠٨م ووصلت

إلــى مــا دون الصــفر ســالب ٢٣٤ وهــو أســو مرحلــة شــهدها الاقتصــاد التشـادي بحيث خرج العديد من المستثمرين الأجانـب بسبب الأزمـة التـي أفلست الشركات الأم.

جدول رقم (٦)

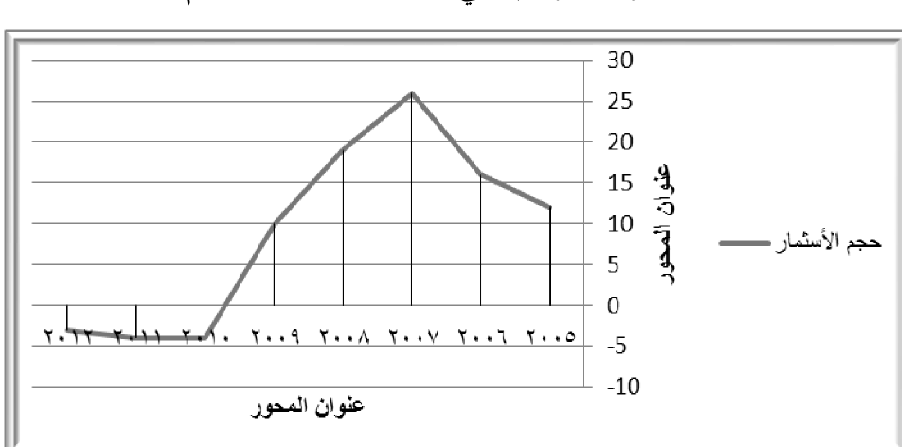
الاستثمارات الفرنسية في تشاد (الوحدة مليون دولار) ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣م

السنة	حجم الاستثمار
٢٠٠٥	١٢
٢٠٠٦	١٦
٢٠٠٧	٢٦
٢٠٠٨	١٩
٢٠٠٩	١٠
٢٠١٠	٤_
٢٠١١	٤_
٢٠١٢	٣_
٢٠١٣	ـ

African development bank, African statistical year book 2014

شكل(٧)

الاستثمارات الفرنسية في تشاد ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣م



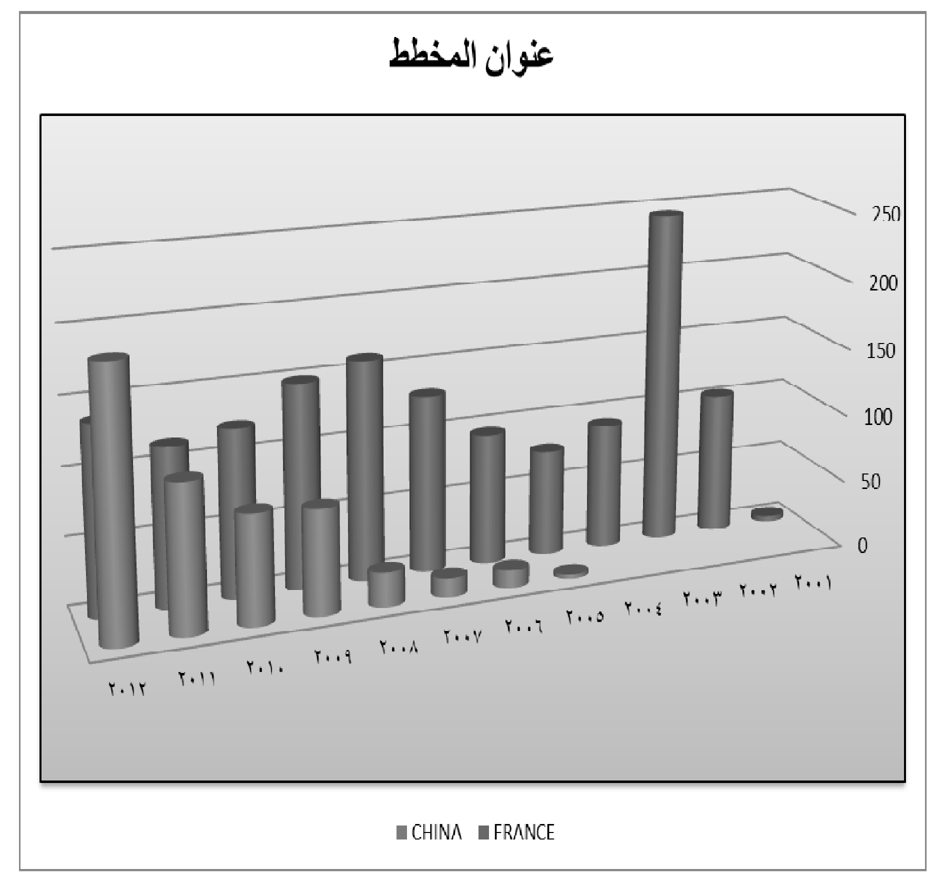
يلاحظ من الجدول والشكل اعلاه (٦)، أنّ الاستثمارات الفرنسية (وهي المستعمر السابق لتشاد) ولها علاقات اقتصادية واسعة الأفق، لها العديد من الشركات الاستثمارية في مجال(البنوك، الاتصالات، المياه والكهرباء، النفط).

هذه الشركات تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، حيث يلاحظ خروج بعض الشركات الفرنسية التي تستثمر أموالها في تشاد، وذلك جراء الأزمة المالية التي أفلست العديد من البنوك والشركات الأوروبية، فبمجرد إفلاس الشركة الأم يتم اغلاق فروعها في الخارج، فقد شهدت هذه الاستثمارات انخفاض وصل للسالب في الاعوام ٢٠١٠ و٢٠١١و٢٠١٢م. بعد أن وصل أعلى نمو له في العام ٢٠٠٧م ٢٦ مليون دولار.

شكل رقم (٨) الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولتي فرنسا والصين في تشاد ٢٠٠١-٢٠١٢

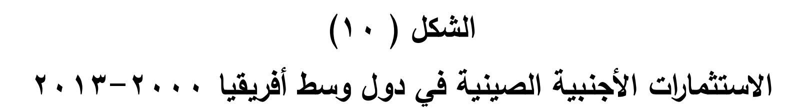
السنة/الدولة	الصين	فرنسا
٢٠٠١	-	٤
٢٠٠٢	-	١٠٤
٢٠٠٣	-	٢٤٥
٢٠٠٤	-	٩٢
٢٠٠٥	٣	٧٨
٢٠٠٦	١٣	٩٦
٢٠٠٧	١٤	١٣٠
٢٠٠٨	٢٥	١٦١
٢٠٠٩	٧٧	١٥٠
٢٠١٠	٨٠	١٢٣
٢٠١١	١٠٨	١١٦
٢٠١٢	١٩٤	١٣٨

UNCTAD BILERTAL FDI STATISTICS 2014



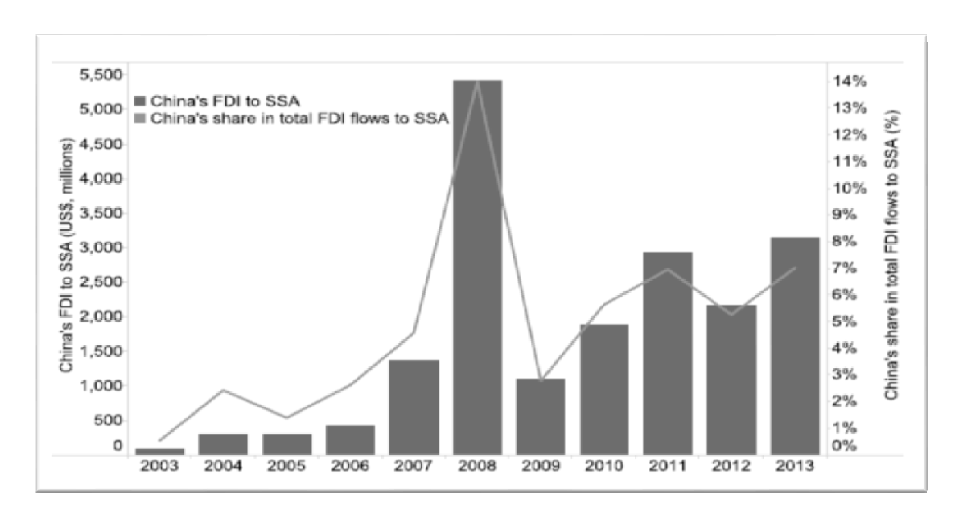
المصدر الجدول رقم (٩)

يتضح من الشكل أعلاه أن تدفق الاستثمارات الفرنسية في تشاد خلال الفترة من ٢٠٠١ / ٢٠١٢م تجاوزت الاستثمارات الصينية حيث إن الصين لم تبدأ بصورة رسمية إلا بعد استخراج النفط التشادي وبحلول العام ٢٠١٣، ارتفعت الاستثمارات الصينة الى ١٩٤ مليون دولار فحين لم تتجاوز الاستثمارات الفرنسية في نفس العام مبلغ ١٣٨ بفارق مع الصين قدره ٥٤ مليون دولار يتضح من الشكل أعلاه



الشكل (١٠)

الاستثمارات الأجنبية الصينية في دول وسط أفريقيا ٢٠٠٠-٢٠١٣



أصـبحت الصـين اليـوم الشـريك الاساسـي الـذي ينـافس الشـركاء الاقتصـاديين كالاتحـاد الأوربـي والولايـات المتحدة الأمريكيـة فسعت خـلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣م إلى علاقات تجارية كبيرة وواسعة ودخلت في الاستثمار مع (٤٥) دولـة أفريقيـة". ويجري بصورة شاملة التعاون ذو المنفعـة المتبادلـة بـين الصـين وأفريقيـا فـي التجـارة والاسـتثمار والتعـاون الاقتصـادي والتكنولـوجي ومقاولـة المشروعات والعمالـة. وأقامت الشركات الصينية أكثر من (١٥٠) مركزاً تجارياً أو مكتباً تمثيلياً، وأكثر من مائتي شركة تجاريـة أو مركز توزيـع فـي أفريقيـا، ويتضـح من الشـكل أعـلاه ان الاستثمارات الصينية المباشرة تجاه دول أفريقيا جنوب الصحراء في العام ٢٠١٣م سجلت ما يقارب ٣,١ بليون دولار أمريكي، وذلك بشراء ٢٠% من أسـهم أكبر البنوك التجاريـة بدولـة جنوب أفريقيا، حيث وصلت نسبة

استثماراتها ٧% من جملة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا جنوب الصحراء[٣٦].

توصيات الدراسة
حول وضع مناخ الاستثمار في تشاد

١- إجراء التعديلات المطلوبة على قانون الاستثمار وإزالة العوائق التي يمثلها القانون الحالي، ومن أهمها منح الحوافز والامتيازات والتسهيلات، والعمل وفق مفهوم النافذة الواحدة.

٢- إنشاء محاكم متخصصة تتولى المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار وفق برنامج زمني محدد وبما يخفف الكلفة وسرعة الفصل بين المتخاصمين وأن تكون أحكام هذه المحاكم نافذة غير قابلة للطعن.

٣- أن تكون الهيئة العامة للاستثمار هي المخولة قانوناً لإجراء كل المعاملات المتعلقة بالاستثمار اعتباراً من التأسيس حتى بدء التشغيل والمراحل اللاحقة.

٤- على الحكومة أن تعمل على تحسين البنى التحتية اللازمة لاستقطاب الاستثمار كتوسيع الطرق في المناطق الريفية والتوسيع في الطاقة الكهربائية إلى مختلف المناطق وتطوير الأداء للطاقة الكهربائية والعمل على إيجاد مصادر بديلة للطاقة كالغاز والطاقة الشمسية والرياح باعتبار الكهرباء من أهم مقومات نجاح الاستثمار.

٥- أن تعمل الحكومة على إنشاء المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، أي أن وجود المناطق الصناعية مع بنيتها الأساسية سوف يحقق عائد مجزي وتنافسي.

٦- إشراك القطاع الخاص في إنشاء بعض البنى التحتية، وهذا الأسلوب قد يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في هذه المشروعات كالكهرباء.

٧- يعيش العالم عصر المعلومة فإنه من الأهمية توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد التشادي مما يحتاج اليها المستثمر بغض النظر عن جنسيته بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشاطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل.

٨- الاهتمام والعمل الدؤوب حول تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لخلق بيئة محفزة للاستثمار لذلك فإن الأمر يتطلب إصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات في إطار الالتزام بالمفاهيم الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وإيجاد استقرار في الأسعار وفي سعر صرف العملة.

خاتمة

إن الاقتصادات الأفريقية قد تأثرت بالأزمة العالمية التي انتقلت إليها من خلال قناتين رئيستين هما القنوات التجارية – القنوات المالية، وتمثلت القناة التجارية في إنخفاض الطلب علي الصادرات الأفريقية، وزيادة المنافسة على أسعار صادراتها بسبب انخفاض أسعار الصادرات الآسيوية نتجية للهبوط الكبير في أسعار صرف عملاتها، في حين انتقلت الأزمة عبر القنوات المالية من خلال انخفاض الاستثمار المباشر لآسيا في أفريقيا، كما أن التراجع في أسعار الأسهم والسندات في أعقاب الأزمة الآسيوية قد آدي إلى صعوبة وصول المستثمرين في الأسواق الصاعدة إلي الأسواق الدولية لتمويل حالات العجز الموجودة في الحسابات الجارية، كما أجبرت العديد من الدول على زيادة معدلات فائدتها لتقليص التدفقات الرأسمالية للخارج، وهو ما أثر بدوره على الاستثمار المباشر والاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق الأفريقية الصاعدة، وكانت الدول الأكثر تأثرا بهذا النمط هي (مصر– المغرب –جنوب أفريقيا – تونس).

كانت القنوات غير المباشرة ذات تأثير أكثر وضوحا على الاقتصادات الأفريقية بسبب الهياكل الاقتصادية للدول الأفريقية، حيث كان التأثير على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد أكثر وضوحا، في حين كانت القنوات المالية المباشرة ذات تأثير أقل.

هوامش البحث:

١) يوسف خميس ابورفاس، التكتلات الاقتصادية في شرق إفريقيا وجنوبها، (السودان: مركز مشكاة الخرطوم ٢٠٠٦)، ص ٣٨.

٢) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الثاني (السودان: دراسات تحليلية للتطورات الاقتصادية) ص ٢٣.

3 - BP statistical review of world energy (june 2013), pp. 4-6.

٤- عبدالوهاب شيخ موسي: مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

5 - Jose-Massa Bramila , Macias and Isabell: “ The Global Financial Crisis and Sub-Saharan Africa: The Effects Of Slowing Privet Capital inflows on growth” , In African Development Review, (VOL.22, NO,3,2010) P. 146

٦) نفس المرجع: ص ١١٠.

٧) حمدي عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

٨)عبدالوهاب عثمان شيخ موسي مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

9 -Abdul Adamu, The effects Of global Financial Crisis on Nigerian Economy, (Nasarawa State: Nasarawa State University, 2010) p.18

١٠- يوسف خميس ابورفاس: مرجع سبق ذكره، ص ٥٠

١١- عبد الخالق فوزي فائق، العلاقات الاقتصادية الدولية (ليبيا: الجامعة المفتوحة طرابلس، .بدون تاريخ)، ص ١١٨.

١٢- المصدر نفسه، ص١٢٠.

١٣- يوسف خميس ابورفاس: مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

14 - EU, 1999. Towards Sustainable Water Resources Management, A Strategic Approach (Guidelines for cooperation in development of water resources), 351 p.

١٥ - التقرير الاستراتيجي الإفريقي السنوي للأعوام ٢٠٠٢م، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية). ص ٢٣٤.

١٦ - إبراهيم النجار، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام المالى العالمي (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩) ص ٦٥.

١٧- التقرير الاستراتيجي الإفريقي السنوي للعام ٢٠١٤ (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٤) م.ص ٣٥٦.

١٨ - الاتحاد الأفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في أفريقيا"، تقرير الدورة

العادية السابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي، (أديس أبابا: ٢٨- سبتمبر -٢ أكتوبر ٢٠٠٩) ص٨.

١٩- نفس المصدر: ص، ١٦.

٢٠- صفوت عبد السلام عوض، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، (القاهرة: مركز الأهرام الاستراتيجي، العدد(٥١) مايو ١٩٩٢م) .ص٣٣.

٢١ – الاتحاد الأفريقي، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

٢٢- صفوت عبد السلام عوض: مرجع سبق ذكره .ص٣٦.

٢٣) الاتحاد الأفريقي، مرجع سبق ذكره. ص١١.

٢٤)محمد بشر الكاتب ،الادارة الصناعية وفرص التوسع والتنويع بالتركيز علي الصناعات الصغيرة في تشاد من ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩م، رسالة ماجستبر (السودان: جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية قسم الادارة، ٢٠١٣م) ص ١٥٦.

٢٥)صهيب عثمان سعيد: مرجع سبق ذكره ص ٤٥.

٢٦) صفوت عبدالسلام مرجع سبق ذكره ص ٣٢ .

٢٧) حفيظة محمد عبد الله (دورالاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في اقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة السودان عن طريق نموذج قياسي من ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠م) رسالة دكتوراة في الاقتصاد غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٢٦٣.

٢٨- صهيب سعيد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

٢٩- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره. ص ٥١.

٣٠- الحسن صالح، مرجع سبق ذكره ،ص ٧٥ .

٣١- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠م) صد ٣٠٣ – ص ٣٠٩

٣٢- رابح رتيب، التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار الجامعة للنشر والتوزيع ١٩٩٩م) ص٦٦- ٦٨.

٣٣ – تشاد: مركز الدراسات السكانية والاقتصادية والديمغرافية بتشاد التقرير الاستراتيجي السنوي للعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٤، ٢٠١٠م.

٣٤ – المصدر نفسه.

٣٥- معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، التقرير الاستراتيجي الافريقي السنوي لعام ٢٠٠٩م.

36 -Tunad Zack Ect , Africa in crisis: new Challenges and possibilities (London: Pluto press,2002) p .





اقتصاد الأزمة

وأزمة الاقتصاد في السودان

■ د. صدقي كبلو

جامعة أم درمان – السودان

تقديم:

ليس تلاعب باللغة فالحديث عن الأزمة الاقتصادية دون النظر للأزمة العامة للنظام في السودان، لا يحل أي من الأزمتين، والأزمة الاقتصادية الحالية بإعتبارها إختلال عميق في التوازن الداخلي (خلل بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات نتيجة تدهور في إنتاج السلع والخدمات، وخلل بين العرض الكلي للنقود وبين المتوفر من السلع والخدمات والاستثمار، ..إلخ، مما يغذي الخلل الخارجي، وما ينتج من ذلك من ظواهر اقتصادية مثل التضخم وتدهور سعر العملة المحلية وتدهور الدخول الحقيقية للمواطنين وبالتالي توسع دائرة الفقر.

و الخلل في الميزان الخارجي للاقتصاد(خلل واضح في الميزان التجاري، وخلل في ميزان المدفوعات وتنامي ديون السودان والعجز عن

دفع الإلتزامات الخارجية، وما يصاحب ذلك من تدهور في سعر الصرف مما يغذي الخلل الداخلي)، لا يمكن النظر لها من غير النظر لاقتصاد الأزمة العامة التي هي في جوهرها أزمة نظام ديكتاتوري لفئة الرأسمالية الطفيلية التي تخوض حربا شعواء في ثلاث مناطق يسكن بها حوالي نصف سكان الدولة ، نظام يعاني من العزلة الدولية، نظام تمكن منه الفساد كمرض الروماتيزم من المفاصل.

لهذا آثرنا أن نتناول اقتصاد الأزمة أولا حتى يستبين لنا الخيط الأبيض من الأسود في الأزمة الاقتصادية وندرك الطبيعة الخاصة لأزمتنا الاقتصادية في السودان كتحدي يواجه أكبر دولة أفريقية ، بل هي بوابة القارات الأخرى على القارة الأفريقية. وأزمتنا الاقتصادية في أفريقيا عامة والسودان خاصة تحتاج لحلول ذات طابع سياسي جذري، قبل أن تفعل الحلول الاقتصادية فعلها، فالحلول السياسية هنا بمثابة تحضير التربة لبذر أو شتل الحلول الاقتصادية.

■ المحور الأول: اقتصاد الأزمة:

يتميز اقتصاد الأزمة بخمسة سمات أساسية هي: اقتصاد للديكتاتورية، اقتصاد للطفيلية، اقتصاد للحرب واقتصاد للفساد واقتصاد للعزلة الدولية. ودعونا نتناول ذلك بالتفصيل.

١ ـ اقتصاد الديكتاتورية:

النظام السوداني الحالي هو نظام ناشئ نتيجة إنقلاب عسكري ،

أطاح بحكومة ديمقراطية منتخبة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، ورغم الإتفاقيات التي دخل النظام طرفا فيها مع أطراف أخرى تمثل قوى تعارضه لم يتغير قيد أنملة عن طبيعته الديكتاتورية ، ورفضه التام تطبيق أي بند من الإتفاقيات التي تسمح بالتحول الديمقراطي. هذه الطبيعة الديكتاتورية تفرض في الجانب الآخر اقتصاد يخدم الديكتاتورية يتمثل:

- **تنامي مصروفات أجهزة الأمن والإستخبارات:** والقوات التي تقمع المظاهرات، وأدوات القمع من عصي وبنادق، ومصروفات معتقلات وأدوات رقابة وتجسس، ومصروفات رقابة على الصحف والندوات والاجتماعات الجماهيرية والحزبية للمعارضين، وقوات إحتياطي مركزي وميلشيات في حالة استعداد دائم أو شبه استعداد.

- **مصروفات شراء المؤيدين للنظام:** العمل على صنع جهاز دولة كبير لجلب ورشوة المؤيدين وإغداق المناصب الحكومية عليهم، ومحاولة إرضاء المناطق والقبائل بتمثيلها في السلطة المركزية وخلق ولايات خاصة بهم في الحكم الفيدرالي.

- مصروفات دعاية وإعلام وشراء خدمات علاقة عامة داخلية وخارجية.

٢ ــ اقتصاد الرأسمالية الطفيلية الفئة الطبقية المهيمنة:

يتميز اقتصاد الرأسمالية الطفيلية بأنه اقتصاد تجارة ومضاربة بشكل عام في السلع الضرورية والهامشية والتفاخرية ، ولا يهم من أين جاءت أو

ما هو مصدرها وكم صرف عليها. ويعتمد أيديولوجيا على حديث أن تسعة أعشار الرزق في التجارة.

وتاريخيا كانت مرحلة الرأسمالية التجارية مرحلة هامة في تطور الرأسمالية وتوسعها وتوسع الاستعمار ولكنها أدت لتراكم راس المال (خلال وبعد فترة التراكم البدائي لراس المال) الضروري لتطور الرأسمالية الصناعية. ولكن الرأسمالية الطفيلية السودانية والإسلامية منها على وجه التحديد، ساهمت وتساهم في تحطيم الانتاج وخدماته، فمثلا سلطتها في السودان:

- **بدأت بتصفية المؤسسات المسئولة مباشرة عن تنظيم ودعم الانتاج الزراعي والصناعي**؛ فحلت مؤسسات مثل المؤسسة العامة للإنتاج الزراعي ومؤسساتها الفرعية (وكانت تشرف على الانتاج الزراعي في خشم القربة، النيلين الأبيض والأزرق وجبال النوبة ودلتا طوكر والسوكي)، المؤسسة العامة للزراعة الآلية وإداراتها الإقليمية (وهذه المؤسسة كانت تقدم الخدمات الانتاجية بالتعاون مع البنك الزراعي، وقاية النباتات ومحطات الأبحاث الزراعية والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وتشمل خدماتها تخطيط المشاريع وتسهيل الحصول على الاليات، والبذرة والارشاد الزراعي، ألخ)، وقلصت من دور البنك الزراعي والبنك الصناعي، وخصصت عدد كبير من المؤسسات والشركات والمصانع.

٣ ــ اقتصاد الحرب:

رغم أن الاقتصاد والحرب مفهومان متناقضان، ولكن يمكن الحديث

عن اقتصاد الحرب باعتبار تأثير الحرب على مجمل الاقتصاد: على القوى المنتجة والانتاج، على تداول المنتجات والعلاقة بين المنتجين، على الاستهلاك وعلى إيرادات الدولة ومصروفاتها.

وبشكل عام فإن الحرب تحطم القوى المنتجة (البشر – وأدوات الانتاج) أو تجبر المنتجين على النزوح من أماكن ومواقع عملياتهم الانتاجية وتجردهم من أصولهم ومدخراتهم وتوقف العملية الانتاجية في أماكن ومواقع الحرب الفعلية والمحتملة. وتجعل تداول السلع والخدمات إما مستحيلا أو خطرا ، وينعكس كل ذلك على الاقتصاد الوطني للدولة ؛ فيتأثر حجم اجمالي الناتج المحلي بخروج مناطق انتاجية وخدمية واعاقة التداول السلعي والنقدي.

وتؤثر الحرب على إيرادات الدولة من منطقة الحرب بينما تزيد مصروفات الدولة ، لتمويل الحرب ولمواجهة نتائجها من نزوح واصابات وتكاليف حماية واطعام النازحين ونقل الطعام والوقود لمناطق الحرب وتقديم الخدمات بشكل مؤقت لمناطق النزوح. الاقتصاد الذي يعيش حالة حرب هو اقتصاد يواجه أزمة.

في حالة السودان؛ واجه السودان حربا أهلية منذ مطلع الستينات ولكنها توقفت وفقا لاتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ وعادت للإشتعال مرة أخرى في عام ١٩٨٣ ورغم أنها كانت محصورة في الجنوب لكنها أمتدت للنيل الأزرق وجبال النوبة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات وامتدت لدارفور في ٢٠٠٣ ورغم توقف الحرب في الجنوب بفضل اتفاق وقف اطلاق النار الذي سبق توقيع نيفاشا ونهاية الحرب بين الشمال والجنوب

والنيل الأزرق وجبال النوبة رسميا بعد توقيع نيفاشا ثم عادت الحرب واشتعلت من جديد بعد انفصال الجنوب في ولايتي جنوب كردفان وجبال النوبة.

٤ ــ اقتصاد الفساد:

الفساد سمة عامة للأنظمة الأفريقية الاقتصادية، وفي السودان ارتفعت كمية الأموال العامة المختلسة من ١٤٢ مليون جنيه سنة ٩٣/١٩٩٢ إلى ٥٣٤ مليون جنيه في ٩٤/١٩٩٣ ووصلت ٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠١، وذلك وفقا لتقارير المراجع العام الرسمية لتلك الأعوام وتفيد تقارير المراجع العام وتقرير للمجلس الوطني أعدته لجنة خاصة كلفها المجلس للنظر في قضايا الفساد ومراجعة عقود الخصصة عام ١٩٩٤ ان المؤسسات والشركات والمصانع التي تم بيعها ، بيعت بأقل من القيمة التي قدرتها بيوت الخبرة او اللجان التي أجرت التقييم، وأن كثير من هذه المؤسسات لم يعلن عن بيعها أو يروج لبيعها حتى تتم المنافسة وتبيع الدولة لأحسن عرض، بل أنه في أحد الحالات كان العرض الأفضل مقدم من شركة ما بينما تم البيع لمجموعة لم تقدم عرضا أساسا، وانه كان هناك إستعجال في بيع مؤسسات ناجحة كالنيل الإزرق للتغليف، وأن القيمة التي بيعت بها هذه المؤسسات لم تسدد في مواعيدها ولم ينفذ أي شرط جزائي، بل تم أحيانا تسديد مبالغ بالعملة المحلية كان ينبغي وفقا للعقود تسديدها بالنقد الأجنبي ، وقد تم تسديدها بالنقد المحلي دون أن يؤخذ تغيير سعر العملة في الإعتبار وأن بعض المؤسسات قد حول ثمنها

أو مشاركة الشريك فيها لغطاء دين حكومي.

واستمرت تقارير المراجع العام تكشف رأس جليد الفساد حتى انفجرت قضايا الخطوط الجوية وخط هيثرو وقضايا التجنيب. وأوضحت القضايا الأخيرة عينات مختلفة لفساد حكومة الانقاذ فمثلما حدث في قضية بيع أصول القطاع العام، بيعت أصول **مشروع الجزيرة** وتم الكشف في الصحف عن توزيع الأراضي السكنية والتجارية والاستثمارية لكبار رجالات الدولة وللأجانب.

ثم جاءت التقارير عن فساد شركة الأقطان وقضية التحكيم ومكتب الوالي ومسألة التحلل، لتتضح مسألة الفساد كسمة ملازمة لاقتصاد الآزمة ولدولة الأزمة.

٥ ــ اقتصاد العزلة:

أدخلت حكومة المهدي نفسها في العزلة الدولية، فبينما رحبت مصر حسني مبارك بالانقلاب وروجت له وسط دول الخليج، وأكتفت الخارجية الأمريكية بالتعليق عن أسفها بالاطاحة بالنظام الديمقراطي، ولكنها أشارت لضعف النظام السابق وتمنت العودة السريعة للديمقراطية.

قام النظام الجديد بفقأ عينه فوقف مع غزو الكويت ثم حاول إغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، واستضاف بن لادن وكارلوس والمؤتمر الشعبي الاسلامي، كما أثار النظام المجتمع الدولي المدني بانتهاكاته العلنية لحقوق الانسان والتي شملت أعتقال وابعاد صحفيين أجانب (جوليان أوزال مراسل الفاينانشيال تايمز والصنداي كورسبوندت

(توقفت عن الصدور) وحمزة هنداوي المصري الجنسية ومراسل رويتر ودين فيشر مراسلة مجلة التايمز وجميعهم تمّ إعتقالهم قبل إبعادهم من البلاد)[1].

وقد أدى ذلك بقرارات من البرلمان الأوربي لإيقاف التعامل الاقتصادي مع السودان عدا العون الانساني ثم تبعه تجميد عضوية السودان في دول إتفاقية لومي والاستفادة من تسهيلات الاتفاقية والمساعدات عام ١٩٩٣. وفي أغسطس ١٩٩٣ أضافت الخارجية الأمريكية السودان لقائمة الدول الراعية للإرهاب، ولكن العزلة الحقيقية أكتمل طوقها عندما وقع الرئيس بل كلينتون في ٣ نوفمبر ١٩٩٧ الأمر الرئاسي المرسل في رسالة للكونجرس بفرض عقوبات على السودان، عنونها" **الى كونجرس الولايات المتحدة الامريكية** " **شملت مجموعة** عقوبات اقتصادية على السودان كالتالي:-

١) حظر استيراد جميع البضائع والخدمات ذات الاصل السوداني عدا المعلومات.

٢) حظر جميع الصادرات الامريكية.

٣) حظر أي تسهيلات من أي شخص أمريكي لتصدير او اعادة تصدير أي بضائع او تكنلوجيا او خدمات من السودان الى جهة اخرى او الى السودان من أي جهة اخرى.

٤) يحظر على أي شخص من الولايات المتحدة الامريكية اجراء اي عقد بما في ذلك العقود الاقتصادية في دعم أي مشروع صناعي او

تجاري او للمنافع العامة اواي مشروع حكومي في السودان

٥) حظر منح او تمديد التسهيلات او القروض بواسطة أي شخص في الولايات المتحدة الى حكومة السودان.

٦) حظر أي معاملات بواسطة شخص من الولايات المتحدة الامريكية فيما يخص نقل بضائع الى او من او عبر السودان او على سفينة او طائرة سودانية.

وقد اعفى قرار الرئيس كلينتون كل المعاملات الخاصة بمصالح حكومة الولايات المتحدة ومنظمة الامم المتحدة من هذا الحظر، كما ان تراخيص ستمنح لمواصلة النشاطات الانسانية والدبلوماسية والصحفية لكي تتواصل كالمعتاد. وستنظر الادارة الامريكية في كل حالة بحدة فيما يتعلق بالبضائع والخدمات الاخرى التي تمثل مصلحة قومية للولايات المتحدة وستمنح الرخص المناسبة لذلك. وسيتم تنفيذ القرار بواسطة قسم المصالح الاجنبية بوزارة الخزانة الامريكية وسيسمح ب٣٠ يوما كفترة سماح لتنفيذ التعاقدات القائمة قبل صدور القرار[٢].

وعقب ذلك توالت القوانين كقانون السودان والأوامر التنفيذية لبوش الابن حول دارفور ، وقرارات مجلس الأمن ، واخيرا لوائح المقاطعة المالية من الاتحاد الأوربي التي صدرت في يوليو ٢٠١٤. وظلت المقاطعة الأمريكية تجدد بشكل سنوي.

ولكن العولة الاقتصادية لم تتحكم بشكل كامل إلا بعد عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ عندما بدأ القضاء الأمريكي بناء على دعاوي قضائية من مكتب

رقابة الأصول بوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) بفرض غرامات ضخمة على البنوك التي لا تلتزم بالمقاطعة والعقوبات على السودان ودول أخرى. وقد جمع أمين سيد أحمد تلك العقوبات على البنوك في ورقة غير منشورة يوضحها الجدول رقم (١):

(جدول رقم ١)

List of Banks Fined for Violating U.S. Economic Sanctions 2013-2014

No.	Bank	Nationality	Amount of Fine in Billion of US $
1.	HSBC	British	1.9
2.	UBS	Swiss	2.3
3.	J.P. Morgan	USA	0.9
4.	Standard Chartered	British	0.7
5.	ING	Dutch	0.6
6.	RBS	Scotland	0.6
7.	Goldman Sacs	USA	0.6
8.	Credit Swiss	Swiss	0.5
9.	ABN Amro	Dutch	0.6
10.	Barclays	British	0.5
11.	BNP(3)	French	9.0
	Total		18.2

Source: (1-10) London Daily Telegraph, 19/9/2013

ونتيجـة لعلاقـة الحكومـة السـودانية بـإيران وموقفهـا مـن الأخـوان المسلمين والتنظيمات الاسلامية تدهورت العلاقات مع دول الخليج بعد أن تحسنت بعد المفاصلة في ١٩٩٩.

■ المحور الثاني: أزمة الاقتصاد:

تتميـز الازمـة الاقتصـادية بـاختلالات أساسـية فـي الاقتصـاد ذات ارتباط وثيق باقتصاد الازمة تغذيه و يغذيها ويمكن تلخيصها بشكل عام في اختلال داخلي: أوله سلعي يتعلق بالانتاج وينعكس على مجمل الناتج المحلـي الأهلـي والـدخل القـومي والعلاقـات بـين الأقـاليم والقطاعـات الاقتصادية والجغرافية وثانيه اقتصادي يتعلق بالميزانية العامة و بالإقراض المالي وما يتعلق بتلك العوامل من توزيع الدخول الحقيقية على المستوى الرأسـي بـين السـكان والأفقـي بـين الأقـاليم. أمـا ثانيـه فهـو الاخـتلال فـي التوازن الخـارجي وهـو فـي جوهره ذا صلة وثيقة بـالاختلال الداخلي سواء علـى مستوى الاختلال في الميزان السلعي او الميزانيـة العامـة او الافراط النقدي.

١ ـ الاختلال الداخلي:

أ – **الانتـاج السـلعي:** رغم الوعد الذي أطلقته حكومة الانقلاب بأن الشعب السوداني سيأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع، الخ، فإن انتاج السلع والخدمات ظل ينمو بأقل من نسبة نمو السكان مثل الانتاج الزراعي وفي أحيان كثيرا ظل يسجل انخفاضا مثلما يحدث في انتاج

بعض السلع الصناعية مثل النسيج والزيوت والصابون والاحذية والمصنوعات الجلدية. بلغت جملة الاستثمارات في صناعة الغزل والنسيج عام ١٩٨٦ حوالي ١,١ بليون دولار في القطاعين العام والخاص وكانت تستوعب ٣٢ ألف عامل وموظف وفني وتستطيع أن تنتج ٣١ ألف طن غزل و ٢٨٩ مليون متر قماش. إن السودان يحتاج سنويا الى احذية تصل الى «٥٤» مليون زوج حذاء بواقع معدل استهلاك الفرد ١,٨ سنويا، لكن المنتج المحلى يغطى فقط ١٤% من الطلب. واوردت الصحف في ٢٠١٢ " حددت وزارة الصناعة استهلاك البلاد من زيوت الطعام بنحو (٢٠٠) ألف طن سنوياً، بينما تبلغ حجم الفجوة مع استهلاك الزيوت نحو (٧٥) ألف طن، حيث يتم انتاج نحو (١٢٥) ألف طن محلياً، فيما تتم تغطية الفجوة بالاستيراد من الخارج مما يؤدى الى ارتفاع أسعار الزيوت في الأسواق المحلية، ويشكل ضغطاً على النقد الأجنبي فضلا عن عدم استغلال طاقات مصانع الزيوت المحلية والتي كانت تصدر الزيوت الى دول الجوار."

ورغم أن تقدير الاستهلاك قد أرتفع الى ٢٣٠ ألف طن، إلا أن وزارة المالية في صفحتها العنكبوتية أوردت في ١٤ أغسطس ٢٠١٤ " شرعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في إنفاذ قرار مجلس الوزراء بشأن قانون الجمارك بتعديل فئات التعرفة الجمركية على الزيوت المستوردة من ٤٠% الى ١٠% وتم الاتفاق بين وزارات : المالية ؛الصناعة ؛التجارة والجمارك على إنفاذ القرار بتأكيد الرقابة على جودة صناعة السلعة وتوفير الكميات المطلوبة لسد حاجة الاستهلاك مع تطوير الانتاج المحلي بقصد

تحقيق الاكتفاء الذاتي والاتجاه للتصدير ؛ وتم التوجيه بتفعيل اللجنة الخاصة بالزيوت في وزارة الصناعة لتبدأ أعمالها بالتأكد من كفاية كميات الحبوب الزيتية المزروعة في الموسم الصيفي والاستعداد لزراعة زهرة الشمس وبذرة القطن (لعلهم قصدوا بعد انتهاء اللقيط و الحلج في الشتاء فالقطن محصول صيفي) في الموسم الشتوي لتلبية حاجة السوق من الإنتاج المحلي ،"وقدَر وزير الصناعة حاجة السوق الحالية ٢٣٠ الف طن من الزيوت مشيرا الى أن وزارته ستتابع بآلياتها جودة الزيوت داخل الزيوت داخل المصانع للتأكد من ملاءمتها للمواصفات الصناعية المطلوبة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وقال ان اللجنة المكلفة ستضطلع بمراقبة جودة المستورد وعدم إضراره بالإنتاج الزراعي والصناعي المحلي ويسد حاجة الإستهلاك"

وعموما فمسألة الصناعة والانتاج الصناعي يمكن تلخيصها بما أوردته حريات الإلكترونية على لسان وزير الصناعة بولاية الخرطوم " أقر وزير الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم، عبد الله أحمد، بوجود ٢٥١١ مصنعاً متوقفاً في الولاية. وقال الوزير أن عدد المصانع المتوقفة كلياً تبلغ ٢٠٣٤ مصنعاً، والمتوقفة مؤقتاً ٢٨٦ مصنعاً، والمغلقة ١٩١ مصنعاً. وعزا الوزير ، امام مجلس تشريعي الولاية ، أزمة الصناعة الى صعوبة توفير العملة الصعبة ومشاكل التحويلات المصرفية والى ضعف خدمات الكهرباء والمياه والطرق وعدم وجود سياسات موحدة تجاه قضايا الاستثمار والعقوبات الاقتصادية.

ورغم ان الوزير قال ان نسبة المصانع المتوقفة تبلغ ٤١% من

جملة المصانع بالولاية البالغ عددها ٦١١٧ مصنعاً ، الا انه اكد (نمضي الى الهاوية بسرعة). وسبق وأقر عمر آدم رحمة رئيس لجنة الصناعة بالمجلس الوطني أن نسبة المصانع المتوقفة عن العمل تصل إلى (٦٠%) من جملة المصانع بولاية الخرطوم. وأضاف رحمة في تصريح لصحيفة (المجهر السياسي) ان (٩٠%) من المصانع المتوقفة تتبع للقطاع الخاص، وقال: (يجب على الدولة أن تقف وقفة جادة لإعادة تشغيل هذه المصانع أو إيجاد حلول لها، لأن تعطيل المصانع أدى إلى تشريد العمالة، وزاد من نسب البطالة الموجودة).

وفي الجانب الآخر فإن الانتاج الزراعي تميز بظاهرتين: الأولى تدهور وانخفاض في انتاج سلع تشكل أهمية كبرى في الصادرات كالقطن مثلا وتدهور انتاج السلع للإستهلاك المحلي أو عدم نمو انتاجها وفقا لنمو الطلب (واهم اسباب التغيرات في الطلب النمو السكاني وتغيير تركيبة السكان على مستويات مختلفة: التركيبة العمرية، التركيبة الطبقية والتقسيم الحضري والريفي) مثل القمح، الخضروات، الفواكه المنتجات الحيوانية من ألبان ولحوم دواجن وسمك ولحوم حمراء.

ولعل أكثر ما يوضح الاختلال في التوازن السلعي هو نمو الواردات خاصة في سلع يمكن انتاجها محليا، إما لأن الانتاج المحلي لا يكفي (حالات القمح ودقيقه والسكر والبنزين والجازولين والغاز) او سلع استيرادها يؤدي لتحطيم الانتاج المحلي (المنسوجات والملابس الجاهزة، الأثاث المنزلية والمكتبية، الثلاجات والمكيفات، ومنتجات غذائية مصنعة مثل المربى أو البسكويت، الصلصة والعسل ومنتجات اللحوم والجبن).

ولعل الجدول رقم ٢ والجدول رقم ٣ يوضحان الخلل في التوازن الداخلي السلعي والذي يغطى بالاستيراد. وبينما جدول رقم ١ يوضح وارداتنا من سلع غذائية، يمكن إنتاجها محليا أو الاستغناء عن استيرادها تماما كما أوردنا سابقا ، فالجدول يوضح أننا نستورد سلع غذائية تتراوح قيمتها بين ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣ وما يعادل ١,٨ مليار دولار عام ٢٠١١. وإذا استثنينا القمح والدقيق من وارداتنا الغذائية الأخرى قد تزيد عن المليار دولار في العام. وهذا وضع لا يمكن الدفاع عنه إلا من قبل طبقة لا تهتم إلا بالتجارة ولا تخطط لتطوير الانتاج المحلي.

جدول (رقم١) واردات السلع الغذائية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥ بملايين الدولارات

(لا تشمل الشاي والبن والعدس والأرز)

السلعة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
القمح ودقيق القمح	٩٧٦,٩	٧١١,٣	٨٣٥,٥	١٠٤٢,٢	١٠٨٢,٤
سكر	٥٠٢,٤	٥٠٦,٩	٥٢٩,٤	٦٤٥,٧	٤٦٠,١
منتجات البان	١٠٢,٧	٨٩,٦	٨٩,٨	٨٢,١	٥٨,١
لحوم ومنتجاتها	٨,٠	٩,١	٦,٤	٨,١	٠,٤
خضروات ومستحضراتها	٦٢,٧	٥٨,٦	٦١,٣	٦٣,٢	٦٧,٥
فواكه ومستحضراتها	٣٦,٣	٤٥,٦	٣٩,٢	٤٤,٣	٣٧,٠
زيوت حيوانية ونباتية	١٥٢,٤	١٤٧,٦	١٥٣,٨	١٤٩,٢	٢١٣,٠
أسماك ومعلبات أسماك	٤,٦	٧,٦	٥,٩	٣,٤	٢,٣
حلويات وبسكويت	٢٩,٧	١٨,٤	١٦,١	١٦,٣	٢٠,٦
أخرى	٣١٠,٧	١٤٨,١	١٤٥,٤	١٤٧,٣	١١٠,٠
المجموع	٢١٨٦,٤٠	١٧٤٢,٨٠	١٨٨٢,٨٠	٢٢٠١,٨٠	٢٠٥١,٤٠

المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي ٢٠١٤ ص ٢٠١٤

دراســـات

ويوضـح الجـدول رقـم (٢) أن مـا بـين ٣٨٠ و٢٦٥ مليـون دولار تصـرف نتيجـة للإختلال السـلعي فـي مجـال المنسـوجات وأن معظـم هـذا الخلـل يمكن تغطيتـه عبـر خطـة لتطـوير صـناعة الغـزل والنسـيج والتريكو والملابس الجاهزة مما يوفر هذه المبالغ الطائلة من النقد الأجنبي لصرفها في مجالات التنمية أو النقص في السلع التي لا يمكن إنتاجها محليا.

ويوضـح الجـدول رقـم (٣) إمكانيـة تـوفير مبـالغ أخـرى لـو وضـعنا خطـة لتطـوير صـناعات لنـا خبـرات فيهـا مصـنوعات الجلـود والأحذيـة والأخشــاب (بمــا فــي ذلــك الأثــات المنزليــة والمكتبيــة) والمصــنوعات البلاستيكية والثلاجات ومكيفات الهواء (بدأت صناعة الثلاجات والمكيفات في السودان منذ الستينات أي أن عمرها نصف قرن) وصناعة البطاريات (بـل والبطاريـات الجافـة التـي لـم نشـملها فـي الجـدول) وصـناعات الخـزف التـي ظلـت كليـة الفنـون الجميلـة تخـرج عشـرات المتخصصـين فيهـا لعـدة سنوات ولها تقليد شعبي راسخ وتوجد موادها الخام.

إن ما يصرف على هذه الواردات جميعها يفوق نصف مليار دولار. ويمكن لصناعة الأسمنت كمثال عملي تغطيتها ، إذ بتطورها إنخفض ما يصرف في استيرادها من ٨٦ مليون في ٢٠١٠ إلى حوالي ٨ مليون عام ٢٠١٢ وارتفعت إلى حوالي ١٣ مليون عام ٢٠١٤ وبقليل من التعاون مع مصــانع الإســمنت ومصــانع القطــاع الخــاص فــي مجــالات الثلاجــات والتكييف يمكن أن تغطى هذه الفجوة في التوازن السلعي.

جدول رقم (٢)

واردات المنسوجات والتي يمكن استبدال معظمها بصناعة محلية

السلعة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
غزل	٣,٠	٣,٨	٥,١	٦,٧	٥,٥
خيوط حياكة	٧,٩	٣,٥	٢٣,٦	٦,٨	٤,٠
أقمشة من حرير صناعي	٨٧,٥	٦٨,٤	٥٩,٣	٨٤,٧	٩٠,١
أقمشة من قطن	٢,٣	٢,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٣
أقمشة من كتان	٠,١	٠,٩	٠,١	٠,١	٠,٥
منسوجات من شعيرات تركيبية	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٥
حشو من مواد نسيجية	١٤,٠	١٣,٤	٤,٢	٤,٤	٥,٨
سجاد	٥,٣	٣,٦	٣,١	٣,٣	٣,١
منسوجات بصفات خاصة	١٢,٤٢	١٥,٤	٢٣,٠	٢٠,٩	١٨,٨
أقمشة مصنرة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠٠
ملبوسات جاهزة	٢٤٨,٨	١٦٤,٤	١٤٥,٢	١٧٢,٥	١٧٨,٧
أخرى	--	٠,١	١,١	٠,٨	١,٠
المجموع الكلي للمنسوجات	٣٨٢,٠	٢٧٦,٠	٢٦٥,٠	٣٠١,٢	٣٠٨,١

المصدر بنك السودان تقرير ٢٠١٤ ص ٢١٦

جدول رقم (٣)

واردات بعض المصنوعات التي يمكن استبدالها بتصنيع محلي

بملايين الدولارات

السلعة					
مصنوعات الجلود	١٢,٥	١٠,٨	٩,٠	١٠,٢	٩,٧
مصنوعات البلاستيك	١٩٠,٦	١٦٤,٨	١٧٧,٧	٢٢٥,٩	١٧١,٨
مصنوعات خشبية والفلين	٥١,٤	٤٧,٧	٥١,٢	٥٧,١	٥٣,٤
أحذية	٨١,٢	٧٤,٠	٦٢,٣	٩٠,٠	٧٩,٣
مصنوعات الزجاج	٣٨,٤	٣٨,٧	٤٠,٠	٤٠,٦	٥١,٩
خيش وجوالات	٥٨,١	٥٦,٧	١٧١,٧	٨٦,٦	٩٥,٢
أسمنت ومواسير اسبتوس	٨٦,٢	٢٢,٧	٨,٠	١١,٥	١٣,٢
مصنوعات الخزف	٤٦,٦	٥١,٥	٤٩,٣	٥٢,٩	٤٥,٨
مكيفات هواء	٣٨,٧	٢٧,١	١٩,٤	٢٤,٥	٢٨,٨
بطاريات	٢٣,٨	٢٧,٠	٢٩,٦	٣٣,٨	٢٩,٦
ثلاجات	٣٥,٨	٢٧,٥	٢٧,٦	٣٧,٤	٢٨,٨
المجموع	٦٦٣,٣	٥٤٨,٥	٦٤٥,٨	٦٧٠,٥	٦٠٧,٥

المصدر: بنك السودان تقرير ٢٠١٤ – ص ٢١٥

ب – اخـتلال الموازنـة العـام: لعل أهم سمات الأزمة الاقتصادية والمرتبطة ارتباط وثيق بطبيعة اقتصاد الأزمة الاختلال في الموازنة العامة مما يظهر كعجز في الميزانية العامة للدولة، وذلك بسبب نمو المصـــروفات نســبة لزيـــادة منصـــرفات الـــدفاع والأمـــن والحـــرب والمصروفات السيادية .

ج – اختلال التوزيـع: إن اختلال التوزيع الناتج عن اقتصاد الأزمة هو إختلال مركب على المستوى القطاعي، وعلى المستوى الإقليمي، بين السكان، وبين الاستثمار والاستهلاك. ويشمل:

٢ ـ عدم التوازن الخارجي:

ويتضح عدم التوازن الخارجي في العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وفي تراكم الديون الخارجية وفي تدهور قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. وهناك ارتباط عضوي بين عدم التوازن السلعي الداخلي وعدم التوازن في الميزان التجاري، ولهذا علاقة عميقة مع اقتصاد الأزمة ، فسوء توزيع الموارد يؤدي للخلل في الانتاج السلعي الذي يؤدي بدوره لعدم نمو الصادرات ونمو الواردات بوتائر أسرع. وسيطرة الرأسمالية الطفيلية يعطي الاقتصاد أهم سماته بأنه اقتصاد لا يسعى لتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي ويركز الجهود في قطاعات التجارة والتمويل وبعض الخدمات المرتبطة بها.

إنّ هذا هو السبب الأساسي في عدم التوازن السلعي الداخلي وبالتالي في زيادة الواردات وتدهور الصادرات (أو عدم نموها بمعدل نمو

الواردات) وعجز الميزان التجاري. وإنعكاس ذلك عبر عملية مركبة في عجز الحساب الجاري والمرتبط بالخدمات والتحويلات وميزان المدفوعات المرتبط بالتحويلات الرأسمالية والقروض والمنح.

جدول رقم (٤)

الميزان التجاري والحساب الجاري

وميزان الدفوعات بمليارات الجنيهات

البند	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الصادرات (فوب)	١١,٤	٩,٦	٤,١	٤,٨	٤,٤
الواردات (فوب)	(٨,٨)	(٨,١	(٨,١)	(٨,٧)	(٨,١)
الميزان التجاري	٢,٦	١,٥	(٤,١)	(٣,٩)	(٣,٧)
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	(٤,٣)	(٢,٨)	(٢,١)	(١,٤)	(١,١)
الحساب الجاري	(١,٧)	(١,٣)	(٦,٢)	(٥,٣)	(٤,٨)
الحساب الرأسمالي والمالي	٢,٧	٠,٧	٣,٧	٤,٤	٤,٤
العجز او الفائض (بدون تصحيح)	١,٠	(٠,٦)	(٢,٥)	(٠,٩)	(٠,٤)

المصدر : بنك السودان التقرير ٥٤ لعام ٢٠١٤ ص ٢٠٨ بتصرف

في نهاية الورقة؛ نؤكد على إن الأزمة الاقتصادية لأكبر دولة في القارة الأفريقية، ليس إفرازاً لانفصال الجنوب وحده عن الشمال، ولا خروج كمية كبيرة من البترول من ميزانية الدولة هو العامل الأساسي للازمة الاقتصادية، ولا التدخلات الخارجية والتنافس لبعض القوى الخارجية بدولاراتها على أرض السودان.

نعم ساهم كل ما سبق بلا شك في مضاعفة الأزمة وتعقيدها ولكن تبقى الحقيقة إن. السودان ظل يعيش الأزمة قبل أن ينفصل الجنوب ، الا أن الأمر وكل الوقائع والدلالات تشير إلى ان السودان تعيش مرحلة الفشل الكامل لنظام الدولة بعد انهيار شبه كامل لاقتصاد البلاد نتاج للسياسات التي يتبعها نظام الاخوان المسلمون فيه متمثلاً في حكومة البشير ، والتي تقوم على الاحتكار وعدم الشفافية المؤدية الى الفساد، كل هذا يتم في غياب واضح لكل قنوات الرقابة والحقوقية ومجالس تشريعية تحاسب المخطئ وتكشف العجز في سياسات وقرارات النظام..

إن حجم معاناة المواطن السوداني عُرفت منذ أن عرف السودان الحكم الوطني وان تفاوتت النسبة بين مراحل الحكم الوطني وأخرى حتى بلغت ذروتها في ربع القرن الأخير تحت ظل حكم الإنقاذ الذي عرف ولغرابته بعصر البترول. وأصبح المواطن السوداني أكثر حدة وضعف ومعاناة بعد اكتشاف البترول وسيبقى كذلك مهما تضاعف طالما انه لا يوجه التوجيه الصحيح والعادل الى أهل السودان جميعاً.

هوامش البحث:

(١) – صدقي كبلو ، حرية الصحافة المرآة الحقيقية لحالة حقوق الإنسان في السودان، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر " حرية التعبير وحق المشاركة السياسية في الوطن العربي" (لندن : للمتلقى الفكري الثاني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ١٩٩٣).

(٢) – أنظر جريدة الفجر اللندنية نوفمبر ١٩٩٧ وأنظر للتوثيق:

http://www.defenddemocracy.org/sanctions-against-sudan

(3) -London Financial Times, 2/7/2014 (BNP 4th largest bank in the world - note that this is outside the court settlement)



الحراك السياسي والأمني في القارة الأفريقية

الدلالات والآفاق

(دول الساحل والصحراء انموذجاً)

■ د. أماني الطويل(*)

مقدمة

يشهد إقليم الساحل والصحراء[1] في إفريقيا تحديات أساسية تصيب الأمن القومي لدول هذا الإقليم في مقتل، حيث تشهد الكثير من دول الإقليم تهديدات أمنية، تضعف الإقتصاد وتؤثر على الإستقرار السياسي كالنموذج المصري، أو تهدد بفشل مؤسسة الدولة نهائيا، نموذج ليبيا، أو تهدد وحدة التراب الوطني كالنموذج المالي، إضافة الي إمكانية أن تكون هذه التهديدات الأمنية عابرة للدول كالنموذج النيجيري.

وبطبيعة الحال تكتسب التحركات السياسية علي المستويين المحلي والإقليمي أهمية كبيرة بالنظر الي خطورة حجم التهديدات الأمنية ، حيث

(*) مدير البرنامج الإفريقي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

تعد ظاهرة الإرهاب في إفريقيا المصدر الرئيس للتهديدات الأمنية في إقليم الساحل والصحراء

وبطبيعة الحال تبدو الساحة الليبية حاليا أعلى مصادر التهديد لدول الساحل والصحراء، حيث أن تعثر تنفيذ إتفاق الصخيرات السياسي المنعقد في المغرب برعاية أممية من ناحية، وتوسع تنظيم داعش في السيطرة علي مساحات مضافة من الساحل الليبي من ناحية أخري، كلها تعد بالتأكيد مقدمة لتكون ليبيا ساحة جديدة لصراع مسلح واسع النطاق ومتعدد المستويات مماثلا ربما للحالة السورية، خصوصا وأن تطور الأوضاع في الجنوب الليبي تشير الى سعي تنظيم داعش لتكوين جبهة في منطقة فزان بالجنوب الغربي الليبي التي هي نقطة مفترق الطرق بين ليبيا والجزائر وتشاد والنيجر.

في هذا السياق تهتم هذه الدراسة بثلاث محاور هي:

المحور الاول: تحولات الظاهرة الإرهابية خلال العقد الأخير في إقليم الساحل والصحراء.

المحور الثاني: التفاعلات السياسية بشأن مواجهة الظاهرة على المستويين الإقليمي والدولي.

المحور الثالث: التدابير الأمنية إقليميا ودوليا لمواجهة التهديدات المؤثرة على الإستقرار الإقليمي لمنطقة الساحل.

■ **المحور الاول : طبيعة التحولات في ظاهرة الإرهاب:**

تزداد ظاهرة الارهاب تعقيدا وتركيبا بطبيعة الفواعل فيها مابين ماهو دولي بأولويات محددة وإستراتيجيات قد تكون مناهضة أو متناقضة مع المصالح الإفريقية ،وذلك تحت مظلة تطورات النظام العالمي وتأثيره على الدول الأكثر ضعفا أو هشاشة ، وذلك مع توسع في حالة التدخل الأجنبي في القارة سواء بالتدخلات العسكرية المباشرة(ليبيا ومالي وإفريقيا الوسطي)، أو إنشاء القواعد العسكرية، أو المبادرات الأمنية التي تعكس مستويات صراع النفوذ .وفي المقابل هناك فواعل إقليمية من داخل وخارج القارة لها أجندات مذهبية ساهمت في إستفحال الظاهرة الإرهابية.

وفي هذا السياق تنامت ظاهرة الإرهاب وأنتشر التطرف الديني حيث تنتشر تنظيمات السلفية الجهادية علي مجمل الرقعة الجغرافية لتجمع دول الساحل والصحراء، فهناك تنظيم "الدولة الإسلامية" داعش وتمركزه في ليبيا فضلا عن تنظيم بوكو حرام المنطلق من نيجيريا الى كل من تشاد والنيجر والكاميرون، فضلا عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمين التابعين لها " التوحيد والجهاد " و " أنصار الدين " اللذان يعملان في كل من مالي وموريتانيا، وأيضا مجلس شورى المجاهدين فى اكناف بيت المقدس MSC: والمتواجد في سيناء.

وفي السياق ذاته هناك تواترات أمنية مع الشيعة في نيجيريا تصل الى حد إتهامهم بمحاولة إغتيال قيادات عسكرية رفيعة بالجيش.

وبالتوازي مع هذه الحالة هناك توسعا في الجريمة المنظمة وإنتشار للأسلحة المتوسطة والخفيفية على صعيد القارة الإفريقية بدرجة تركز في

إقليم الساحل والصحراْ إنعكاسا لحالة الفراغ وغياب الدولة في ليبيا.

وأخيرا فإن تنظيم "حركة الشباب "التابع للقاعدة في الصومال يعمل علـى السـاحتين الصـومالية والكينيـة ولعـل الهجـوم علـى جامعـة جاريسـا الكينية قبل عام يؤشر بشكل واضح لحجم التهديد .

أمـا علـى صـعيد الجريمـة المنظمـة فربمـا يتصـدرها تهريـب الأسـلحة والعناصـر الإرهابيـة عبـر دول السـاحل والصـحراء حيث يعد الإتجـار فـي المخدرات والبشر هما أدوات التمويل للإرهابيين وطرائق عيش فقراء الدول ال ٢٧ من تجمـع (س، ص) ممـن لـم يجدوا سبلا بديلـة لمكافحـة الجـوع حيث تتمتع التنظيمات الإرهابية بمصادر تمويل ذاتي ناتجة عن عمليات إختطـاف رهـائن غـربيين تتـرواح عوائـدها بـين ١- ٥ مليـون دولار عـن العمليـة الواحدة [٢]، وكذلك عمليات سطو مسلح على بنوك خاصـة فـي نيجيريا ولعل كل هذه التفاعلات تشير الى ضرورة رصد التحولات المؤثرة علـى نمو ظـاهرة الإرهاب من ناحية، وطبيعة تطور التنظيمـات الإرهابيـة من ناحية أخري، وهو مانشير إليه كالتالي:

أ –الإرهاب كمصدر إلهام للشباب حول العالم:

اصبح الإرهاب فكرة ملهمـة حول العالم للشباب فـي سن المراهقة إمـا بـدوافع إقامـة دولـة الخلافـة الإسـلامية التـي يـتم تصـويرها كدولـة لليوتوبيـا[٣]، أو مقاومـة العولمـة مـن جانـب فئـات فـي الـدول الإسـلامية، وربمـا رفض الرأسمالية في تجليها النيو ليبرالـي والـذي أصبح يتسبب فـي الكثير من الإضطرابات الإجتماعية أو كرد فعل على ممارسات عنصرية

في الغرب . المسار الاول يمكن الإستدلال عليه من قدرة تنظيم داعش على تجنيد شباب أوربيين من أصول أوربية محضة [٤]وكذلك من إقدام شاب نييجيري من أصول إجتماعية موثرة بمحاولة تفجير طائرة ديترويت الأمريكية عام ٢٠٠٩ [٥] ولدينا ثالثا نموذج تفجير مترو لندن الذي كان ضالعا فيها شباب بريطانيين من أصول باكستانية عام ٢٠٠٥

ب-إعلان الولاء والتشبيك بين التنظيمات:

شهدت إفريقيا إستنساخا لتنظيمات إرهابية عن طريق إعلان الولاء، فتنظيم القاعدة أصبح ملهما لتنظيم الشباب في كل من الصومال والمغرب العربي فأعلنت تنظيمات موالية كما حظيت داعش بموالين لها في مناطق متعددة ففي شمال إفريقيا وغربها تم الإعلان عن الولاء للتنظيم دون اتصال مباشر بين العناصر مع تحريف الإسم من داعش لدامس في إفريقيا [٦].

على أنه من الجدير بالملاحظة هنا طبيعة التحالفات الجديدة التي تقيمها التنظيمات المنتمية للسلفية الجهادية ذات الممارسات العنفية مع التنظيمات ذات التوجهات القومية التاريخية مثل النموذج المالي حيث تحالف الطوارق مع تنظيم التوحيد والجهاد ، وأيضا تحالف بوكو حرام مع جماعتي بودوما وكالومبا الأُثنيتين في تشاد .

أما نموذج إفريقيا الوسطي فقد تحولت المطالبات من جانب بعض التنظيمات بالتحول الديمقراطي الي تحالفات مع السلفية الجهادية بعد التدخل الفرنسي العسكري.

ج - تحول التنظيم إلى دولة :

تحولت التنظيمات المسلحة المحدودة الي تنظيمات قادرة علىً إعلان دول، فقد سيطر داعش علي أراض في كل من سوريا والعراق وليبيا وأصبحت تملك مواردا وعليها بشرا مما مكنها من مارسة وظائف الدولة بسهولة من حيث القدرة على إمتلاك الموارد الإقتصادية وكفالة البشر القاطنين على الأرض وعقابهم طبقا لرؤى أيدولوجية محددة.

د- استهداف المدنيين:

يعد النموذج المصري دالة على حالة إستهداف المدنيين من جانب حالات تنظيمية منبثقة عن كل من الإخوان المسلمين و تنظيم بيت المقدس، فإذا كان من المفهوم إستهداف عناصر عسكرية بإعتبار أنه يمكن تصنيفها عدوا فإن إستهداف المدنيين في سيناء وغيرها من جانب أنصار بيت المقدس[٧]، أو عمليات الإختطاف التي قامت بها بوكو حرام كان مؤشرا على غياب المعاييرية لدي تنظيمات الإسلام السياسي، وبطبيعة الحال تؤثر مثل هذه العمليات بشكل فعال في إقتصادات الدولة وإستقرارها السياسي على المستوي الداخلي.

هـ ـ القدرة على التمويل الذاتي:

شكلت القدرة على التمويل الذاتي التحول الأهم في فاعلية التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل والصحراء، حيث مكن الاتجار بكل الممنوعات القانونية والدينية، من دعم قدرات التنظيمات الإرهابية على

الفاعلية والإنتشار، فمن تجارة المخدرات والبشر والخمور الى التجارة في الاثار وهذه القدرة على التمويل فتحت المجال واسعا أمام إتساع حجم العمليات الإرهابية ونطاقها الجغرافي.

و- القدرة على اختراق الجيوش والاجهزة الامنية:

تشكل حالة الجيش النيجيري نموذجا على قدرة التنظيمات الإرهابية على إختراق الجيوش النظامية، ففضلا عن حالات الفساد المكتشفة بعد تولي الرئيس محمد بخاري الحكم من "عقود وهمية" لشراء طائرات مقاتلة ومروحيات وأسلحة وذخائر، كانت هناك أيضا اتهامات بالتواطؤ من جانب الجيش خصوصا مع إستيلاء تنظيم بوكو حرام على مساحات شاسعة من إقليم بورنو عام ٢٠١٤. حيث يقول المحلل الأمني المتابع للنزاع عبدالله وازع، أن بعض العناصر في الجيش كان أو لايزال يتعاون بشكل وثيق مع بوكو حرام لتحقيق مكاسب مالية[٨].

هذه المعطيات تجعل مواجهة الارهاب او تحجيمه مسألة معقدة وتحتاج الى خطط ورؤى لها طابع التعاون على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية.

- **المحور الثاني: الحراك السياسي لمواجهة الإرهاب:**

- على المستوي الإقليمي:

المشهد الإفريقي في إجتماع وزراء دفاع دول الساحل والصحراء

الذي عقد في شرم الشيخ في ربيع هذا العام يشير الى تطورين أساسين هما توجه عام بضرورة بلورة رؤى وآليات إفريقية مستقلة نسبيا عن الدول الغربية والأمم المتحدة وذلك لمواجهة التحديات الأمنية في دول المنطقة . والثاني هو التعامل مع التحديات الأمنية بمقاربات متعددة لاتقتصر فقط على المداخل الأمنية ويعد التطور الثاني مجهود مصري بإمتياز..

وقد تبلورت التفاعلات على المستوى السياسي في الامتناع عن تقديم الدعم للجماعات الانفصالية وحظر كافة أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك من خلال الامتناع عن تشجيع النزعات الانفصالية التي قد تؤدي إلى تفاقم النزاعات المسلحة وهي حالات ماثلة في كل من دارفوار السودانية وإقليم أزواد بمالي وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

- **على المستوي العالمي:**

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء التي تعاني دولها من هشاشة بنيوية، تحدد من قدرتها على السيطرة على كامل ترابها الوطني، فضلا عن وجود تهديدات إرهابية من تنظيمات مماثلة لداعش مثل الحالة في نيجيريا، أو إنقسامات سياسية أو عرقية مثل الحالة في كل من مالي وموريتانيا، يعني إجمالا تهديدا مباشرا لخطوط نفط ممتدة من تشاد وحتى شواطىء الأطلسي تمد الولايات المتحدة لأمريكية بحوالي ٥ مليون برميل نفط إفريقي يوميا، كما تهدد إستثمارات إيطالية معتبرة .خصوصا وأن التمدد الداعشي في ليبيا يعني للغرب طبقا لخطابه المعلن جوارا معاديا لأوربا التي لاتبعد شواطئها عن ليبيا أكثر من ٣٠٠ كليوا

متر، وإمكانية هائلة لتصدير الإرهاب الى أوربا على نطاق واسع وتهديد الأمن الإنساني فيها، فضلا تهديد حركة التجارة الدولية في المتوسط بما يعنيه من إنعكاسات سلبية على إقتصادات كل الدول المتوسطية، وأيضا تمددا لتنظيم داعش في دول الوسط الأفريقي مهددا اللإستقرار الإقليمي، وربما دافعا نحو تفكك دول بأكملها.



أما المضمر في الخطاب الغربي فهو إمكانية سيطرة داعش على الموارد النفطية الليبية بالكامل ذلك أن إحتياطيتها هي الأكبر في قارة **إفريقيا** وهي واحدة من بين أكبر عشرة إحتياطات نفطية في العالم بمعدلات تقدر ٤٦,٤ مليار برميل وإذا كان مستوي إنتاج النفط الليبي حاليا لايتجاوز ٣٧٠ الف برميل بسبب الظروف الأمنية فهو قد سجل ١,٦٥ مليون برميل يوميا في نهاية ٢٠١٠، وذلك مع ملاحظة أن تكلفة

استخراج النفط الليبي تبدو رمزية في بعض الحقول حيث لاتتجاوز دولارا لكل برميل في بعض الحقول وتعد فزان أيضا منطقة صراع دولي حيث تسعي فرنسا أن تكون فزان نصيبها من الكعكة الليبية، في ضوء أهميتها الإستراتيجية لحزام الوجود العسكري الفرنسي من إفريقيا الوسطي لتشاد مرورا بالنيجر.

■ المحور الثالث: التدابير الأمنية لمواجهة الظاهرة الإرهابية:

أولاً: على المستوي الإقليمي:

حقق الإتحاد الإفريقي إختراقا مهما على المستوي النظري فيما يتعلق بإمكانية التدخل لحل الصراعات المسلحة أو تحجيم تهديدات الأمن الإنساني، مثل ظاهرة الأرهاب وذلك باعتماد آلية عسكرية:

(The AFRICAN Standby Force "ASF").

وهي الآلية التي تم تأطيرها قانونا في إتفاقية السلام القاري عام ٢٠٠٢ في أعقاب مأساة المذابح الجماعية في بروندي ، حيث شملت هذه الإتفاقية تكوين مجلس السلم والأمن الإفريقي ولجنة للحكماء، وآلية للإنذار المبكر ، فضلا عن صندوق لتمويل العمليات .

وقد تم تفعيل إتفاقية السلام القاري عام ٢٠٠٧ بوضع برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي (PSC) وإقتراح تكوين خمس ألوية إقليمية في أنحاء أفريقيا تكونت أربع منها بالفعل بينما بقي تكوين اللواء الخامس

بمثابة أزمة ذلك أن طرابلس الليبية قبل ٢٠١١ كانت مقرا للواء الشمالي.وتتكون الألوية الإفريقية من فرق في جيوش كل أو بعض دول النطاق الجغرافي المعني، يتم إستدعائها في الحالات التي يقرها الإتحاد الإفريقي وبقرار منه ، ويجوز الإستعانة ببعض هذه الفرق أو كلها طبقا للحالة التي يقدرها مجلس السلم والأمن الإفريقي .على أن الآلية الراهنة للإتحاد الإفريقي تواجه بعض التحديات، فطبقا لتقرير لجنة خبراء مستقلين تم تقديمه الى القمة الإفريقية في ديسمبر ٢٠١٣ ، تعاني من مشكلات عدم الجاهزية في توقيت مناسب،عدم وضوح العلاقات المؤسسية بين الفرق العسكرية المختلفة فضلا عن الإرتباك في الممارسات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، وضعف التدريب العملياتي، الأهم من ذلك كله افتقاد إستراتيجية طويلة المدى أو واضحة الاهداف.

في هذا السياق ربما تكون النقاط المتفق عليها في مؤتمر شرم الشيخ خطوة مؤدية الى تطور نوعي لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل والصحراء خصوصا وأنها عملت على مسارين متوازيين، هما مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة فعلى صعيد مكافحة الإرهاب هناك خطوات نحو إنشاء المجلس الدائم للسلم والأمن لدول الساحل والصحراء والذي قد تنبثق عنه قرارات بإنشاء قوات التدخل السريع في الأزمات الإفريقية، أما على صعيد الجريمة المنظمة فقد إنعقدت الإرادة السياسية لدول الساحل والصحراء في مؤتمر شرم الشيخ على إنشاء آليات فعالة للتعاون والتنسيق من أجل مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، والتي تشمل أمور أخرى، مثل تهريب المخدرات والأسلحة والبشر وجرائم

غسيل الأموال ومكافحة الاختطاف مقابل دفع الفدية، باعتبار أن الجرائم الجنائية هي المصادر الرئيسية لتمويل الحركات الإرهابية في المنطقة. وأيضا تعزيز أمن الحدود بين الدول الأعضاء وتيسير دوريات مشتركة في المناطق الحدودية بين الدول التي تشهد اضطرابات، بما يساهم في التصدي بحزم لظاهرة العمليات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود.ولعل من أهم النقاط التي تم الفات النظر اليها هي اعتماد إجراءات قوية وحاسمة لمكافحة الفساد، ومنع تغلل المنظمات الإجرامية والإرهابية داخل المؤسسات الأمنية.

ثانياً: على المستوي العالمي:

النقاش الغربي تضمن في بعض مراحله عددا من السيناريوهات للتدخل العسكري طبقا لأجندة يتم الإتفاق عليها والتي قد تتضمن رفع حظر التسليح المفروض على الجيش الليبى، التابع لحكومة الوفاق الوطنى، وتقديم المساعدة العسكرية للجيش الليبى وللحكومة المعترف بها دوليا لتتمكن من تحقيق إنتصارات عسكرية حاسمة على الأرض وهو مقترح ترى القاهرة أنه المناسب لتجنب تداعيات مأساوية في المشهدين الآرو متوسطي والإفريقي .على أن التدخل العسكرى الجزئى المباشر فى العمليات إلى جانب الجيش الليبى والحكومة المعترف بها دوليا هو سيناريو مطروح أيضاً.

على أن عدم تنفيذ عملية التدخل العسكري الغربي الشامل لم تمنع واشنطن من القيام بعملية إنزال مباشر على السواحل الليبية في يناير

الماضي، وذلك إلحاقا بخطوة مبكرة لوجود قواتها على الأرض فى مناطق متاخمة لليبيا بتشاد منذ عام ٢٠١٥، وكذلك لم يمنع إيطاليا من نشر قطعا بحرية و غواصات امام ليبيا لحماية مصالح مؤسسة «إينى».

أما على الصعيد الفرنسي تعتبر فزان أيضا منطقة صراع دولي حيث تسعي فرنسا لبسط نفوذها عليها، في ضوء أهميتها الإستراتيجية لحزام الوجود العسكري الفرنسي من إفريقيا الوسطي لتشاد مرورا بالنيجر التي تبني فيها فرنسا حاليا قاعدة عسكرية ، على أن تكون مالي هي المحطة الأخيرة في هذا الحزام، خصوصا وأن فزان كانت على العهد الإستعماري منطقة نفوذ فرنسي إضطرت للتنازل عنها الى إيطاليا مقابل الفوز بتونس..

ويمكن القول أن الأساليب الراهنة لمواجهة التهديدات الأمنية في دول (س، ص) تتسم بتداخلها مع أجندات غربية من جهة والتضاغط بسبب الصراع على النفوذ بين الدول الغربية بينما تبدو المصالح الحقيقية للدول الإفريقية شبه غائبة ولعل ذلك ما دفع مصر الى تقديم إقتراحين الأول بإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب يكون تابعا لدول الساحل والصحراء، والثاني هو تكوين قوة تدخل سريع لدول التجمع وهي أيضا تقف وراء قول الأمين العام بالإنابة لتجمع الساحل والصحراء إبراهيم ثاني أباني بأنّ الآليات الإقليمية لحفظ الأمن وفض المنازعات يجب أن تكون حاضرة.

يبقى في الأخير أن تنفيذ الارادة السياسية لدول الساحل والصحراء في مواجهة التهديدات الأمنية مرهونة بالقدرة المستقلة نسبيا على تمويل تطوير جيوش دول التجمع، وتمويل مناسب لقوات التدخل السريع المرتقبة

مع ضمان جاهزية سريعة للتدخل، وضرورة تسوية المشكلات الإقليمية الماثلة وخصوصا بين دولتين كبيرتين في شمال إفريقيا هما المغرب والجزائر والمتعلق بالصحراء الغربية، وهو الصراع الذي ينعكس على مجمل الأوضاع الأمنية لدول الساحل والصحراء، حيث يكون من الضروري أن تلعب مصر دورا في إستعادة أوزان مطلوبة بإلحاح في فضاء الساحل والصحراء وهما لكل من المغرب والجزائر.

هوامش البحث:

(١) – اقليم الساحل والصحراء مصطلح يطلق على مجموعة الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط والصحراء الكبرى ويتم اختصارها ب(س ص).

(2) Amel Mukkhtar,Foud Ammor,Dalia Ghanem,TerroristThreatin the MediterraneanRegion
http://www.euromesco.net/index.php?option=com_content&view=article&id=2224%3Ajoint-policy-study- -&catid=114%3Aeuromesco-joint-policy-studies.-(3)
-http://arabic.euronews.com/2016/02/02/jailed-for-joining-isil-british-woman-gets-six-years-after-returning-from-syria(4)
الندنية، ٢٠٠٩\١٢\٢٨ - مثول الشاب النييجيري أما م المحاكم الأمريكية ، جريدة الشرق الأوسط

(٥) جريدة الصباح الجزائرية ،
http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=57650 .

(6) http://www.elwatannews.com/news/details/631182

(٧) جريدة الوطن المصرية ، أنصار بيت المقدس تخطف أربعة مدنيين في سيناْء.

(٨) موقع عربي:

http://arabi21.com/story/8761211





■ حيدر نوري
الملحق التجاري العراقي في مصر

مقدمة:

قد تكون العناوين السياسية والأمنية المقبلة من أفريقيا كلها تقريبا سلبية ومخيفة، أما الأخبار الاقتصادية من القارة السمراء فتعطي انطباعا آخر، لعل ما يلخصه تقرير اقتصادي توقع استمرار نمو اقتصادات أفريقيا على المدى المتوسط بمعدل ٥% خلال العام الحالي ثم بمعدل ٦% العام المقبل والذي صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الإنماء التابع للأمم المتحدة، وبنك التنمية الأفريقي، إن القارة السمراء أظهرت مرونة في مواجهة الرياح العالمية والإقليمية العكسية في الوقت نفسه، فإن معدلات النمو تتفاوت بشدة بين مختلف دول القارة الأفريقية.

ومن المتوقع نمو اقتصادات جنوب الصحراء الأفريقية بمعدل ٥,٨ % ، في حين يبلغ معدل النمو المتوقع لجنوب أفريقيا ٢,٧ %، وفي حالة استبعاد دولة جنوب أفريقيا، يصل معدل النمو المتوقع لمنطقة الجنوب الأفريقي إلى ٦,٨ % خلال العام الحالي.

وستكون دول شرق وغرب أفريقيا الأسرع نموا بين دول منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، مع توقع معدل نمو يفوق ٧ % خلال العامين الحالي والمقبل، مدفوعة بنمو أكبر اقتصاد في أفريقيا وهو الاقتصاد النيجيري، الذي تجاوز أخيرا جنوب أفريقيا في صدارة القارة.

وحتى على مستوى المستثمرين والصناديق الخاصة الأجنبية، التي عادة ما تكون أكثر حذرا في المغامرات الاستثمارية، فإن مجموعة استثمارية كبيرة مثل «غولدمان ساكس» وشركات متعدد الجنسيات مثل «نستله» و«يونيليفر» تزيد استثماراتها في القارة مجذوبة بالعوائد الكبيرة وما يبدو تحسنا في الحكامة.

وبلغة الأرقام فان مجموعة «كارلايل» التي أغلقت أخيرا صندوقها الاستثماري الخاص في أفريقيا عند ٧٠٠ مليون دولار، أي بنسبة ٤٠ في المائة عن الهدف المنشود.

فرص الاستثمار في إفريقيا:

أن البلدان الأفريقية تمتلك موارد كبيرة وفي جميع الميادين منها الموارد المعدنية والنفطية والموارد الزراعية والموارد السمكية، وموارد

الغابات، ولكن هذه الموارد لا تجهز بطريقة مفيدة في إفريقيا وهذا يشكل فرصة كبيرة ضائعة لإفريقيا.

إن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية ، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء، ومنشآت أساسية أخرى في مجال الخدمات المختلفة، أو إعادة تأهيل وبناء لما تقادم عهده من ذلك.

كما إن الموارد البشرية تعد أهم مجالات الاستثمار التي تقاس بها ثروة الأمم، فهي على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقد أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وإفريقيا التي تجاوز عدد سكانها مليار نسمة تقريبا ، لا يزال الاستثمار فيها محدوداً في مجال التنمية البشرية، برغم اهتمام بعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع، والبيئة والصحة، وزيادة معرفة الفرد، والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طرق التعليم والتدريب.

وبالنسبة للموارد الأخرى غير البشرية، فإن إفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي، وبمساحة إجمالية تبلغ ٣٠,١٩٠ مليون كم٢ تمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستيراتيجية، فمن بين ٥٠ معدنًا هامًّا في العالم يوجد ١٧ معدناً منها في إفريقيا باحتياطيات ضخمة وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي "البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية،

والتيتانيوم، والفاناديوم.

كما أنها تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء؛ فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها ١٣ نهراً، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، وتقدّر الطاقة الكامنة للريّ في القارة الأفريقية بأكثر من ٤٢,٥ مليون هكتار، مع مراعاة الطاقة الكامنة للريّ لكلّ من الأحواض والموارد المائية المتجددة.

ونظراً لاتساع رقعة إفريقيا الجغرافية فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، و بمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها " بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل الحبوب والخضروات، وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي٣٥% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها ٧% فقط في الزراعة بشتى أنواعها .

فالاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا.

وفي مجالات الطاقة ومصادرها، فإنه برغم ضخامة الطاقة الكهرومائية الكامنة الهائلة في إفريقيا، والتي تناهز ١٧٥٠ تيراواط ساعة، ورغم إمكان ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية،

لايُستغلّ حالياً سوى نسبة ٥ % من هذه الطاقة الكامنة.

وهي بالنسبة للنفط والغاز تعد المنطقة الأخيرة في العالم التي يوجد بها احتياطي هائل، ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين ٧% الى ٩% من إجمالي الاحتياطي العالمي، ما يوازي ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة، وهو ما يحقق وفراً اقتصادياً مشجّعً للمستثمرين، كما يعد النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا، من النوعية الممتازة.

وتحرص إفريقيا في مجال الصناعة على تعميق وتطوير شراكات استثمارية، الذي لا يزال الاستثمار فيه ضعيفاً؛ حيث إن "مخرجات القطاع الصناعي بالقارة لا يتعدى نسبة ٢% من الإنتاج العالمي وصادراتها الصناعية تبلغ نسبة ١% فقط من إجمالي الصادرات العالمية"، بالرغم من أنها كما تقدم خلافاً لما يحصل في أجزاء أخرى من العالم، تعتبر إفريقيا أغنى القارات من حيث الموارد والمعادن الطبيعية بما في ذلك الكثير من الموارد الصناعية والزراعية التي يمكن أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية إذا ما تم استخدامها على نحو فعال ومتوازن فالقطاع الصناعي في إفريقيا أكثر القطاعات حاجة إلى الإمكانات الفنية والمالية، والمعلومات والخبرات حول تنفيذ البرامج الخاصة بالتنمية الصناعية.

الاستثمار الخارجي: سياسات الاحتواء:

من التجارب الدالة على ما يمكن أن يسببه الاستثمار الخارجي في إفريقيا من آثار مدمرة لاقتصاد دولها تأثر التنمية مؤخراً بصورة سلبية في البلدان الإفريقية نتيجة ارتباط اقتصادها بالأسواق الأوربية، والتضرر الذي حصل للدول التي فتحت قطاعها المالي بصورة أكبر في السنوات الماضية للاستثمارات الأجنبية مثل جنوب إفريقيا. فقد يتسبب الاستثمار في إشكالات اقتصادية كبيرة في الدول الأفريقية كانهيار الاقتصاد أو انكماشه في حال الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال أو التركيز على الاستثمارات قصيرة المدى، وكالتضخم النقدي، ورفع أسعار العملات، أو التسبب في زيادة حجم الفساد الإداري والمالي في المجتمعات، والتهديدات الأمنية فيما يتوقع من صدامات بين الدول المتنافسة. إن تجنب مثل هذه المخاطر من ناحية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الخارجي في تطوير الاقتصاد وتحقيق ثباته واستقراره في الدول الأفريقية من ناحية أخرى، يتطلب وضع استراتيجية شاملة وسياسات راشدة توجه تدفقاته، ومن ذلك وضع محددات وشروط أساسية أهمها:

- التعاون مع الدول الأفريقية كمجموعة واحدة يتم التنسيق بينها من خلال استراتيجية تنموية متوازنة ومتكاملة للقارة عبر مؤسساتها القارية كمفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها.

- ربط الاستثمارات الخارجية بخطط التنمية المحلية للاستفادة منها بصفتها موارد تمويلية، وتحقيق التوازن والتكامل بينها وبين الخطط الاستراتيجية للدول، وبينها وبين الاستثمارات المحلية.

- توظيفها للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتنفيذ المشرعات الاستراتيجية، وخاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي والبنى التحتية لإفريقيا.
- المشاركة في تنمية رأس المال البشري في الدول الأفريقية من حيث: التخطيط والتنمية والتوظيف.
- المساهمة في تحقيق الجانب الأمني للمجتمعات الأفريقية بمعالجة المشكلات المزمنة كالفقر، والبطالة، والمرض، وتوفير الخدمات الأساسية لحياة الإنسان.
- دعم السياسات والبرامج التي تزيد من إمكانية تحقيق الدولة للتنمية و الانخراط في اقتصاد متطور.
- وضع الموازنة السليمة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية بالنسبة للناتج القومي العام، تجنباً لتعرض اقتصاديات الدول الأفريقية للانهيار في حال انسحاب هذه الأموال عند ظهور أية بوادر لعدم الاستقرار، مع التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل.
- توريث وتوطين الخبرة والتجربة والتقنية، وبناء وتطوير المؤسسات المحلية.
- تطوير البنيان أو الهيكل الاقتصادي، ونقله من طرق الإنتاج التقليدي إلى طرق الإنتاج المتطورة.
- إتاحة الفرص على نطاق واسع للشراكة مع القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ لتلك المشروعات.

المبادرات والبرامج التنموية:

ظهرت مبادرات ومشروعات وبرامج تنموية متعددة من جهات مختلفة، منها:

أ – تصميم آلية للتقييم الذاتي: أكد ذلك القادة الأفارقة في بيان مشترك، سعياً لتعزيز امتلاك إفريقيا لبرنامجها التنموي الخاص.

ب – مشروع "مشاورات من أجل صياغة استراتيجية للاستثمار في إفريقيا" وهو مشروع استشاري أصدرته مفوضية الاتحاد الأفريقي يهدف إلى اقتراح استراتيجيات الاستثمار وسياساته التي يجب أن تعتمدها الدول الأعضاء من أجل تطوير القارة الأفريقية في ظل إستراتيجية شاملة تكون موجهة نحو التكامل الإقليمي) وذلك من خلال محاور أساسية أهمها ما يلي:

١. تحليل وضع سياسات الاستثمار في الدول الأفريقية، وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومدى تجانسها.

٢. مراجعة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال مواءمة استراتيجيات الاستثمار.

٣. تقييم قدرة الدول الأعضاء على اعتماد أفضل الممارسات لتسيير الاستثمار.

٤. تقييم دور وكالات ترقية الاستثمار وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في تيسير الاستثمار وتعزيزه.

٥. صياغة الاستراتيجيات والممارسات المناسبة التي تحتاجها الدول الأعضاء جماعياً من أجل استثمارات مستقرة ومتطورة في إفريقيا.

ت - برنامج للعمل المشترك في مجال الزراعة والغذاء تم الاتفاق عليه بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.

ث - المنتدى العربي الأفريقي للتنمية. يشارك فيه مسؤولون وخبراء وأكاديميون والغرف التجارية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الجانبين.

ج - مشروعات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لتحسين الظروف المعيشية للسكان ورفع المعاناة عنهم، والتخفيف من حدة الفقر، وتطوير الخدمات المختلفة.

ح - المؤتمر الخليجي الأفريقي: وهو مؤتمر يهدف إلى بحث القضايا والتحديات التي تعوق تعزيز العلاقات بين قارة إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي وبحث آفاق التعاون الاقتصادي إضافة إلى الارتقاء بعلاقات الجانبين على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي.

خ - المشروعات الثنائية المباشرة بين عدد من الدول العربية والخليجية من جانب والدول الأفريقية من جانب آخر، مثل: المملكة العربية السعودية، وقطر، وبين الدول الأفريقية وبعض الشركات العربية.

د- مصرف الاستثمار الأفريقي: وهو من الأدوات المميزة وذات الأولوية لتمكين إفريقيا من المضي قدماً وتسريع عملية الاندماج والتنمية المستدامة، وسيساهم في تغطية احتياجات إفريقيا الفعلية للتمويل والمقدرة بين ٥٤ و ١٠٠ مليار دولار أمريكي لسبع السنوات القادمة.

مصر بوابة الاستثمار الى افريقيا:

تسمح التشريعات في جمهورية مصر العربية بفرص ومجالات استثمارية عديدة في مختلف المجالات وفق حجم رأس المال المستثمر والتكلفة الاستثمارية المتوقعة للمشروع وقنوات التمويل ومن أهم تلك المجالات ما يلي:

قناة السويس الجديدة:

تعد الاستثمارات والبنية الأساسية والإنشاءات المتوقعة لتنمية إقليم قناة السويس ضخمة جدا، وتقترب من نحو ١٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٣. فتنمية إقليم قناة السويس بوجه عام تتضمن ٤٢ مشروعاً ذا أولوية، منها ٦ مشروعات ذات أهمية قصوى وهى: تطوير طرق القاهرة/ السويس –الإسماعيلية– بورسعيد إلى طرق حرة، للعمل على سهولة النقل والتحرك بين أجزاء الإقليم والربط بالعاصمة، وإنشاء ثلاث أنفاق بالإسماعيلية المار بمحور السويس للربط بين ضفتي القناة "شرق وغرب".وإنشاء ثلاثة أنفاق جنوب بورسعيد أسفل قناة السويس لسهولة الربط والاتصال بين القطاعين الشرقي والغربي لإقليم قناة السويس بينهما نفق سكك حديدية ، بالإضافة إلى تطوير ميناء نويبع كمنطقة حرة، وتطوير مطار شرم الشيخ وإنشاء مأخذ مياه جديد على ترعة الإسماعيلية حتى موقع محطة تنقية شرق القناة لدعم مناطق التنمية الجديدة.

٢٨ مشروعاً آخر رئيسي لتنمية إقليم قناة السويس هي:

منطقة التجارة اللوجيستي شرق بورسعيد، المنطقة الحرة برفح،

منطقة التجارة اللوجيستي شرق الإسماعيلية، منطقة التجارة اللوجيستي شمال شرق السويس، منطقة التجارة اللوجيستي بالعاشر من رمضان، المنطقة الحرة جنوب السويس ، التنمية السياحية والعمرانية للمنطقة بين العريش/ الشيخ زويد، التنمية السياحية والعمرانية للمنطقة بين الطور/ رأس محمد، إقامة قرى ومنتجعات سياحية بشرم الشيخ، إقامة قرى ومنتجعات سياحية جنوب محمية نبق، إقامة قرى ومنتجعات سياحية بدهب/ نويبع. بالإضافة إلى إقامة قرى ومنتجعات سياحية بنويبع/ طابا، مجمع صناعي للبتروكيماويات بالمنطقة الصناعية بالمساعيد، مجمع صناعي للبتروكيماويات بالمنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس، مجمع صناعي للصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية بالشيخ زويد، مجمع صناعي لمنتجات الأسماك بالمنطقة الصناعية بالسويس، مجمع صناعي لمنتجات الأسماك بالمنطقة الصناعية بشرق بورسعيد. ومجمع للصناعات الميكانيكية والكهربائية بالمنطقة الصناعية بشمال غرب خليج السويس، مجمع للصناعات الميكانيكية والكهربائية بالمنطقة الصناعية شرق بورسعيد، مجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء بمنطقة شمال سيناء، مجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء بالمنطقة الصناعية بأبو رديس. يضاف على كل ما سبق المنطقة الصناعية الروسية عند منطقة جبل عتاقة وبناء الإسماعيلية الجديدة ووادي التكنولوجيا.

كما توجد مجالات اخرى يمكن الاستثمار فيها مثل مجالات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والاتصالات والنقل واللوجستيات والمنتجات البترولية والتعليم والخدمات المالية.

حجم التبادل التجاري بين العراق ومصر:

حجم التبادل التجاري بين جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية

للسنوات من ٢٠١٠ – ٢٠١٥ ، والمبينة في الجدول أدناه والتي تم استخراجها من بيانات التجارة الخارجية في موقع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري، مع العرض ان حجم النفط المستورد من العراق قد تصدر الهيكل السلعي للواردات المصرية ، وقد ظهر في الهيكل السلعي للصادرات المصرية تصدر أجهزة التلفزيون (البلازما) والأنابيب البلاستيكية ومصنوعات البلاستك والأثاث و الأدوية الفواكه بأنواعها.

الواردات بالدولار (لجمهورية مصر العربية)

٢٠١٠	٤١٨،٤٢٧،٣٣٩
٢٠١١	٤٥٠،٣٠٣،٧٨٤
٢٠١٢	٥٦٧،٠٩١،٨٥٦
٢٠١٣	٧٣٥،٠٤٢،٤٢٩
٢٠١٤	٧٨٠،١٢٢،٧٦٣
٢٠١٥ لغاية شهر تشرين الثاني	٤٣٢،٦٧٢،٢٣٦

الصادرات العراقية بالدولار (لجمهورية مصر العربية)

عام	الصادرات (بالدولار)
٢٠١٠	٢،٦٥١،٩٧٤
٢٠١١	٣،٣٩٢،٢٧٨
٢٠١٢	٦٧٥،٠٦٧،٠٣١
٢٠١٣	٢٧٦،١٧٧،٦٢٩
٢٠١٤	٦٨٣،٧٤١،٣٧٧
٢٠١٥ لغاية شهر تشرين الثاني	٦٧٧،٤٧٢،٣٠٩

الاستثمار بين العراق ومصر:

أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، حرص الهيئة على نقل كافة الإمكانات والخبرات المتعلقة بالتجربة المصرية في مجال جذب وتنشيط الاستثمار إلى الأشقاء العرب، مُرحباً بالتعاون مع الحكومة العراقية لنقل الخبرات اللازمة للكوادر العراقية بمجال خدمة المستثمرين والترويج للفرص الاستثمارية وتنمية المناطق الحرة والاستثمارية، وكذا دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق التطوير المؤسسي الداعم.جاء ذلك خلال استقباله عام ٢٠١٤ لوفد عراقي برئاسة الدكتور عبد الله محمد بندر مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية،

يضم ١٤ من رؤساء هيئات الاستثمار بالمحافظات العراقية المختلفة، والذي قام بزيارة لمصر بهدف عرض تطور مناخ الاستثمار في جمهورية العراق، حيث يبلغ عدد الشركات العراقية المستثمرة بمصر ٣٢٨٨ شركة بحجم استثمارات يقدر بـ ٤٨٠ مليون دولار، كما يحتل العراق المركز ٢٣ بين الدول المستثمرة في مصر .

الخاتمة

هناك سبل كثيرة للانطلاق بقوة في طريق الاستثمار، وهو ما يتطلب بعض الخطوات منها، ضرورة أن تعمل الحكومة العراقية على تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول القارة الأفريقية، ومن ضمن ذلك دعم رجال الأعمال والشيء نفسه فيما يتعلق بتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة للانطلاق داخل الأسواق الأفريقية, وتأكيد تفعيل مبادئ التعاون وأهمية الاستثمار، والاندماج بكفاءة في سوق العمل ورفع معدلات الإنتاج، خاصة أن هناك فرصا قويه للنمو في أفريقيا لوجود كتله استهلاكية تتجاوز المليار نسمة على أرضها بمعدل استهلاك يصل إلى ١ تريليون دولار ومتوقع زيادته إلى ١,٤ بحلول عام ٢٠٢٠ .

لذلك لا بد من معرفة احتياجات تلك الدول وتوظيف ذلك في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك إما عن طريق إقامة هذه المشروعات داخل القارة كنوع من الاستثمارات بأيدي عاملة جزءا منها محلي والآخر إفريقي والاستفادة بموارد وإمكانيات تلك الدول أو عن طريق

إقامة تلك المشروعات داخل العراق ثم تصدير الناتج النهائي إليها عن طريق عقد اتفاقيات مسبقة.

وإذا أردنا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة النجاح والاستمرارية داخل الأسواق الأفريقية فلابد لنا من الاهتمام بمعدلات الجودة واستخدام تكنولوجيا الابتكار كأساس للنجاح، إذ أنه لا يغفل علينا أنه بدخولنا الأسواق الأفريقية سنواجه العديد من المنافسة الشرسة من دول أخرى قوية لها باع طويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي الأسواق السمراء، وتلك فرصة لزيادة التنافسية مما سيزيد من القدرة على جذب الاستثمارات والنفاذ إلى الأسواق الدولية لاقتناص المكاسب الكبيرة التي تحصل عليها دول مثل الصين والهند والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

وبالتالي فإن المفاضلة بيننا ودول أخرى لا بد أن تكون على معايير قوية , ومما لا شك فيه أن ذلك سيؤدى إلى زيادة موارد النقد الأجنبي مما سينعكس على انتعاش الاقتصاد وعلاج العديد من المشكلات المتعلقة بالبطالة والتضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات .

وذلك يتطلب صياغة سياسات واستراتيجيات واضحة لتعزيز التعاون من أجل التنمية المتكاملة ، ويتعين إيجاد بيئة عمل موائمة وجو من الثقة بين مجتمعات الأعمال والحكومة والمشاورات الفنية الخاصة بتعزيز سبل الاستثمار وإقامة معارض ومخازن متطورة لتصريف المنتجات . من خلال خطة تحرك شاملة لتنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأفريقية تشمل تنظيم بعثات ترويجية رفيعة المستوى، وبحث إنشاء

معارض دائمة للمنتجات في عدد من الدول الأفريقية وبحث إنشاء منطقة صناعية مشتركة مع عدد من الدول والعمل على بحث فرص الاستثمار في عدد من القطاعات الحيوية .





الدين والإرهاب في أفريقيا

مقاربات متباينة

■ د. السيد علي أبو فرحة(*)

تعددت المحاولات العلمية وغير العلمية في المدارس الغربية وغيرها لدراسة العلاقة بين الدين والإرهاب في الخبرات المختلفة خاصة العربية والإسلامية والأفريقية، مدفوعة في ذلك باعتبارات ذاتية عدة بدرجات متفاوتة، دون إحداث تراكم معرفي متماسك بالقدر الكافي لدراسة الإرهاب في أفريقيا، ومعالجة أسبابه وتداعياته.

لذا فبعيداً عن التوصيف القانوني للإرهاب من ناحية، وبعيداً عن النفي الشائع لعلاقة الإرهاب بالدين، أو تأكيد تلك العلاقة، تسعى الدراسة لسبر أغوار ملف الإرهاب والدين من وجهة نظر مغايرة، ألا وهي لماذا يصحب الحديث عن الإرهاب مجالا أوسع لاتهام الدين- أي دين-

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة بني سويف- جمهورية مصر العربية.

بالمسؤولية، وهو ما ستتعرض له الدراسة انطلاقاً من وجهة النظر الغربية- أي التصنيف الغربي للإرهاب- وصولاً للخبرة الأفريقية لبيان حقيقة اتفاق هذا الطرح مع الخبرة الأفريقية، وحدود التباين والصلة بين الإرهاب والدين في الواقع السياسي الأفريقي.



وعليه تركز الدراسة علي التنظيمات والجماعات الموسومة بالإرهاب وتنشط في أفريقيا من ناحية، وترفع شعارات دينية – إسلامية أو مسيحية أو غيرهما- في خطابها وممارستها العنيفة من ناحية أخري، هذا وتتناول الدراسة عدة محاور رئيسية أولها من هو الإرهابي في أفريقيا وفقاً للتصنيفات الغربية الرسمية وغير الرسمية، والسياقات المحيطة بذلك، وخريطة التنظيمات العنيفة أو المسلحة التي تنشط في أفريقيا ولم يتم تصنيفها أمريكياً كمنظمة إرهابية، ووضع الدين في خريطة تلك التنظيمات الموسومة بالإرهاب.

- **الإرهاب في أفريقيا/ نظرة علي التصنيف الغربي:**

تعددت الاعتبارات السياسية في تصنيف الجماعات الموسومة بالإرهاب، وعليه تختلف التصنيفات المعنية من دولة لأخري، وقد تختلف داخل الدولة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، إلا أنه يظل التصنيف الأمريكي للمنظمات التي توصف بالإرهابية هي أهم تلك التصنيفات لما له من تبعات دولية معتبرة قد تتجاوز حدود الخطاب المستنكر أو العدائي لها، لتصل الى حد الفعل عبر التدخل الدولي على سبيل المثال: تُعرف "المنظمات الإرهابية الأجنبية (Foreign Terrorist Organizations) والتي يُشار لها اختصاراً بـ (FTOs) وفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية بأنها تلك المنظمات الي تُصنف وفقاً للمادة (٢١٩) من قانون الهجرة والجنسية الأمريكية (INA) بأنها تلعب دوراً مؤثراً في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ويعد هذا التصنيف – وفقاً للرؤية الأمريكية– وسيلة لتقليص الدعم للأنشطة الإرهابية، وكذا للضغط على الجماعات للتخلي عن تلك الأنشطة، وتحدد تلك اللائحة الأمريكية للمنظمات الموسومة بالإرهاب وفقاً للمادة السالفة بمعايير قانونية كالتالي:

١. أن تكون منظمة أجنبية.

٢. أن تتورط تلك المنظمة في "نشاط إرهابي" وفقا لتعريف المادة ٢١٢ فقرة (أ)(٣)(ب) من القانون المشار إليه بعاليه، أو "إرهاب" وفقاً للمادة ١٤٠ فقرة (د)(٢) من قانون "تفويض العلاقات الخارجية" للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٩، أو تكون لديها "القدرة" أو "النية" علي الانخراط في "النشاط الإرهابي" أو "الإرهاب".

٣. أن يهدد النشاط الإرهابي أو الإرهاب الذي تمارسه تلك المنظمات أمن المواطنين الأمريكيين، أو الأمن القومي الأمريكي والذي يشمل حصراً "الدفاع الوطني، العلاقات الخارجية، المصالح الاقتصادية" للولايات المتحدة الأمريكية.

كما حددت اللائحة ما أسمته "العواقب القانونية المترتبة علي التصنيف كمنظمة إرهابية"، وهي كالتالي:

١. لا يجوز لشخص في الولايات المتحدة أو يخضع لاختصاص الولايات المتحدة أن يقدم بعلم "دعم مادي أو موارد" لـ "منظمة إرهابية أجنبية"، ويُعرف القانون مصطلح "دعم مادي أو موارد" بأنه "أي ممتلكات ملموسة أو غير ملموسة، أو خدمة، بما في ذلك العملة أو الأدوات النقدية، أو الأوراق المالية، والخدمات المالية، والسكن، والتدريب، ومشورة الخبراء، أو المساعدة، أماكن الاختباء، وثائق مزورة أو تحديد الهوية، ومعدات الاتصالات، والمرافق، والأسلحة، والمواد الفتاكة، والمتفجرات، والأفراد، والنقل باستثناء نقل الأدوية أو المواد الدينية"، ويُشير مصطلح "التدريب" وفقاً للقانون إلي "التدريس أو التعليم الذي يهدف إلي اكساب مهارة محددة بدلا من المعرفة العامة"، كما ينص القانون علي أن المقصود بمصطلح "مشورة الخبراء أو المساعدة" بأنه المشورة أو المساعدة المستمدة من المعرفة العلمية أو التقنية أو المتخصصة الأخرى".

٢. أن ممثلي وأعضاء تلك المنظمات الأجنبية الموسومة بالإرهاب يتم استبعادهم في ظروف معينة خارج الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانوا

من الأجانب.

٣. أن أي مؤسسة مالية أمريكية تصبح على علم بأن في حيازتها أموال تخص منظمة من تلك المنظمات، أو كانت – تلك المنظمة – أحد وكلائها، يجب عليها الاحتفاظ بحيازة تلك الأموال، وإحكام السيطرة عليها، مع الإبلاغ عن تلك الأموال إلى مكتب مراقبة الأصول الخارجية التابع لوزارة المالية بالولايات المتحدة.

وتُقسم لائحة وزارة الخارجية الأمريكية التنظيمات الموسومة بالإرهاب إلي قسمين أولهما التنظيمات التي لازالت تندرج تحت هذا التصنيف، والقسم الثاني يشمل التنظيمات التي تم إدراجها سابقاً ثم شطبها من اللائحة، وتواريخ الإدراج والشطب(١).

ومن بين منظمات عدة يتناولها التقرير الرسمي تُعنى الدراسة بالمنظمات التي تقع في النطاق الأفريقي، ومواقعها في هذا التصنيف للوقوف على ملامح النظرة الغربية للإرهاب في أفريقيا.

بفحص الإصدار الأخير للائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية، والتي تشمل تسع وخمسين منظمة على مستوي العالم يتضح أن القائمة تضم عشرة منظمات تنشط في أفريقيا كالتالي:

جدول رقم (١)

المنظمات المدرجة في لائحة الإرهاب الأمريكية وتنشط في أفريقيا

م	المنظمة	موقع نشاطها	تاريخ إدراجها	ترتيبها وفقاً للائحة الأمريكية
١	القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	ساحل الصحراء وشمال أفريقيا	٢٠٠٢/٠٣/٢٧	رقم ٢٧
٢	منظمة الشباب	الصومال، وكينيا	٢٠٠٨/٠٣/١٨	رقم ٣٦
٣	أنصار الدين	مالي	٢٠١٣/٠٣/٢٢	رقم ٤٨
٤	بوكو حرام	نيجريا ودول الجوار	٢٠١٣/١١/١٤	رقم ٤٩
٥	جماعة "أنصار" "Ansaru"	نيجريا	٢٠١٣/١١/١٤	رقم ٥٠
٦	كتيبة الملثمين	ساحل الصحراء	٢٠١٣/١٢/١٩	رقم ٥١
٧	أنصار الشريعة ببنغازي	ليبيا	٢٠١٤/٠١/١٣	رقم ٥٢
٨	أنصار الشريعة بدرنة	ليبيا	٢٠١٤/٠١/١٣	رقم ٥٣
٩	أنصار الشريعة بتونس	تونس	٢٠١٤/٠١/١٣	رقم ٥٤
١٠	ولاية سيناء(أنصار بيت المقدس سابقاً)	مصر	٢٠١٤/٠٤/١٠	رقم ٥٥

المصدر/ من تصميم الباحث مستخرجاً من لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية وفقا للخارجية الأمريكية

أما قائمة المنظمات التي تم شطبها من لائحة المنظمات الإرهابية، والتي تضم إثني عشرة منظمة مشطوبة، منها ثلاثة تنشط في أفريقيا كالتالي:

جدول رقم (٢)

المنظمات المشطوبة من لائحة الإرهاب الأمريكية وتنشط في أفريقيا

م	المنظمة	موقع نشاطها	تاريخ الإدراج	تاريخ الشطب	ترتيبها في قائمة المشطوبين
١	الجماعة الإسلامية المسلحة	الجزائر	١٩٩٧/١٠/٨	٢٠١٠/١٠/١٥	رقم ٧
٢	جماعة المقاتلين الإسلاميين المغاربة	المغرب	٢٠٠٥/١٠/١١	٢٠١٣/٠٥/٢٨	رقم ٩
٣	الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة	ليبيا	٢٠٠٤/١٢/١٧	٢٠١٥/١٢/٠٩	رقم ١٢

المصدر/ من تصميم الباحث مستخرجاً من لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية وفقا للخارجية الأمريكية

من الجدولين السابقين يمكن تسجيل عدد من الملاحظات التالية:

١-أن اللائحة الأمريكية الرسمية والتي تشمل ٥٩ تنظيما نشطاً، بالإضافة إلي ١٢ تنظيما تم شطبه منها تضم تنظيمات عديدة من آسيا وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، ومعظمها تنظيمات لا ترفع شعار إسلامي أو ينخرط فيها مسلمين، ومنها تنظيمات في كل من اليابان واليونان، وكولومبيا، وغيرها.

٢- أن كل المنظمات التي تنشط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا هي منظمات ترفع شعارات إسلامية أو محسوبة على الإسلام، أو تدعي انطلاقها من خلفية إسلامية باستثناء تنظيم إسرائيلي وحيد ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية.

٣- أنه يمكن حصر التنظيمات الموسومة بالإرهاب في أربعة نطاقات جغرافية في أفريقيا وهي منطقة الشمال الأفريقي، ومنطقة ساحل الصحراء الأفريقية، ومنطقة القرن الأفريقي -الصومال- وغرب أفريقيا وتحديداً نيجريا.

٤- أن عدد التنظيمات التي تنشط في أفريقيا وفقا لقائمة وزارة الخارجية الأمريكية المشار إليها بعاليه هي عشرة تنظيمات من أصل ٥٩ تنظيم شملته اللائحة، بنسبة ١٧% تقريباً من إجمالي التنظيمات الموسومة بالإرهاب عالمياً.

٥- أن ثمانية من عشرة تنظيمات بنسبة ٨٠% تم إدراجها في القائمة في عامي ٢٠١٣، و٢٠١٤ مع السيولة الأمنية التي شهدتها منطقة شمال

أفريقيا وساحل الصحراء في أعقاب انهيار النظام الليبي.

٦-أن تلك اللائحة لا تحدد أوزان نسبية لخطورة التنظيمات الإرهابية وإنما ترتيبها وفقاً لتاريخ إدراجها كمنظمة إرهابية فقط.

٧-بالرجوع لتقارير أخرى صادرة في عام ٢٠١٤ بشأن أخطر خمسة تنظيمات إرهابية في العالم قبل هذا العام، يأتي تنظيم "بوكو حرام" ثانياً في الخطورة بعد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" الذي جاء في المرتبة الأولي من حيث الخطورة، وقد صُنف التنظيم- بوكوحرام- باعتباره التنظيم الوحيد الذي ينشط في أفريقيا، حيث ضمت القائمة في المركز الثالث "الحرس الثوري الإسلامي-فيلق القدس" بإيران، والمركز الرابع "شبكة حقاني" وهو تنظيم ينشط في أفغانستان، وخامساً تنظيم "كتائب حزب الله" وهو تنظيم شيعي مسلح ينشط في العراق(٢).

٨-إلا أنه تم تصنيف تنظيم "بوكو حرام" في المركز الأول في عام ٢٠١٥ متغلباً على تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وفقاً لوسائل الإعلام الغربية وعلى رأسها تقرير جريدتي "الاندبندت البريطانية"، و"نيويورك تايمز الأمريكية" و"الواشنطن بوست" باعتباره أخطر التنظيمات الإرهابية عالمياً وفقاً لأوزان نسبية أُعطيت لعدد القتلي والجرحي علي أيدي التنظيم(٣)، حيث بلغ عدد قتلي تنظيم "بوكو حرام" في عام ٢٠١٤ (٦,٦٤٤) قتيلا، و (١,٧٤٢) مصابا(٤)، في حين بلغ عدد ضحايا "تنظيم الدولة" في ذات الفترة (٦,٠٧٣) قتيلا، (٥,٧٩٩) مصابا(٥).

٩- أن التنظيمات "الإرهابية" الثلاثة التي تم شطبها من القائمة تقع

ثلاثتها في شمال أفريقيا بدول الجزائر والمغرب وليبيا.

١٠- على الرغم من دورية تحديث اللائحة الأمريكية الرسمية للتنظيمات "الإرهابية" إلا أنها لم تضف تنظيمات أفريقية مسلحة أخرى تمارس عنفها في مناطق أخرى من أفريقيا.

١١- تتباين التصنيفات الغربية للتنظيمات الموسومة بالإرهاب، حيث تُصنف لائحة وزارة الخارجية التنظيمات بصفة فردية، أي تتعاطي معها باعتبارها كيانات فردية، أما تصنيف جامعة ستانفرد للتنظيمات المسلحة فيُصنفها لثلاثة عشر مجموعة من التنظيمات، إحدي عشرة مجموعة منها تتبع المعيار الجغرافي (مجموعات بسوريا ، كولومبيا ، ألمانيا، العراق، إيطاليا، شمال القوقاز، شمال أيرلندا، باكستان، الفلبين، الصومال، سريلانكا)، ومجموعتين فقط تخضعان لمعيار الولاء الإرهابي - إذا جاز التعبير- وأسماها "مجموعة القاعدة العالمية"، "مجموعة الدولة الإسلامية العالمية"، وتشمل المجموعتين الأخيرتين تنظيمات تعلن الولاء للتنظيم الأم، أو تعلن نفسها كفرع له، ومنها تنظيمات عديدة تنشط في أفريقيا.

١٢- بعقد مقاربة بين تقرير الخارجية الأمريكية وجامعة ستانفرد للتنظيمات التي وردت في الأول وتنشط في أفريقيا، فإنه يمكن ملاحظة أن تقرير جامعة ستانفرد يدرج معظم التنظيمات- التي تنشط في أفريقيا- الواردة في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، مرتين، كتنظيم "الشباب بالصومال"، وتنظيم "بوكو حرام"، وتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب

الإسلامي"، حيث يدرجهما تقرير الجامعة مرتين، مرة تحت بند مجموعة "تنظيم القاعدة العالمي"، ومرة أخري تحت مظلة مجموعة "تنظيم الدولة الإسلامية العالمي".

١٣- لم يستخدم تقرير جامعة ستانفرد صفة "الإرهابية" لوصف تلك التنظيمات، وإنما استخدم وصف "مسلحة" " militant ".

١٤- شمل تقرير الجامعة تنظيمات مسلحة أخري تنشط في الصومال لم يتناولها تقرير وزارة الخارجية كتنظيمات "أهل السنة والجماعة" والمؤسسة في ١٩٩١ ولازالت نشطة، "الاتحاد الإسلامي" والمؤسس في عام ١٩٨٤ ولازال نشط، "القاعدة" والمؤسس في ١٩٨٨ ولازال نشط، "حزب الإسلام" والمؤسس في ٢٠٠٩ ولازال نشط، "اتحاد المحاكم الإسلامية" والمؤسس في عام ٢٠٠٠ وتم حله في عام ٢٠٠٧، وتنظيم "لواء رأس كمبوني" والمؤسس في ٢٠٠٨ وتم حله في ٢٠١٠، وتنظيم "حركة رأس كمبوني" والمؤسس في عام ٢٠١٠ وتم لازال نشط حتي تاريخه وفقاً لتقرير الجامعة(٦).

وعليه يمكن القول أن التصنيف الغربي للتنظيمات الموسمة بالإرهاب أو لها نشاط مسلح، وتنشط في أفريقيا هي تتفق مع التصنيفات الأمريكية على كونها تنظيمات تتصل بالإسلام أو تنشط تحت لواءه، وتتخذ من الدول الإسلامية أو ذات الأغلبية الإسلامية في أفريقيا مركزاً لنشاطها، إلا أن ذلك لا يتفق ورؤية تلك التصنيفات للإرهاب خارج أفريقيا حيث تتضمن التصنيفات تنظيمات موسومة بالإرهاب تقع في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وآسيا، ولا ترفع معظمها شعارات إسلامية.

- **هل هناك مسلحين آخرين في أفريقيا؟**

للوهلة الأولى يعتقد عدد لا بأس به من الناظرين لأفريقيا أنه لا يوجد تنظيمات مسلحة أو يمكن وصمها بالإرهاب إلا وترفع شعارات منسوبة للإسلام، حتي يُخيل أنه هناك نوعاً من التوأمة بين الإسلام والإرهاب إذا جاز التعبير، بيد أنه بنظرة فاحصة للتنظيمات المدرجة في لائحة الإرهاب الأمريكية المشار إليها سلفاً، وتقع خارج أفريقيا سيتضح عدم دقة الافتراض السالف، اذ حتى في الشرق الأوسط تشمل اللائحة تنظيم إسرائلي ضمن اللائحة، هذا من ناحية، أما على مستوي القارة الأفريقية وبتتبع دوائر العنف التاريخية والراهنة يتضح وجود العديد من الحركات والتنظيمات والجماعات المسلحة التي يمكن أن تندرج تحت لائحة أو مظلة التنظيمات الإرهابية بصورة أو بأخري، إلا أنه لم تدرج أمريكياً، ودولياً بالتبعية ضمن لائحة التنظيمات الإرهابية.

يمكن رصد العديد من التنظيمات المسلحة التي استخدمت العنف علي نطاق واسع، مما يؤهلها لدي بعض الباحثين والمراقبين للانضمام إلى لائحة التنظيمات الإرهابية، ومنها تنظيم "جيش مقاومة الرب" في أوغندا عام ١٩٨٧م، والتي أسسها "جوزيف كوني"، والذي وُصف بـ "المسيحي الراديكالي"، حيث دعى حينها لتأسيس حكومة وُصفت بـ "المسيحية المتشددة"، وقد نسب للتنظيم العديد من عمليات القتل والخطف، وقد نشطت تلك الجماعة المسلحة في أوغندا، وتجاوزتها لأجزاء من الكونغو وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطي مؤخراً(٧).

كما يمكن رصد إحدى تلك التنظيمات المسلحة إبان جرائم الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤م حيث تبنت العنف على نطاق واسع، وتخرج من لائحة الإرهاب الأمريكية، وهي جماعة/تنظيم "جيش نظام الهوتو"، والذي خلف ما يربو عن ثمانمائة ألف قتيل وفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة.

كما كان من الممكن أن تنضم "الجبهة المتحدة الثورية"[٨]، وجماعة "فتيان الحي الغربي"، "المجلس الثوري للقوات المسلحة" بسيراليون للقائمة إبان فترة الحرب الأهلية فيها منذ عام ١٩٩١ وحتي عام ٢٠٠١، حيث ينسب لتلك التنظيمات ارتكاب جرائم عنف على نطاق واسع، خاصة العنف الجنسي[٩].

وبالانتقال إلي أثيوبيا يمكن رصد "الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين" والمعروفة اختصارا باسم (ONLF) وهو تنظيم مكون من جماعة عرقية صومالية تقع في شرق أثيوبيا، وقامت بعمليات عدة منها ما نُسب إليها من الهجوم على منصة بترول صينية في عام ٢٠٠٧، ويرفع التنظيم مطالبات إقليمية، ولا يستخدم أيا من الشعارات المنسوبة لأي دين، حيث تُعرف نفسها بأنها "حركة سياسية واجتماعية" للدفاع عن حقوق الصوماليين في إقليم "أوجادين"، وهو الإقليم الأثيوبي ذو الأغلبية الصومالية، وقد تأسست في عام ١٩٨٤، ويهدف لتأسيس دولة مستقلة بأوجادين[١٠].

ويتبع التنظيم أساليب عدة لمواجهة الحكومة الأثيوبية منها استخدام

العنف، والذي يشمل عمليات الاختطاف والتفجير، ويُنسب للتنظيم مسؤوليته عن الأف القتلى في صفوف القوات الحكومية، ويُصنف بعض الخبراء التنظيم كتنظيم له نشاطات إرهابية، ومع ذلك فإن التنظيم لا يتم إدراجه في قائمة المنظمات الإرهابية الخارجية الصادرة عن الخارجية الأمريكية، وكذا القوائم الشبيه للاتحاد الأوروبي، وبريطانيا[١١].

وبالانتقال لنيجريا يمكن رصد عدد من الحركات المسلحة والعنيفة في دلتا نهر النيجر الغنية بالنفط، فالصراع ومسبباته هذه المرة لا ترفع شعارات دينية، وبدء النشاط المسلح في المنطقة بصفة خاصة في عام ١٩٩٧م على أثر استخدام العنف من قبل الحكومة المركزية في نيجيريا[١٢]، فقد ظهرت حركات مثل "حركة تحرير دلتا النيجر– MEND" وكذا تنظيم "قوات متطوعي دلتا النيجر– NDVF"[١٣].

في حين تعد حالة جمهورية أفريقيا الوسطي نموذجاً واضحاً على الزج بالدين في العنف المسلح والإرهاب في أفريقيا، فعلى الرغم من بدء النزاع لأسباب سياسية إلا أنه سرعان ما زُج بالدين كخلفية له.

شهدت جمهورية أفريقيا الوسطي عمليات عنف واسع وانتهاكات لحقوق الإنسان، وعمليات اختطاف، واعتداءات جنسية، وأعمال نهب وتدمير للممتلكات، حيث يتورط فيها العديد من التنظيمات المحلية المسلحة كتنظيم "مقاتلو سيلكا" –وسيلكا تعني "تحالف" بلغة سانغو وهي اللغة الوطنية بها– وهو تحالف يضم تنظيمات "تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام"، و"الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطي"،

و"اتحاد القوي الديمقراطية" هذا من ناحية، في حين تشكلت على الجهة الاخرى تنظيم آخر مسلح ينتمي لجماعة "بيولا" العرقية[١٤]، وقد اتُخذ الدين كشعار أو كسبب في بعض تلك العمليات في مرحلة لاحقة من الصراع السياسي في البداية.

إلا أنه لا يمكن تجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي افرزت الوضع السابق، وآية ذلك أن فوضي النزاع ودائرة العنف في جمهورية أفريقيا الوسطي بدأت في أعقاب قيام "مقاتلي سيلكا" بالسيطرة على العاصمة، وإجبار الرئيس "فرانسوا بوزيزي" على الخروج من السلطة حينها، وإعلان "ميشيل جوتوديا" – أحد قادة سيليكا– نفسه كرئيس جديد للدولة[١٥].

وقد أعلن "جوتوديا" في ١٣ سبتمبر حل قوات سيليكا بمرسوم رئاسي منه، إلا أن قوات "سيليكا" رفضت حل تنظيمها، وقامت بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان كانت معظمها ضد مدنيين مسيحيين حسب التقارير الدولية، وهو ما ترتب عليه تشكل جماعات مسلحة على يد "فرانسوا بوزيزي" باسم "تنظيم مكافحة بالاكا" أو "مليشيا الدفاع المناهضة لحملة السواطير"، وهم في الأساس مسيحيين وبعضهم جنود سابقين خدموا في القوات المسلحة لـ "نظام بوزيزي"، ومع بدء الصدام كصدام سياسي إلا أنه سرعان ما اتخذ منحى طائفي ديني في أواخر عام ٢٠١٣[١٦].

- **مسلحين أم إرهابيين/ الدين ليس المتورط الدائم في أفريقيا ولكنه الخيار الأسهل:**

بصرف النظر عن التكييف القانوني والسياسي لمن هو "الإرهابي"، والسلوك الموسوم بـ "الإرهاب"، أو "الأنشطة الإرهابية" عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وهو التكييف الذي طالما يخضع لسياقات متباينة، ولاعتبارات سياسية عديدة، ويتم توظيفه بصور عدة سواء في الدول المتقدمة أو النامية علي السواء، يمكن القول أن العنف المسلح على نطاق واسع، ويطال المدنيين في دول أفريقية عدة يمكن أن يُدرج كنشاط إرهابي سواء في نظر السلطات المحلية أو الإقليمية والدولية.

وبتتبع التنظيمات المسلحة التي تنشط في العديد من دول القارة الأفريقية، وتتورط في أحداث عنف محلية أو إقليمية يتضح أن تلك المحسوبة على الدين الإسلامي لاعتبارات تتصل بشعارها أو مطالباتها أو منتسبيها شكلت حالة ذهنية لدى الغرب الأمريكي بالتوأمة بين الإسلام والإرهاب في أفريقيا، وهو ما ينطبق بصورة أقل على الشرق الأوسط، ولا يتفق والسائد في الخبرة الأسيوية والأوروبية واللاتينية وفقاً للقوائم الأمريكية، حيث توجد منظمات عدة تُوصف بالإرهابية ولا ينتمي شعارها أو منتسبيها أو مطالباتها – أو تُحسب– على الدين الإسلامي.

ومع رصد الحركات والتنظيمات المسلحة الأخري في أفريقيا والتي تخرج عن إطار تلك التوأمة المتوهمة، يتضح تفنيدها لهذا الافتراض، ولكن بالقفز على صلة تلك التنظيمات بالإسلام وفقاً للطرح السالف يتضح أن معظمها – إن لم يكن جلها– لديها أهداف ومطالبات سياسية أو

اقتصادية أو اجتماعية واضحة يتم تغليفها بغلاف ديني لسهولة التجنيد لها من ناحية، ولشرعنة سلوكها الموسوم بالإجرام من ناحية أخري، ويعد الوضع في أفريقيا الوسطي قرينة جلية في هذا الصدد حيث بدء النزاع سياسي، وانتهي ديني مخلفاً آلاف الضحايا من المدنيين بين قتلي وجرحي ومنتهكين إنسانياً.

في النهاية إن التعاطي الأمني مع الإرهاب في أفريقيا إنما هو حل ناجع على المدي القصير، وقد يكون كفيلاً لتجفيف المظاهر المباشرة والآنية للسلوك والنشاط المسلح –سواء تم تكيفه كنشاط إرهابي من عدمه – إلا أنه لا يمكن إنكار عجز المقاربات الأمنية في مختلف الخبرات الأفريقية عن التصدي لأنشطة العنف المتجددة فيها، وإنما معالجتها من خلال مدخل يكاد يكون وحيداً وهو التنمية العادلة.

هوامش البحث:

(١) لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية وفقاً لوزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومتاحة عبر الرابط التالي للوزارة:

http://m.state.gov/md123085.htm (12/05/2016)

(2) Daniel R. DePetris, The 5 Deadliest Terrorist Groups on the Planet, report published via The National Interest magazine, November 16, 2014, via link:

http://nationalinterest.org/feature/washington-watching-the-5-deadliest-terrorist-groups-the-11687?page=2

(3) Dionne Searcey & Marc Santora, Boko Haram Ranked Ahead of ISIS for Deadliest -1 Terror Group, 18 November 2015, The New York Times, via link:
http://www.independent.co.uk/news/world/africa/boko-haram-overtakes-isis-as-worlds-deadliest-terror-organisation-a6737761.html
(4) Adam Taylor, It's not just the Islamic State. Other terror groups surge in West Africa, Washington post newspaper ,November 20, 2015
https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/11/19/the-danger-in-overlooking-boko-harams-nigerian-terror/
(5) Rose Troup Buchanan, Isis overtaken by Boko Haram as world's deadliest terror - organization, Tuesday 17 November 2015, The independent, via link:
http://www.independent.co.uk/news/world/africa/boko-haram-overtakes-isis-as-worlds-deadliest-terror-organisation-a6737761.html
(٦) مشروع جامعة ستانفرد الأمريكية لخريطة المسلحين في العالم، ومتاح بالإنجليزية علي الرابط التالي للجامعة:
http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups
(٧) جمال قسيس، ست حركات إرهابية مسيحية عصرية يتغاضي الإعلام عن تغطيتها، مقال منشور بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٥، علي الموقع الالكتروني للمشروع العراقي للترجمة، ومتاح عبر الرابط التالي:
http://www.iqtp.org
(٨) مني عبد الفتاح، "جماعات العنف في أفريقيا/ الحصاد المر"، مقال منشور علي شبكة

الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٤، ومتاح عبر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/10/13
(٩) سيراليون: انتشار الاعتداءات الجنسية أثناء الحرب، تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، منشور بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٣، عبر الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/news/2003/01/15/226047
(10) Rebecca Bloom, and Eben Kaplan, Ogaden National Liberation Front (ONLF),November 1, 2007, published by the council on foreign relations, Washington DC.
http://www.cfr.org/ethiopia/ogaden-national-liberation-front-onlf/p13208 .
(11) The official website of Ogaden National Liberation Front (ONLF), via link:
http://onlf.org
(12) John Ghazvinian, The Curse of Oil, A NATIONAL JOURNAL OF LITERATURE DISCUSSION, (Winter 2007 Volume 83, December 19, 2006).
http://www.vqronline.org/vqr-portfolio/curse-oil
(١٣) صبحي قنصوة، "النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي"، مجلة قراءات أفريقية، (لندن: المنتدي الإسلامي العالمي، بتاريخ ١ مارس ٢٠١٦)، عبر الرابط الالكتروني التالي للمجلة:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/
(١٤) التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية عن جمهورية أفريقيا الوسطي لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، عبر الرابط التالي للمنظمة:
https://www.amnesty.org/ar/countries/africa/central-african-republic/report-central-african-republic/

(١٥) تقرير مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال ونزع السلاح بمنظمة الأمم المتحدة، والصادر بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٤، والمقدم إلي مجلس الأمن، والمتاح عبر الرابط التالي للأمم المتحدة:
https://childrenandarmedconflict.un.org/ar
(١٦) حالة حقوق الإنسان بجمهورية أفريقيا الوسطي، التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، الصادر عن منظمة "هيومان رايتس ووتش"، عبر الرابط التالي للمنظمة/
https://www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/260161 .



التحديات التي تواجه اللغات الافريقية

■ أ.د. كمال محمد الخضر(*)

مدخل:

يحاول هذا المقال المختصر التعريف بالوضع اللغوي في قارة إفريقيا، التي تتكلم في أنحائها المختلفة مئات اللغات. ومن ثم ينفذ مباشرة للحديث عن أهم التحديات التي تواجه تلك اللغات بإيجاز غير مخل.

الوضع اللغويّ في قارة إفريقيا:

يمكن وصف قارة إفريقيا بأنها تمتاز بتعدد لغويّ، يتجلى في أن عدد اللغات التي تتكلم فيها، وفقا لآخر الإحصاءات، لا يقل عن٢٠٣٥ لغة. والحق أنه لا يمكن تصوّر أن هذا الكمّ الهائل من اللغات، يحظى بدرجة متساوية أو متقاربة في الانتشار والتمدد وفي عدد المتكلمين...إلخ، إذ يشهد الواقع أن هناك لغات تتكلمها عشرات الملايين من البشر كالعربية

(*) كلية الألسن– جامعة إفريقيا العالمية– السودان.

والسواحيلية والهوسا والأورومو والفولاني، وهناك ما تتحدثه ملايين عديدة كالأمهرية واليوروبا والإيبو. وهناك ما تتحدثه ملايين أقل من أصابع الكف الواحدة كالبرقو والبجا. بل هناك ما يتحدثه أقل من مليون كالفور والمساليت... ويستمر الحال هكذا حتى نجد لغات يتكلمها حفنة من البشر. كما نجد أيضا لغات لم يعد هناك من يتحدث بها، انقرضت لتفسح المجال للغات أخرى.

الحق أن هناك حوالى أربعين لغة إفريقية[١] من جملة ٢٠٣٥ لغة تلعب دورا مهما بوصفها لغات تواصل مشتركة Lingua francas. ومن حسن الحظ أنها لا تتمركز في منطقة محددة من القارة، ولكنها تشمل القارة بمناطقها المختلفة شرقها وغربها وشمالها وجنوبها ووسطها.

إن هذه اللغات الأربعين، على الرغم مما تقوم به من أدوار مهمة فى المناطق التى تتكلم فيها، إلا أنها تظل لغات يغلب عليها عدم سعة الانتشار جغرافيا، باستثناء ثلاث لغات(هي العربية والسواحلية والهوسا) تتصف بصفات عديدة لعلّ أهمها: سعة الانتشار جغرافيا. وأنها ذات أكثرية متكلمة. وأنها لا ينحصر التكلم بها في إثنية معينة. وأنها ذات أدب وثقافة مدونة، يمكن وصفها بالتفوق والتميز، على الأقل إفريقياً. وأنها حظيت بدراسة وافية من قبل الباحثين.

ولن يتأتّى لهذه اللغات الثلاث أن تتبوأ مكانة مهمة فى ظل وجود لغات أوربية، تتغلب عليها وتنافسها منافسة شرسة، ولا تكاد تترك لها مساحة، لا سيما كلغات رسمية في غالبية الأقطار الإفريقية، ولغات عمل في المنظمات الإفريقية. لن يتأتّى لها ذلك ما لم تكن هناك سياسة لغوية واضحة، تعمل على إبدال اللغات الأوربية، وإحلال اللغات الإفريقية

الثلاث، خصوصا المشار إليها، في خطوة مدروسة تدريجية، غير متعجلة يراعى فيها التمهل والعلمية والعملية.

وعليه فإن واقع الوضع اللغويّ في قارة إفريقيا، بما تم استعراضه، يقف عقبة في اختيار لغة أو لغات بعينها لتقوم بدور محدد ما لم يكن هناك توافق على اللغة العربية واللغة السواحيلية ولغة الهوسا.

ويستنبط مما تم استعراضه أن اللغات الإفريقية تواجه جملة من التحديات، التي تستحق تسليط الضوء حولها، ولعل أهم تلك التحديات تتمثل في:

تحدي الانقراض:

ظاهرة انقراض وموت اللغات ظاهرة عالمية غير مرتبطة بمناطق محددة في العالم. فقد رصدت هذه الظاهرة في شمال أستراليا، ووسط أمريكا الجنوبية، وشرق سيبيريا، وغيرها. وإذا انتقلنا إلى قارة إفريقيا- فسنجد حضورا لهذه الظاهرة بفعل توافر الأسباب الداعية لها، مثل: محدودية انتشارها، وعدم استعمالها في الحياة اليومية، وانعدام مردوديتها اقتصاديا.

إن غالبية اللغات الإفريقية مهددة بالتلاشي، لجملة من الأسباب، لعل أهمها: أنها لغات غير مدونة. وأنها لغات ليس لها وضع دستوريّ يحميها. وأنها لغات غير موصوفة نحويا. وأنها لغات ليس لها مؤسسات أكاديمية قوية تحميها[٢].

إن اللغات الوطنية فى إفريقيا تجابه وسوف تختفى، إن لم تسارع الحكومات الإفريقية بنبذ سياسة تهميش تلك اللغات بتفضيلها للغات

الأجنبيـة. وإذا لـم تسـارع الحكومـات الإفريقيـة بجعـل اللغـات الأم لغـات رسمية، فلن يبقى بعد مائة عام شـيء يميز الأفارقة إلا سوادهم، تماما كالأفارقة الأمريكان(٣).

ذاك فيما يخص جانب تهديد اللغات فى إفريقيا، فماذا عن جانب المرحلة التى تتلو مرحلة التهديد؟

إن الجانـب الأعظـم مـن التحـول اللغـويّ (الـذي تشـهده أغلبيـة المجتمعات الإفريقيـة)، وبالتـالى موت اللغـة- ينشأ من الموقف السلبيّ للمجتمعات تجاه لغتهم الأم، التي غالبا ما تكون لغة الأقلية، أو نتيجة لعدم وعيهم بالتهديد، الذي يفرضـه التعدد اللغويّ، والثنائيـة اللغويـة علـى لغتهم في الجيل التالي(٤).

هذا، وتؤثر السياسات اللغوية على اندثار اللغات المحلية (فى إفريقيا) فـى خطـين متوازيين، ألا وهمـا: التعليم والحياة السياسية. وتعد الأنظمـة التعليمية من أهم العوامل المباشرة فى عملية قتل اللغة، ويتوارى خلفها المتسـببون الحقيقيـون مـن اقتصـاد عـولمي، ونظـام عسـكري، وأنظمـة سياسية. فحينما يتم تعليم اللغة على نحو طارد، أي على حساب اللغات الأم وعوضا عنها، فإنها تغدو لغات قاتلة، مما يشكل تهديدا للتنوع اللغوى فى إفريقيا، الذي يعتبر قدرا من الأقدار التى يصعب الفكاك منها(٥).

أمـا بالنسبة الـى الحياة السياسـية الفعليـة- فنجـد أن الـدول الإفريقيـة تمارس سياسة لغوية تفضل فيها بعض اللغات الأوربية فى كل المجالات الرسمية للحياة الوطنيـة، مثـل: الحكومـة والإدارة والنظـام القضـائي والهيئـة التشـريعية، وإن نصـت بعـض دسـاتيرها علـى اللجـوء للغـات الإفريقيـة باعتبارها أفضل وسيلة لضمان مشاركة الشعوب الإفريقية. وفى الغالب إن

تم النص على ذلك فإنها عملية رمزية، بعيدة عن الواقع، يعوزها التطبيق العملي[٦].

وتأكيدا لتعرض اللغات الإفريقية للانقراض- دعونا نضرب مثلا بوضع لغات السودان، الذي تتجاوز لغاته السبعين لغة، بعد انفصال الجنوب عنه في يوليو ٢٠١١. ضمن هذه اللغات ٧ لغات غير مهددة بالانقراض، وفقا لمعيار اليونسكو، الذي يحدد ١٠٠ألف متكلم لضمان توارث اللغة. وما تبقى من لغات تقع مباشرة تحت طائلة التهديد بالانقراض. هذا علاوة على حوالي ٧ لغات انقرضت تماما، ولم يعد يتحدث بها أحد، تأتي في مقدمتها لغات: البرقد والقمر والميما والمراريت.

تحدي اللغات الأوربية وثقافاتها:

خلصنا في فصل بعنوان: وضع اللغات الأوربية في قارة إفريقيا، نشر ضمن كتاب: اللغات في إفريقيا، مقدمة تعريفية[٧] - خلصنا إلى أن اللغات الأوروبية الثلاث: البرتغالية والفرنسية والإنجليزية، لها وجود بارز في قارة إفريقيا، نتيجة لسياسات لغوية فرضها المستعمر لتدعيم لغته في مستعمراته الإفريقية، وفي الوقت نفسه منع اللغات الإفريقية من أداء مهامها الرسمية في مناطقها التي تتحدث فيها.

بل إن اللغات الأوروبية، المذكورة أعلاه، ما تزال تقوم بدور اللغة الرسمية لأغلب الدول الإفريقية حتى اليوم. فقد واجهت أغلبية الدول الإفريقية بعد استقلالها مباشرة مشكلة تحديد لغة أو لغة من لغاتها المحلية للقيام بهذا الدور، فلجأت إلى لغة المستعمر، واستمر الحال في أغلبها إلى اليوم.

إن اللغات الأوربية، أعلاه، تستعمل في بعض مناطق إفريقية، كلغة أولى، كما تتحدث كلغة ثانية بصورة واسعة. هذا بالإضافة إلى أنها تستخدم في كثير من مراحل التعليم، وتصدر بها كثير من الصحف، وتبث بها كثير من البرامج الإذاعية والتلفزيونية والفضائية.

وتأكيدا لاندماجها في مجتمعات القارة- تولد عن تلك اللغات، لغات هجين، وأخرى خلاسية، باستثناء الفرنسية، التي في الطريق إلى إبراز ذلك النوع من اللغات.

ولعل أوضح تداعيات الثقافة الأوروبية الوافدة على المشهد اللغوي في إفريقيا- تتمثل فيما يلي(٨):

١- استخدام اللغات الأوربية كلغات رسمية في إفريقيا.

٢- استخدام اللغات الأوربية في التعليم في إفريقيا.

٣- نشأة عدد من اللغات الهجين والخلاسية على أساس من اللغات الأوربية.

٤- تخفيض مستوى اللغات الإفريقية المحلية، وتحويلها إلى عاميات.

٥- اقتراض اللغات الإفريقية المحلية مفردات من اللغات الأوربية.

تحدي العولمة:

من أصدق تعريفات العولمة أنها هي:"التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية"(٩).

وللعولمة أبعاد عديدة، ويهمنا في هذا المقال، التركيز على البعد الثقافي لها، أو كما يسميه البعض الغزو الثقافي أو الاختراق الثقافي، وهو السيطرة على الإدراك لاستبدال النسق القيمي لدى الشعوب (ثقافاتها) بما يتماشى وثقافة الاستهلاك التي هي ثقافة العولمة(١٠). مما يعني أن البعد الثقافي، يتمثل في صياغة وفرض تثقافة عالمية واحدة(هي الثقافة الغربية) لها قيمتها ومعاييرها، تهدد الخصوصية والهوية الثقافية للمجتمعات المحلية في الكرة الأرضية.

وإذا كانت العولمة تتبنى ثقافة واحدة، هي الثقافة الغربية، ولغة واحدة، هي في الغالب الإنجليزية، فإن لهذا خطورته على التنوع اللغوي في العالم، بما في ذلك التنوع اللغوي في إفريقيا، الذي دلت التجربة على أنه تنوع له القابلية للتهديد، ومن ثم التلاشي.

إحالات مرجعية:

١-ينظر إلى: بيرند هايني(٢٠٠٦): وضع واستخدام اللغات الإفريقية المشتركة، ترجمة: الأمين أبو منقة محمد، وأحمد الصادق أحمد، ملتقى الجامعات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة.

٢-عادل عبد الله الشيخ(٢٠٠٤):"من تداعيات العولمة على الوضع اللغوي في إفريقيا، دراسات إفريقية، إصدار: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد ٣٢، ديسمبر، ص. ص(٧٥- ١٠١)، ص(٩٤).

٣-المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وصاحب القول هو: تمبا دلودو، المحاضر في الجامعة الوطنية بزيمبابوي.

٤- سيد فليفل(٢٠٠٣)(تحرير): التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني،

معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص(٥٤٥).

٥-المرجع نفسه، ص(٥٤٨).

٦-المرجع نفسه، ص(٥٥٠).

٧-يوسف الخليفة أبو بكر وآخرون(٢٠٠٦): اللغات في إفريقيا، مقدمة تعريفية، ملتقى الجامعات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة.

٨-عمر السيد عبد الفتاح(٢٠٠٨):"تداعيات الثقافة الأوربية الوافدة على المشهد اللغوي في إفريقيا"، في: أعمال المؤتمر الثاني اللغة والثقافة في إفريقيا، تحرير: عمر عبد الفتاح وصبري سلامة، ١٣- ١٤ فبراير ٢٠٠٨، قسم اللغات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص. ص(١٧٥- ٢١٠)، بتصرف(١٨٠- ٢٠٣).

٩- إسماعيل صبري عبدالله (١٩٩٨): "الكوكبة – الرأسمالية في مرحلة الإمبريالية "، الطريق، العدد (٤)، ص. ص(٤٦ – ٤٧).

١٠-مولود زايد الطيب(٢٠٠٥): العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ص(١٥٤- ١٥٥).





كوامي نكروما

■ د. فريدة بنداري

بالرغم من كل المعاناة التي كانت وما تزال تعيشها القارة الافريقية، والتي تستهدف النيل من سيادتها السياسية، ومقوماتها الاقتصادية، وثقافتها الافريقية، برغم كل هذا لم تكن افريقيا عقيمة عن ولادة المفكرين، وقادة الراي، والمناضلين من اجل الحرية والاستقلال.

وفي اقليم الغرب الافريقي، حيث امارة صنغاي، والهوسا، ونكرو، وغانا، يمتد التاريخ السياسي لهذه الامارات متصلا بالقرن العشرين ليشهد ولادة احدى الشخصيات الفكرية، والتحررية التي حاولت ان تستدعي التاريخ الافريقي في هذا الجزء من القارة لتؤسس دولة غانا مستذكرة تلك الدولة التي اقيمت بعد وصول الاسلام الى الغرب الافريقي (دولة غانا).

انه الزعيم السياسي الدكتور كوامي نكروما الذي كان من طراز نادر من الزعماء؛ ناضل من اجل رحيل الاستعمار وجاهد للوصول ببلاده إلى

الاستقلال، وامتلاك السيادة الذاتية، وهو احد الآباء المؤسسين ؛ للقارة الافريقية ما بعد الاستعمار، سعى إلى تحقيق نهضة حقيقة كفيلة برفع قدر شعبه، ووطنه، وتخليصه من عقدة الاثنية وصراعاتها، والتخلف، والفقر، والمرض، والقهر واثارها.



"أنا لست أفريقياً لأني ولدتُ في أفريقيا، بل بسبب ان أفريقيا ولدت في داخلي"

اختارت مجلة (رؤية أفريقية) هذه الشخصية لتكون شخصيةَ عددها الأول؛ إحياء لذكراه، واستحياءً لكفاحه، وسيرته، وتعريفا بنضاله، ورمزيته، وأهميته.

قاد بلاده نحو طريق الاستقلال والتحرر من الاستعمار البريطاني في

٦ مارس عام ١٩٥٧. الا انه كان يرى بان هذا الاستقلال غير تام، وذلك لأنـه يعتقد ان استقلال غانا مرتبط باستقلال القارة باكملها، وقد تناقلت عنـه الشعوب الافريقية مقولتـه المشهورة خلال خطبة استقلال غانا عام ١٩٥٧م: (إن استقلال غانا لن يتم إلا باستقلال كافة الدول الإفريقية).

- **حياته :**

ولد (نكروما) بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٠٩م في قرية (نكروفل) الواقعة أقصى الجنوب الغربي لساحل الذهب (غانا). وسمي بعد ولادته باسم: (كوامي نكروما)؛ وفقا لحَيْثِيَّاتٍ عَادَاتية نَابِعَةٍ من صميم التقاليد الإفريقية. حيث تقضي تلك العادات والتقاليد أن يطلق على المولود اسم اليوم الذى ولد فيه، من هنا جاء اسم مفكرنا الإفريقى " كوامى نكروما".

وقد نشأ فى أسرة بسيطة؛ إذ كان والده حَدَّادًا، وكانت أمه تمارس التجارة. وقد عُرف مبكرا بالذكاء المتوهج الوقاد... تزوج من سيدة مصرية كانت تدرس بجامعة القاهرة؛ تدعى فتحية حليم زرق.

تخرج بدار المعلمين بأكرا (عاصمة غانا) ؛ واشتغل في سلك التدريس إلى أن التحق بجامعة لنكولن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1935 م وفي عام 1945 التحق بمدرسة الاقتصاد في لندن. وفي أثناء إقامته في هذه البلاد؛ كان ناشطا في إطار الفعاليات الداعية إلى الوحدة الأفريقية، والنزعة الأفريقانية في الشتات وفي القارة الأفريقية.

عاد نكروما إلى بلده عام ١٩٤٧م. ثم عين أمينا عام للحزب

الاستقلالي: (UGCC)؛ [United Gold Coast Convention)] ؛ والذي غادره فيما بعد ليؤسس حزب: (CPP) [Convention People's Party]).

وفي إطار المساعى الهادفة إلى انتزاع استقلال ساحل الذهب من التاج البريطاني؛ دعا إلى العصيان المدني، وإلى تنظيم مظاهرات احتجاجية، وإلى مقاطقة حكومة الاستعمار البريطاني؛ فعرضه ذلك للاعتقال؛ فلبث في السجن ثلاث سنين إلى أن أفرج عنه عام ١٩٥١م.

وفي العام نفسه؛ شارك في الانتخابات التشريعية التي فاز فيها حزبه؛ فعين رئيسا للوزراء. وخلال تلك الفترة سعى إلى أفرقة المؤسسات الحكومية الإدارية، وإلى الاستفادة من مكاسب الاتجار بالكاكاو؛ وإلى تعزيز وتقوية البنية التحتية، وتطوير قطاعات الصحة، والتربية والتعليم.

وقد حصلت غانا على استقلالها عام ١٩٥٧م، وتم كتابة أول دستور للبلاد عام ١٩٦٠م؛ وتم انتخاب نكروما أول رئيس للبلاد. وأعيد انتخابه عام ١٩٦٥م. تعرض نكروما لمحاولتي اغتيال بين عامي ١٩٦٢م وعام ١٩٦٤م.

وخلال زيارته للصين عام ١٩٦٦م تعرض نظام نكروما لانقلاب عسكري أطاح به. فلجأ إثرها إلى بلد صديقه؛ الزعيم سيكو توري؛ رئيس دولة غينيا كوناكري: والذي فسح له المجال لمشاركته في الرئاسة وفي الحكم. وهنا أسس نكروما دار نشر طبع من خلالها بعض مؤلفاته، ونشر عَبْرَهَا آراءه عن الوحدة الإفريقية والاشتراكية، والاستعمار الجديد.

وقد دعا نكروما من غينيا الشعب الغاني إلى الخروج على النظام المنقلب عليه؛ وتوالى على الشعب انقلابات أخرى أشعرته بالإحباط من محاولات إعادة نكروما إلى الحكم؛ والتي لم تكلل بنجاح. وفي عام ١٩٧٢م أصيب نكروما باعتلال شديد في صحته؛ فنقل إثرها إلى روميا [جمهورية رومانيا الاشتراكية]؛ وفارق الحياة هناك في ٢٧ أبريل ١٩٧٢م... تم دفنه أول الأمر في بلد لجوءه غينيا كوناكري؛ لكن تم جثمانه الى غانا إثر مطالبة الحكومة الغانية به وقد تم إجراء تشييع رسمي له.

ومن غرائب التسامح الديني لدى نكروما، والدالة على إيمانه القوي الراسخ بالوحدة الأفريقية؛ لجوءه طوال فترة نشاطه السياسي إلى شيخ مسلم كان كثير الأتباع، مسموع الكلمة في أقطار الغرب الأفريقي؛ هو الشيخ إبراهيم انياس السنغالي [١٩٠٠- ١٩٧٥] أحد أشهر الشخصيات الإسلامية في الغرب الأفريقي خلال القرن العشرين. فكان نكروما يستشير هذا الأخير، ويستنصحه؛ ويدعوه كثيرا لحضور ندوات ذات طابع قاري؛ أو إقليمي[١]؛ استهدافا لأكبر قدر ممكن من التوعية والتعبئة للقطاعات المختلفة من الشعوب، وإيمانا منه بأهمية إشراك المرجعيات الدينية ذات النفوذ العابر للأوطان في عملية توحيد الشعوب الإفريقية.

- **أولاً : أفكاره، وآراؤه :**

كان لكوامي نكروما جملة أفكار وآراء في عدة قضايا محورية ذات تما س مع السياسة والاقتصاد؛ نذكر منها ما يلي:

١ - نظام الحكم:

كان نكروما يرى بان وراء حصول الدول الافريقية على الاستقلال من القوى الاستعمارية نتيجة خطيرة جدا قد ترتد سلبا على السيادة الوطنية للدولة الافريقية. لان استقلال دول القارة؛ كُلٌّ على حدة؛ أسفر عن تفتت في الكيان القاري. وهذا التفتيت يسلب بعض هذه الدول القدرة على تدبير خبرات فنية لافتقارها إلى طاقات بشرية تمتلك الامكانيات اللازمة لادارة الدولة والاتجاه بها نحو النمو والتطور.

لذا فان هذا الفقدان لهذه الامكانيات الادارية يجعلها بطرية او باخرى تحافظ على ارتباطها بالدول الاستعمارية ولو خلال الفترة الانتقالية تحت عناوين التعاون، و بناء الخبرات مما سيجعل الدول الاستعمارية تستغل هذا الضعف لاضعاف هذه الدول ومنعها من بناء سياسة داخلية قوية، وسياسة خارجية مستقلة؛ تراعي وتكفل بضمانات سيادتها واستقلالها الاقتصادي؛ بل السياسي. ومن هنالك تعود حالة التبعية السياسية؛ تبعا للتبعية الاقتصادية كرة أخرى.

لهذا كان يرى نكروما فى المعارضة السياسية للأنظمة الوليدة الخارجة توا من الاستقلال خطرا؛ خاصة إذا ما استندت إلى تأييد إقليمي.

ومن ثم كان يعتقد أن المهمة السياسية المنصوبة أمام الشعوب حديثة العهد بالاستقلال فى أفريقيا؛ هي: إقامة كيانات اقتصادية عادلة؛ تقدمية؛ توفر سائر الاحتياجات الأساسية؛ للشعوب. وأن يتم ذلك بتعاون مع الدول الأفريقية الأخرى.

٢- الإشتراكية الأفريقية:

يري نكروما أن الدولة المثالية في نظر الاستعمار الجديد هي الدولة الآهلة لخدمة مصالحها؛ وأن في النظم الاشتراكية؛ حاجزا حائلا دون استغلال الاستعمار الجديد؛ أو الخضوع لها؛ إذ أن الاشتراكية في نظره؛ تمثل مقاومة للاستعمار الجديد؛ فهي بمثابة بديل، وتَحَدٍّ لأنظمة الاستعمار الجديد. فهواجس وقوع انقلاب شيوعي في الأنظمة الخاضعة لنفوذ الاستعمار الجديد؛ كانت تقض مضاجع هذه القوى. لذا فإن عملية التخلص من مثل هذه الاحتمالات تستدعي مساهمة الاستعمار الجديد في رفع المستوى المعيشي لتلك الدول واستمالتها إليه؛ ولكن الاستعمار الجديد لا يريد لهذه الدول أن ترتقي مستوياتها المعيشية؛ بل يريد لها التدني والتخلف، لتبقى دائما رهينة البلدان المتقدمة؛ ولذلك يقع الاستعمار الجديد ضحية تناقضاتها الداخلية.

من هنا كان نكروما يرى أن أي حديث عن الاشتراكية والتعمير الاقتصادي والعدل الاجتماعي؛ لا يرتبط بإحداث ثورة زراعية عبارة عن كلام سقيم.

وكان يرى أن التطوير المادي، ثم الوعي الذاتي، ثم الوحدة الإفريقية؛ هي المراحل التي ينبغي للدول الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال أن تقطعها في وقت متزامن أو متقارب لتحقيق التقدم، والنهضة.

وكان يرى بالنسبة لوطنه أنه لا بد أن يحقق ثورة للشباب على الجيل القديم الفاسد، وأن الشعب لا بد أن يثور على الإقطاعيين المحليين، وأن الوطنيين المخلصين لا بد أن يثوروا ضد الاستعمار.

وعلى الصعيد الخارجي؛ جهد في سياسته الخارجية لتحقيق حلمه؛ فدعا عام ١٩٥٨ الدول الأفريقية التي كانت نالت استقلالها إلى اجتماع في أكرا حضرته كل من مصر وأثيوبيا وليبيريا وليبيا والمغرب والسودان وتونس؛ للمباحثة حول التوصل لسبل الوحدة الأفريقية، والعمل على مكافحة الإستعمار، ومساندة حركات التحرر فى البلاد. وهناك أكد رؤيته الرابطة بين استقلالات الدول الإفريقية بعضها ببعض.وقد سعى نكروما إلى تأييد حركة عدم الانحياز، والمساهمة في إرساء قواعد جديدة للعلاقات الدولية، وتحقيق التضامن الإفريقي.

٣- الوحدة الأفريقية:

يعُد نكروما أحد الزعماء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية برفقة كل من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي وذلك بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٣م. وكان فكرة الجامعة الأفريقية من أهم القضايا الواقعية التي تشغلها؛ هي ومحاربة الاستعمار الجديد. فقد كان يعتقد بضرورة العمل على الوحدة الافريقية من خلال تجاوز الدولة لعدة مراحل في وقت متزامن أو متقارب لتحقيق التقدم، والنهضة. وهذه المراحل هي:

١- مرحلة البناء المادي للدولة الافريقية .
٢- الوعي الذاتي للخصوصية الافريقية .
٣- الوحدة الإفريقية .

انطلق نكروما في مشروع الوحدة الافريقية في مارس ١٩٥٨م عندما

توجه لزيارة إحدى عشرة دولة أفريقية؛ مؤكدا على دول جنوب الصحراء. تمكن خلال هذه الزيارات من عقد مؤتمر قمة للدول الافريقية المستقلة وبحضور زعمائها.

وفي ديسمبر ١٩٥٨م افتتح أول مؤتمر لكل الشعوب الأفريقية؛ في أكرا؛ أعلن من خلاله الاتحاد مع غينيا التي صوتت ضد الارتباط بالجماعة الفرنسية الأفريقية في سبتمبر ١٩٥٨م.

وكثيرا ما أكد كوامى نكروما لشعبه في خطبه أن سياسة الاستعمار منذ القدم هي: (سياسة فرق تسد)، وأن هذا الاستعمار نظام ينبغي تحطيمه؛ وأن مصير هذه القارة لن يتحسن إلا بأيدي أبنائها، وإرادتهم؛ ولذلك كان كثيرا ما يدعو شعبه إلى مجاوزة الخلافات، والأحقاد؛ لتكون غانا مهدا للحريات لسائر الشعوب الأفريقية.

وقد أكد كوامي نكروما على أن اتحاد الدول الأفريقية المستقلة مفتوح لأي دولة مستقلة ترغب في ذلك. وأكد على أن الوحدةِ الأفريقية ستعمل على تقويضِ الاستعمار الجديد في أفريقيا. فتبني فكرة إقامة (منظمة الوحدة الأفريقية) وكان من أبرز أهدافها:

١- تحرير القارة من الاستعمار الأوربي.

٢- تحدى الإمبريالية الاقتصاديةِ واستعادة ملكيةَ الثروات الإفريقية لشعوبها.

٣- القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

٤- توطيد دعائم التعاون الأفريقي،

وقد ارتفع عدد أعضاء المنظمة من ٣٠ دولة عند التأسيس إلى ٥٣ دولة عام ١٩٨٠م.

٤- الاستعمار الجديد:

تتلخص فكرة الاستعمار الجديد عند نكروما في اعتبار الدولة نظريا مستقلة؛ لكنها بحكم الارتباط بقوى الاستعمار الجديد خاضعة لسيادة دولية؛ بكل مظاهرها؛ حيث أن نظامها الاقتصادي، وحياتها السياسية؛ تقاد وتوجه من الخارج وليس من الداخل.

وفي بعض الحالات المتطرفة تجنح قوى الاستعمار الجديد إلى حماية الدولة الواقعة تحت نفوذها وسلطانها، وتشرف على حكومتها؛ عبر وسائل مالية أو اقتصادية؛ تجبر الدولة على الخضوع الدائم، وتلزمه على الاستيراد من الدولة الإمبريالية كافة منتجاتها الصناعية.

وفي هذا؛ يتجلى الاستعمار الجديد في أبشع صوره؛ إذ يتحكم ويهيمن على مقالد الأمور، ويستغل الموارد ورؤوس الأموال لصالحه، وليس لتنمية هذه البلاد الخاضعة لسلطانه. ولذلك؛ فإن الكفاح ضد الاستعمار الجديد لا بد أن يهدف إلى إقصاء رأسمال الدول المتقدمة، وتخليص البلاد من سيطرتها المالية؛ وعدم القبول بالاستثمارات التي تمس سيادة الدولة، والانفتاح على الاستثمارات التي تتوافق مع المصالح القومية.

واما عن اسباب انتشار ظاهرة الاستعمار الجديد فقد كان نكروما يرى بانها ترجع الى استراتيجية الدول الاستعمارية في ضمان استمرارية تفوقها

السياسي والاقتصادي والعسكري على حساب الشعوب الأخرى؛ مهما كلف الثمن.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ كانت الدول الرأسمالية تسعى إلى اتخاذ كافة السبل لتصبح دولَ رفاهية خادمة لمجتمعاتها. مما ترتب عليه ظهور حالة التفاوت في مستوياتِ المزايا الاجتماعية لعمال الصناعةِ والزراعةِ وأصبح من المستحيل القبول بالعودة إلى البطالة، ومستويات المعيشة المتدنية التي كانت سائدة قبل الحرب. لذلك استهلت الدول الرأسمالية عودتها بتحويل المكاسب التي تحصل عليها من المستعمرات لتمويل دولة الرفاهية وخدمة المجتمع.

كما يرى نكروما أن التكوين الطبقي، والفئوي الذي أفرزه الاستعمار القديم؛ لم يسمح بتكوين طبقة وطنية (الطبقة الوسطى) أضف إلى ذلك أن حكام البلدان الخاضعة للاستعمار الجديد؛ لا يستمدون شرعيتهم من إرادة الشعبِ بل من سيادةِ الاستعمار الجديد؛ ومباركته لهم.

هذا في الوقت الذي يستخدم فيه الاستعمار الجديد الانقسامات الاثنية، والمناطقية (الجهوية)، ويعمقها، ويسعى إلى وضع السلطة في يد طبقة على استعداد دائم لبيع مصالح بلادها العليا، وارتهان مصائر شعوبها في أيدي المستعمرين الجدد.

ايضا من الاسباب الاخرى هو التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تشهده الدول الإفريقية؛ والتي صَدَّرَ الاستعمار الجديد له صراعاته الاجتماعية ذات الطابع الرأسمالي؛ إلى أن احدثت فجوة اجتماعية بين الأمم الغنية، والفقيرة،...

ومن هنا؛ ينطلق نكروما ليؤكد أن التدخل الأجنبي في شئون البلاد النامية؛ من أعظم آفات القرن الواحد والعشرين، وأن فساد الاستعمار الجديد ينسحب على كافة المجالات؛ من دين، واقتصاد، وسياسة، وفكر وثقافة، وقانون، واتباع مبدإ (فرق تسد)، والتلاعب بورقة الإثنية، وجعل البلاد الإفريقية مصادر دائمة لمواد الخام، والارتباط الدائم للتنمية، والإنتاج بالأسواق العالمية، والأسعار العالمية، والمعونات الدولية، وعدم الأخذ بمصالح الشعوب الأفريقية في الاعتبار مطلقا، وهدم الثقافة الوطنية.

- **ثانياً: أليات مواجهة الاستعمار الجديد عند نكروما:**

تمكن نكروما من خلق مناخ خارجي مواتي لاستنهاضِ التوجهاتِ الراميةِ إلى الاستقلال وامتلاك الشعوب الافريقية السيادة الذاتية، والمساهمة في حركة الحياد أو وعدم الانحياز العالمي؛ وطرح أفكاره وأيديولوجياته أمام جماهير الشعوب المناهضة للاستعمار، وانتهاجِ سياسة خارجية موحدة، ووضعِ خطةِ دفاعٍ مشتركٍ، واتباعٍ برنامجٍ اقتصادي متكاملٍ لتنمية القارةِ الأفريقيةِ، ورفض المعونات والمساعدات، وتبني الاقتصاد الاشتراكي؛ والذي يعتبره ضمانا فَعَّالا يحول دون وقوع الدول تحت الاستعمار الجديد.

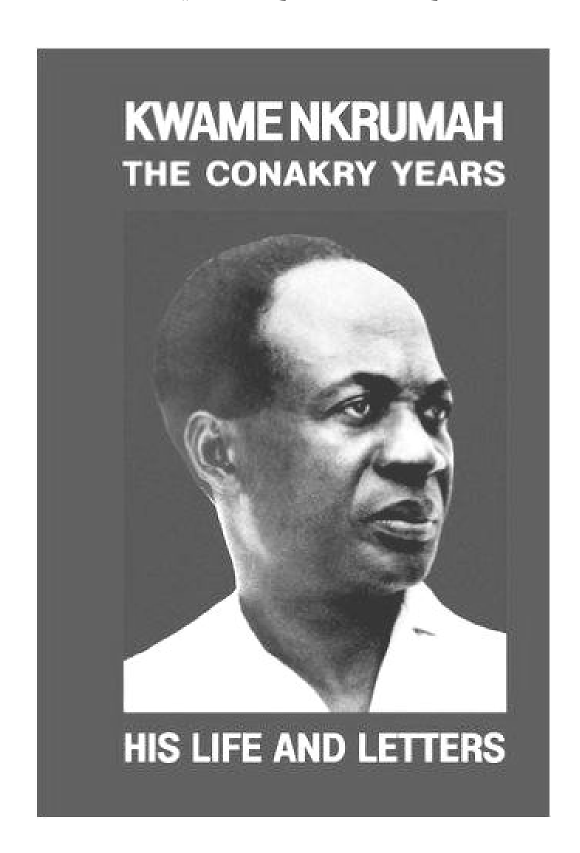
وبذلك تصبح إفريقيا حرة، وموحدة اقتصاديا، مما سيدفع إلى تقليص نفوذ الشركات الاحتكارية، ويفضي إلى صراع من شأنه أن يقلم أظافر الرأسمالية، وينتهي بجلاءها عن القارة.

- **ثالثاً : أعماله ومؤلفاته:**

أنتج نكرما العديد من المؤلفات الفكرية ذات الأهمية الكبيرة؛ منها المترجم بالعربية مثل:-

١. الصراع الطبقي في إفريقيا:

وفي هذا الكتاب؛ وضع نكروما ملخصَ أفكاره في معالجة أوضاع القارة الإفريقية. حيث كان يسعى في تحليله إلى إيجاد علاقة جدلية لمفهوم الصراع في إفريقيا. تبنى التفسير الماركسي؛ بافتراض أن الإطار الذي يدور فيه ذلك الصراع هو الصراع الطبقي.



٢. الإستعمار الجديد:

- تبنى نكروما إصدار الموسوعة الأفريقية:

– African Encyclopedia

- وذلك لإعادة كتابة تاريخ إفريقيا.

المؤلفات الأجنبية:

- وله الكثير من الكتب والمقالات التي نُشرت في العديد من الدوريات العلمية وجامعات أفريقيا عناوينها كانت تدور في فلك مواجهة الإستعمار الجديد:–

١. الكتب:

1- Kwame Nkrumah: The Conakry Years : His Life and Letters.

2- Ghana: The Autobiography of Kwame Nkrumah.

٢. المقالات:

3- Kwame Nkrumah , “A Readefinition of Neo-colonialism" ,in Readings in African political Thought, Mutiso.gideon- cyrus M &Rohio.s.w(eds) (London: university of Nairobi , 1975).

4- Kwame Nkrumah, “Neo-colonialism in afruca" ,in Readings in African political Thought, Mutiso.gideon- cyrus M &Rohio.s.w (eds)(London: university of Nairobi , 1975)

5- KwameNkrumah , “ The Mechanisms of Neo-colomialism" ,in Readings in African political Thought, Mutiso.gideon- cyrus M &Rohio.s.w (eds)(London: university of Nairobi , 1975).

- **رابعاً: الألقاب التكريمية و الجوائز:**

الألقاب :

نال نكروما عدة ألقاب تكريمية من شعبه؛ من بينها: خريج السجون بسبب اعتقاله من قبل الدول الاستعمارية ؛ وقضى سنين عديدة في السجون الانكليزية، كما لقبوه بالمنتصر، والمعصوم من الضلال، والمصلح الموفق.

ونال نكروما عدة جوائز تكريمية من أهمها: قلادة الجمهورية من جمهورية مصر العربية، والدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة عام ١٩٥٨م، وميدالية ذهبية من جانب منظمة الوحدة الإفريقية ضمن إجراءت تخليد ذكرى الآباء المؤسسين للمنظمة.

تم اعتباره أعظم أفريقي في القرن العشرين من خلال التصويت الذي اجرته هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)؛ في مطلع القرن الحالي . وجاء ثانيا في نفس الجائزة بعد الزعيم الافريقي نيلسون مانديلا في استبيان اجرته مجلة (نيوأفريكان) العريقة عام ٢٠٠٤م[٢].

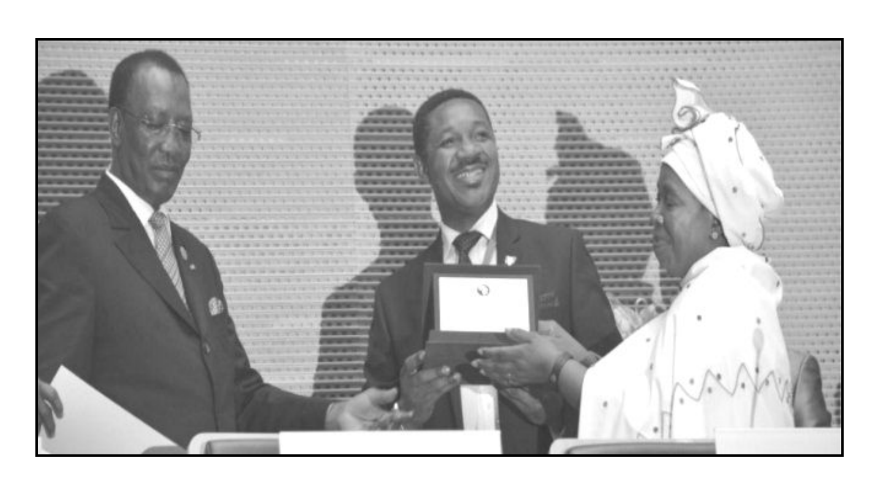
جائزة (كوامي نكروما العلمية القارية للاتحاد الافريقي):

ولتكريم أبناءها المناضلين والمثقفين؛ سعي الاتحاد الأفريقي (وريث منظمة الوحدة الإفريقية) إلى اختراع جائزة باسم:

(جائزة كوامي نكروما العلمية) فى مجال العلوم الأساسية، والتكنولوجيا والابتكار.

وتعد أكبر جائزة علمية على مستوى القارة؛ وهي من بين البرامج المهمة في المفوضية الأفريقية.

وبرنامج الجائزة عبارة عن نشاط مشترك بين المفوضية الأفريقية وشركائها للتنمية؛ ولا سيما المفوضية الأوروبية. وتقدر قيمة الجائزة بمائة ألف دولار لكل فائز.



جائزة كوامي نكروما العلمية القارية لعام ٢٠١٥

البروفيسور أوبارا أوميزورايك من نيجيريا

والبروفيسورة نيوكونج تيبيلو من جنوب أفريقيا

وتمنح (جوائزة كوامي نكروما القارية العلمية) على ثلاث مستويات: الوطني، والإقليمي، والقاري. ويهدف إلى تكريم الرجال والنساء في المجال العلمي؛ والذين تميزوا من خلال مساهماتهم في التنمية الأفريقية من خلال عملهم في مجال البحوث والتدريب.

كما يهدف البرنامج إلى زيادة الوعي بأهمية العلوم والتكنولوجيا في القارة الأفريقية؛ كما تراهن الجائزة على الأهمية التي ستلعبها العلوم والتكنولوجيا في حل المشاكل الاقتصادية والتنموية ومشاكل سوء التغذية والفقر والبنية الأساسية للقارة الأفريقية.

خلاصة :

بالرغم مما يطفو على سطح الدول الأفريقية من صراعات دموية؛ في بعض المناطق ينسف بكل ما نادى به الزعيم نكروما؛ إلا أن فكر الرجل الزعيم؛ ما زال يؤثر في الحياة السياسية الغانية؛ فثمة أحزاب تستلهم من فكره منها: حزب التضامن الشعبي العظيم وحزب مؤتمر التضامن الديموقراطي. وكلاهما يهدفان إلى بعث أفكار نكروما؛ وإحداث استمرارية وامتداد لفافح الرجل[٣].

هذا هو كوامى نكروما الذي عاش زعيما عملاقا في الغرب الأفريقي؛ وتوفى وهو نبراس يستضاء به وبتجربته وأفكاره في كافة أرجاء القارة الأفريقية. وإن الشعوب الإفريقية لا تزال تنظر إلى بطل استقلال غانا وأحد مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية؛ هذا؛ وإلى تراثه، ونضاله، وكفاحه، بكامل الفخر، والاعتزاز والتقدير.

هوامش البحث:

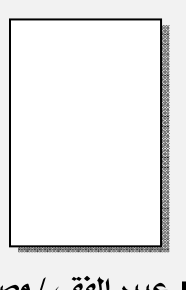
(١) معلومات نقلناها من أحد أحفاد هذا الزعيم المسلم الكبير؛ وهو: الباحث الأديب: شيخ باي بشير سيس؛ وهو كان السكرتير الشخصي لجده المذكور (الأستاذ إبراهيم محمود

(المتوفى عام ٢٠١٤م)؛ والذي كان نكروما قد عينه رئيسا للقسم العربي لإحدى الجامعة الغانية خلال فترة حكمه.

(٢) ستيفان قياسي، ال «بي. بي. سي» تختار نكروما أعظم أفريقي في القرن العشرين:
http://www.sudaress.com/rayaa

(٣) محمود علي، "كوامي نكروما".. مؤسس الديمقراطية في غانا، (موقع البديل الإخباري – الإثنين، يونيو ١٥، ٢٠١٥) .





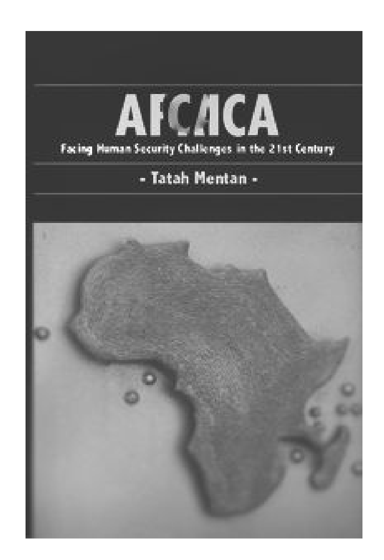
عرض لكتاب أفريقيا ..

مواجهة تحديات الأمن الإنساني في القرن الـ٢١

■ عبير الفقي / مصر

■ العنوان الأصلى :
Africa: Facing Human Security Challenges in the 21st Century

■ المؤلف : " تاتا مينتان" (*) Tatah **Mentan**



■ الناشر : African Books Collective

■ سنة النشر: **2014**

■ عدد الصفحات: **578**

مقدمة

لاتزال التحديات الامنية التي تواجه الدول تشغل كثيرا من العاملين في مجال الدراسات الامنية والاستراتيجية، ومجال العلاقات الدولية، وكذا الأفراد والدول. فالكثير من الجهود بذلت سواء على المستوى النظري أو العملي من اجل ايجاد طريقة مثلى لضمان الأمن والاستقرار في ظل ما يشهده العالم من انتشار للعديد من الظواهر الأمنية التي خرجت عن نطاق سيطرة الدول. فقد فرضت التحولات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة اتسعت معها رقعة الظاهرة الأمنية التي عبرت الحدود القومية، وأضعفت قدرة الدول على التعامل معها، فلم تعد التهديدات الأمنية ذات طبيعة خارجية بل أصبحت الدول تواجه تهديدات داخلية أكثر من التهديدات الخارجية بسبب العولمة وتداعياتها السلبية. وقد فرضت هذه التحولات الجديدة إعادة النظر في مفهوم "الأمن"، نتيجة لتزايد نطاق التهديدات التي شكلت خطراً على حياة الأفراد والسكان مثل الحروب الأهلية، والفقر، والبطالة، والمرض، والانتهاكات اليومية لحقوق الفرد الذي لم يعد آمناً حتى في دولته. ففي عالم العولمة أصبح الأمن يعني ليس ضمان استقرار مؤسسات الدولة بقدر ما هو المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة وضمان أمن مواطنيها باعتبارهم أول المتأثرين بالانعكاسات السلبية للعولمة.

أولا: أهمية الكتاب:

ترجع أهمية الكتاب لأهمية الموضوع الذي يتعرض له وهو "الأمن

الإنساني"، فلا جدال أننا نعيش في عالم مليء بالتحديات الإنسانية سواء ماكان منها يعود إلى العوامل الطبيعية أو ماشارك الانسان في صنعها وخاصة التحديات الامنية. كما أن التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أدت الى بروز مفاهيم أمنية مغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن والتي عكست تحولات البيئة الأمنية، مما افرز جدل حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له كالأفراد والإقليم والنظام الدولي بدلا من الدولة فقط، إضافة إلى توسيع المفهوم ليمتد إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، كما يعتبر هذا الجدل امتدادا للتساؤلات التي طرحت حتى قبل نهاية الحرب الباردة حول المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على امن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي والوحيد المؤثر في الساحة العالمية، فقد برزت المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات المسلحة، والتي بدأت تتموضع بشكل بارز في العلاقات الدولية وأضحت تهدد حتى الدولة القومية، ومن جهة ثانية لم يعد مصدر تهديد امن الدول ينبع من خارج الحدود فقط بل برزت تهديدات داخلية لا تستطيع الأداة العسكرية التعامل معها في كثير من الأحيان . فجاءت الدراسات لمفهوم الأمن الإنساني محاولة لإدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية إذ أن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو التركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود وعليه فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة مفاهيم للأمن مغايرة للمفهوم التقليدي، توسعت لتشمل العديد من السياقات الاخرى ضمن مفهوم الأمن الانساني.

ثانياً: أهداف الكتاب:

يهدف الكتاب الى إظهار الأوضاع الحالية للأمن الإنساني في القارة الافريقية سواء فيما سبق أو حاليا، ومعرفة التحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها القارة بشأن تطبيق نموذج الأمن الإنساني لما له من الأثر الإيجابي على الفرد الإفريقي و بالتالي إنعكاسه على الدولة الإفريقية والقارة بأكملها. كما يطرح الكتاب تساؤلات عن أمكانيات تطبيق الأمن الانساني في القارة الافريقية في ظل التحديات المتنوعة التي تواجهها، سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو إقتصادية، وما اذا كان توفير الأمن الإنساني يستطيع أن ينتشل القارة من براثن هذه التحديات من عدمه.

ثالثاً: أقسام الكتاب:

قُسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، شمل الجزء الأول منها مقدمة و فصل تمهيدي تناول الإطار النظري لمفهوم الأمن. بينما تناول الجزء الثاني من الكتاب التحديات التي تواجه تطبيق الأمن الانساني في أفريقيا وذلك في أحد عشر فصلا، ثم الجزء الثالث والاخير ليشمل فصلا ختاميا متضمنا استنتاجات المؤلف المتعلقة بالموضوع المطروح في الكتاب، لتصل جملة فصول الكتاب إلى اثنتي عشر فصلا، نستعرضها كالتالي:

١.**الجزء الاول: مقدمة:** يتضمن الجزء الأول من الكتاب فصلان، كمقدمة لموضوع الأمن الانساني والاعتبارات المفاهيمية له. حيث يشير البروفسور "تاتا مينتان" إلى ضرورة التحول بعيدا عن التركيز

على مركزية الدولة وتأثير الاستراتيجة العسكرية على الأمن، إلى إتباع نهج متعدد التخصصات، واقتراب يكون محور اهتمامه الافراد ذاتهم واحتضان مفاهيم مثل عولمة المواطنة والتمكين والمشاركة. وأعتبر "مينتان" أن العناصر الرئيسية للأقتصاد من غذاء وصحة وبيئة وشخصية ومجتمع وأمن سياسي، تشتمل كلها على فهم أوسع للأمن الإنساني في عالم متصل بشكل معقد.

الفصل الاول (تمهيد):

يسعى الفصل التمهيدى لاستعراض الامن الانساني بشكل عام، رغبة في البناء والجمع بين الأفكار ووجهات النظر الأخرى. بالتالي، إضافة الى منظور أمن الدول الى الأمن الإنساني سيجمع بين التنمية الأمنية وأجندات حقوق الانسان كأولولية بصورة استراتيجية متكاملة . وهو من نتيجته أن يدعو الأمن الإنساني إلى سياسات شاملة تعزز التماسك الاجتماعي، وترفض السياسات والممارسات الاقصائية التي تؤدي إلى تخصيص غير متكافيء للحقوق الاقتصادية والسياسة والثقافية بين مجموعات الهوية، والتي إذا تركت أيضا دون معالجة يمكن أن تؤدي إلى إستبعاد أجتماعي وانتشار السخط العام، وصراعات على مستويات عالية.

في الفصل التمهيدي يرى البروفسور " مينتان" أن التطور التكنولوجي غير من حياتنا اليومية من خلال العديد من الاختراعات مثل الأنترنت، الدواء، والتي تتشابك مع تكنولوجيا المعلومات وأبحاث

الفضاء. وأنه مع أحتياج الحالة الانسانية للاجهزة الفنية، إنهارت حدودنا البدنية والعقلية، جالبة لنا عصرا من الانجازات التكنولوجية الغير متوقعة. فتسارع وتيرة الاتصال ونقل البضائع والممتلكات كان ذلك مهدا لعولمة كاملة. ويستطرد "مينتان" قائلا، أن العقود الاولى بعد الالفية شهدت إحياء لسباق الفضاء الذي كان قد بدأ خلال الحرب الباردة، بالاضافة لظهور مشاركين جدد في هذه المنافسة. فأصبح أنضمام روسيا لبرنامج الفضاء في الاتحاد الاوروبي بعيدا عن الاعتبارات الاستراتيجية، وتساوت الدول الانجلوفونية التي كانت تهيمن سابقا على ابحاث الفضاء مع الشغف الاسيوي لدخول برامج الفضاء.

فلم يعد التنافس الدولي مقتصرا على الحدود الارضية وانما تجاوز ذلك إلى الفضاء الخارجي. فحتى عام ١٩٧١ لم تكن قد حدثت انجازات كبيرة في ابحاث الفضاء، إلا بعدما ارسلت اول بعثة الى كوكب المريخ. وخلال ثلاثين عاما، بنيت العديد من المستوطنات البحثية المكتفية ذاتيا على كوكب المريخ . وكان المَعلم التالي لإستعمار الفضاء هو بناء مرافق التعدين على اقمار الكواكب الغازية العملاقة، حيث يمكن استخراج الموارد النادرة .

ويرى " مينتان" في الوقت الحالي، أن الحدود بين الشركات المنتجة وفروع السلطة قد أختفت، وأن الفساد في الدول النامية منح سلطات متزايدة للأفراد في الشركات المملوكة للدولة، مما أدى لتدفقات كبيرة لرأس المال الخاص إلى الاستثمارات الحكومية، دون وازع أخلاقي أدى الى ضعف خطير للدول القومية في جميع انحاء العالم.

الفصل الثاني: مفاهيم العولمة، والهيمنة، والأمن الإنساني:

في هذا الفصل من الكتاب يتناول المؤلف المفاهيم الثلاثة التي حملت عنوان الفصل، شارحا الأراء المختلفة والانقسامات حول القضايا المعاصرة حول معنى وتأثير هيمنة العولمة، والتي كانت الطريق الى عملية الدمج للمجتمع الدولي في نظام موحد سواء كان اقتصاديا او اجتماعيا. فالعولمة موضوع مثير للجدل لدى الكثير من الافراد وخاصة المتعلمين والمتخصصين ممن يرتكز عملهم على التفكير والتفاعل العالمي، الامر الذي اصبح ممكنا من خلال زيادة الروابط بين الدول و الاستثمارات المباشرة، التطورات التكنولوجية والتقدم في مجال الاتصالات السلطية واللاسلكية، والذي ادى لزيادة التحارب، والحروب العالمية وتحويل العالم الى قرية عالمية. وبالتالي، فأن المزيد من الافراد يتخذون وجهات نظر انتقادية متزايدة لهذه الظاهرة العالمية والتي تسمى العولمة. هذا لا يعني انهم ضد التعاون البناء بين الامم السيادية في العالم في اهداف مشتركة، ولكن هم يرفضون نموذجها الحالي، الذي يحدث أنعداما عالميا للأمن الإنساني. لهذا يقدم هذا الفصل تقدير الدولة النظري لهذه الظاهرة العالمية من مختلف ابعادها، ويطرح وجهة النظر القائلة بأن العولمة، بسبب وحشيتها النسبية المفترضة في العالم فأنها- العولمة- أكثر ملاءمة للدول المتقدمة إلا أنها تمثل تهديدا للأمن الانساني في الدول الاقل نموا، خاصة تلك التي توجد في أفريقيا. ويرى المؤلف ان خلفية مصطلح الأمن الإنساني لم يتم الاتفاق عليها حتى بين المؤيدين، بالرغم من أمكانية وجود ملاحظات كبيرة، وأن كثيرا من الدراسات عن

الامن الانساني ترتكز صراحة أو ضمنا على اعتبارات اخلاقية راسخة، والبعض الاخر توجها اخلاقيا عالميا. فبعض الدراسات تسعى الى استحضار تفسيرات متعلقة بشأن أسس السلام والاستقرار داخل الدول وبينها.

الجزء الثاني : في هذا الجزء من الكتاب يتناول المؤلف وضع الامن الانساني في افريقيا في ظل أوضاع غير مسقرة، وتحديات متعددة أمام تحقيق أمن الشعوب الافريقية والتي تضمن على سبيل المثال سوء العلاقات بين السلطات العسكرية والسلطات المدنية، وشيوع سياسة الاقصاء، وضعف المجتمع المدني، وفشل الدول، والتحديات الناجمة عن الطبيعة. وقسم المؤلف هذا الجزء الى تسعة فصول تبدأ من الفصل الثالث، متناولا تلك التحديات والتي نستعرضها كما جاءت في الفصول على النحو التالي:

الفصل الثالث: الأمن وإنعدام الامن الاقتصادي:

في هذا الفصل يرى المؤلف أن العولمة والفقر هما أكثر قضايا التنمية المعاصرة الحاحاً. فعلى الرغم من الامكانات الهائلة التي اتاحتها العولمة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية، من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي، وانتشار ونقل المعرفة والتكنولوجيا، إلا أن اثر ذلك على الحد من الفقر متفاوت، بل قد يكون هامشيًا في بعض المناطق وخاصة افريقيا. فنسبة الفقر وعمقه في القارة لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول، مؤدية الى الضعف الاقتصادي والانعدام الامني. فبدء من حقول

النفط في دلتا النيجر في نيجيريا، الى الالماس والنحاس في سيراليون وانجولا وليبريا، والرواسب المعدنية الغنية في منطقة البحيرات العظمى، الى السلاسل الجبلية والسهول والملاذات السياحية في دول شرق افريقيا، سنجد بلا شك أن قارة افريقيا هي قارة مباركة بهذه النعم، ومع ذلك فأن هذه النعم كانت سببا للكثير من الأحزان لتلك القارة.

فوفقا لأحدث أحصائيات البنك الدولي، كان يعيش حوالي ٨٠% من سكان المنطقة على أقل من ٢,٥% دولار في اليوم في عام ٢٠٠٥، وهي ذات حالتهم تقريبا عام ١٩٨١. بل ان عدد السكان في افريقيا الذين يعيشون في فقر، في الواقع قد تضاعف خلال الفترة نفسها، بدون حساب الملايين الاضافية التي تتساقط حاليا في براثن الفقر نتيجة للازمات الغذائية والمالية والمناخية. وذلك لأن عولمة الاقتصاد التي تم الترويج لها في المقام الاول من خلال الاصلاحات السياسة الموصوفة من المؤسسات المالية الدولية في العقود القليلة الماضية، لم تقلل بل عمقت التهميش لافريقيا في الاقتصاد العالمي.

كما أن الاصلاحات التي تفرضها واشنطن ويطبقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال القروض المشروطة، انتجت لدى الحكومات الافريقية تراجعا في اجراءات الحماية التجارية وخصخصة الصناعات الاساسية وتقليص الانفاق الاجتماعي، كل هذا تحت مسمى تشجيع النمو الاقتصادي. وبينما قاد التوسع في القطاع الخاص وزيادة حجم التجارة الدولية الى مزيد من الثروات للشركات الكبرى في شمال الكرة الارضية، يرى المحللون انه لم يكن هناك "تناسب " يذكر شعر به فقراء

افريقيا. بل شهدت افريقيا استنزافا ثابتا للموارد في شكل سداد للديون، وتجارة غير عادلة، ومعونة مشروطة واستغلال بيئي.

هذا الاتساع في تعميق الفقر الموجود في افريقيا اليوم، كان نتيجة لنظام لم يكن قائما على تلبية الاحتياجات البشرية بل على تهيئة ظروف تحقيق مصالح شركات تتلاعب بمطالب العدالة الاجتماعية كورقة رابحة. و احد مظاهر هذا الظلم الصارخ هو انعدام الأمن الاقتصادي في افريقيا. ويرى المؤلف أن مفهوم الامن الاقتصادي يعني وجود دخل اساسي مضمون للافراد عادة من عمل مربح ومجزي أو كملجأ أخير، وجود شبكة مالية أمنة ممولة حكوميا. وطبقا لهذا المعنى فأن مايقرب من ربع سكان العالم في الوقت الحاضر هم فقط الآمنين اقتصاديا.

الفصل الرابع: الأمن الغذائي والتغذية:

يتناول الفصل الرابع تحديا أخر تواجهه افريقيا متمثلا في إنعدام الامن الغذائي والتغذية، واللذان يعدان مشكلة حرجة للصحة العامة في افريقيا وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفقر. فآثار التغير المناخي العالمي والتلوث البيئي على النظم الغذائية التقليدية وارتفاع معدلات الامراض، كله مرتبط بالنظام الغذائي. ومع ذلك حتى الآن، نجد ان أدارة الصحة العامة طورت تصورات للأمن الغذائي في سياق غير أفريقي، ولم يأخذ في الإعتبار الممارسات الغذائية التقليدية للشعوب الافريقية أو تصورات لأمنها الغذائي.

يتحدث هذا الفصل من الكتاب عن وجود اعتبارات للامن الغذائي فريدة من نوعها بالنسبة للأفارقة متعلقة بالحصاد وتبادل واستهلاك الدولة للاطعمة التقليدية، التي تؤثر على الركائز الاربع للأمن الغذائي وهي، القدرة على الوصول للغذاء، توافره، توريده، والاستفادة منه.هذه التصورات الأمنية للغذاء والسياسات، والشعوب الافريقية يجب أن تأخذ في الاعتبار كل من نظم غذاء السوق ونظم الغذاء التقليدي معا. ونظرا لمركزية الممارسات التقليدية للغذاء في الثقافة الصحية والبقاء على قيد الحياة، فأن هذا الفصل من الكتاب، يرى أن ثقافة الأمن الغذائي هي مستوى أضافي من الامن الغذائي أعلى من المستويات الفردية والاسرية والمجتمعية، و أن تصورات الامن الغذائي بالنسبة لافريقيا لن تكون كاملة دون البحث النوعي لفهم وجهات نظرهم. مثل هذه الابحاث يجب ان تأخذ في الاعتبار تنوع الشعوب الافريقية.

الفصل الخامس: التحديات البيئية للأمن الإنساني:

يتناول المؤلف في هذا الفصل تحديا أخر من التحديات التي تواجة الأمن الانساني في افريقيا وهو التحدي المتعلق بالبيئة. اذ أن مصير الدول الافريقية ومواطنيها يرتبط ارتباطًا وثيقا بالبيئة الطبيعية التي تمكن هذه الدول والمواطنين من البقاء على قيد الحياة اقتصاديا عن طريق استغلال وتصدير مواردها الطبيعية. فالبيئة الطبيعية توفر سبل المعيشة بشكل مباشر ل٨٠ % من سكان أفريقيا، ومع التدهور البيئي فأن ذلك يهدد مباشرة وجود اغلبية السكان في القارة.

حيث تزايد الطلب في العقود الماضية على الموارد الطبيعية من افريقيا للاستهلاك المحلي وللتصدير .هذا الاتجاه، جنبا الى جنب مع زيادة التنافس على الموارد الطبيعية بين مختلف الفئات والقطاعات داخل البلدان وبين الدول المجاورة، أدى الى زيادة الصراعات البيئية في افريقيا. ويرى كثيرون أن تحسين الوضع البيئي هو مسالة بسيطة تقتصر على استخدام التكنولوجيا المناسبة لتنظيف وتقليل التلوث. ولم يكن واضحا لهم أن مثل هذا التنظيف يمكن أن يتسبب في وجود مشكلة في مكان أخر. لذا فقد كان من المهم تمكين الفئات المتعاملة مع البيئة من فهم الازمة البيئية وكيفية التعامل مع عمليات تنظيف البيئة.

في ذات الوقت يرى المؤلف انه لابد من دراسة طبيعة عملية التغير البيئي، كما أن المؤسسات والشركات التي أحدثت تغيرا سلبيا في البيئة يجب ان يتم التحقيق بشأنها، ومعرفة من يملكها، وما هي الفائدة الحقيقية التي يمثلونها. كذلك يتطرق المؤلف الى اثر الاستعمار الاستيطاني على البيئة موضحا أنه كان سببا في فقدان السكان الاصليين للعديد من المزارع والمراعي والتي تم مواجهتها باستراتيجيات تقليدية. اذ في شرق وجنوب افريقيا على وجه الخصوص، تم تهميش الافارقة السكان الاصليين، ومنحهم أراضي متدهورة الحال وغير منتجة بسبب تأثير زراعة المستوطنين وتغيرات الاستعمار اللاحقة في حيازة الاراضي التقليدية، مما أدى الى تفاقم التغير البيئي السلبي بعد الاستقلال. ويقارن المؤلف بين الامن البيئي والأمن الانساني، ويرى أن الامن الانساني أوسع وأشمل من الامن البيئي الذي يأخذ في الاعتبار فقط مسائل مهمة

كالتدهور البيئي، والحرمان، وندرة الموارد، في حين يتناول الامن الانساني تأثير النظم والعمليات على الفرد، مع الاعتراف بالمخاوف الاساسية للحياة البشرية وتعظيم كرامة الانسان. توضح هذه العلاقة أن التفاعلات المعقدة في مختلف البيئات الافريقية غالبا ما تشدد على أمن الفرد. وهكذا فالبيئة والامن الانساني غالبا ما يترابطان بشكل معقد لذا من الافضل اعتماد مفهوم موسع للامن وخاصة بالنسبة لافريقيا.

الفصل السادس: العولمة وتحديات إنعدام الأمن السياسي في أفريقيا:

يتناول المؤلف في هذا الفصل التحديات التي تواجه الأمن السياسي في أفريقيا في القرن ال٢١، فافريقيا اصبحت اليوم في مخيلة وسائل الاعلام وشعوب العالم مكانا يتميز بالاكتظاظ السكاني والتدهور البيئي والعنف وانعدام الأمن وانها ملاذ للأرهابيين وتعاني من معضلة إنعدام الأمن. ويعتبر المؤلف أن الأمن هو شرط أساسي للتنمية، فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنميه حيث أن الاثنين مترابطان. وبالتالي يرى المؤلف انه لا مفر من ضرورة توفير الأمن السياسي للمواطنين والذي يعد شرط الابد منه لحدوث التنمية في افريقيا.

ويتكلم المؤلف عن التحديات التي تواجه الحكومات الافريقية المستمدة من قبل الافراد والحركات بحثا عن مزيد من أشكال الديمقراطية في افريقيا. كما ظهرت العديد من الأحتجاجات لشعوب الدول الافريقية كممارسة لاجبار قادتهم على تلبية المطالب الشعبية بالتعددية السياسية

وتوسيع المشاركة السياسية بدلا عن سياسة الحزب الواحد، والانتخابات التنافسية. ويرى المؤلف أن هذه التصرفات الجديدة من المواطنين بمواجهة حكامهم هي ناتجة عن ضغوط داخلية وخارجية على المجتمعات الافريقية والتي يرى ان تراجع الوضع الاقتصادي في القارة جعل الناس أكثر تشككا في حكوماتهم الامر الذي حفزهم لمواجهة هؤلاء الحكام متجاوزين المحرمات القديمة من افكار تتعلق بالخضوع للحاكم وابويته السياسية.

هذه المطالب أدت إلى رضوخ الحكام الافارقة للضغوط من قبل المؤسسات الدولية والجهات المانحة والدائنين من اجل تطبيق سياسات التكيف الهيكلي المدمرة بدعم من المؤسسات المالية الدولية. مع أصرار من قبل هذه الجهات على تطبيق سياسات الحكم الرشيد والتي وفرت الفرصة للديمقراطيين الافارقة للضغط من أجل تطبيق الشفافية والمساءلة في دولهم. ويرى المؤلف أنه بالرغم من كل تلك التجارب والاحتجاجات التي تمارسها الشعوب ضد حكامها من اجل الديمقراطية الا ان الحكومات الافريقية اثبتت انها تمثل عقبة كبيرة لتطبيق مثل هذه المبادرات المطالبة بالحرية للشعوب.

الفصل السابع: تحديات الامن الصحي:

يتناول المؤلف في هذا الفصل التحديات الصحية التي تواجه افريقيا، موضحا انه بغض النظر عن الوعود التي تمنحها الحكومات والدول المانحة والمؤسسات الدولية بتوفير رعاية صحية أفضل لمواطنين الدول الافريقية، الا انه مازال هناك الملايين من الامهات والاطفال

وحديثي الولادة يموتون سنويا في افريقيا بسبب امراض كان يمكن الوقاية منها. فالقارة الافريقية لديها أكبر معدلات الوفاة أثناء الولادة والتي تزداد عاما بعد أخر.وعلى الرغم من أن القارة الافريقية فيها مايعادل ١١% من سكان العالم، ألا ان فيها ايضا مايعادل ٦٠% من حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز الموجودة، و٩٠% من حالات الاصابة بالملاريا في العالم وخاصة بين الأطفال تحت سن الخامسة. ووفقا لتقرير المكتب الإقليمي الإفريقي لمنظمة الصحة ٢٠١٣، والذي يعد أول دراسة نظرية في الاتجاهات الصحية بين ٧٣٨ مليون افريقي، فأن هناك حاجة ملحة لزيادة الاستثمارات لخفض معدلات المرض ومعالجة الفقر والأيدز والنزاعات المسلحة، فأن الوضع الصحي في العديد من الدول الافريقية لم يتحسن في السنوات الاخيرة، بل أنه في بعض الحالات إزداد سوءا.

ويستطرد المؤلف قائلا أن التقرير لم يشتمل على خصوص السلبيات المتعلقة بالصحة في افريقيا، بل شمل بعض النجاحات في هذا المجال مثل برامج مكافحة مرض الايدز في دولة اوغدا، ومراكز الصحة التي انشأت في مالي، وزيادة توفير العقاقير المستخدمة لعلاج مرض الايدز، الا أن التقرير كشف عن التحديات الصحية الصعبة التي تواجهها النظم الافريقية ومنها ارتفاع معدل الاصابة بالامراض المعدية وارتفاع معدل الوفاة بها وذلك نتيجة لعدم وجود امدادات مياه آمنة تتوفر للاستخدام من قبل الكثيرين. وأنه تم طرح العديد من التساؤلات عن كيفية الحصول على أفضل النتائج في الصحة والتنمية في منتدى تنمية افريقيا

التابع للبنك الدولي عام ٢٠١٣ حيث كان يجتمع بالمنتدى وزراء الصحة والمالية من ثلاثين دولة افريقية لمحاولة ايجاد طرق فعالة لضمان مستقبل صحي للقارة.

الفصل الثامن: انعدام الأمن الثقافي في أفريقيا اليوم:

يتناول المؤلف في هذا الفصل من الكتاب أثر العولمة المدمر على الثقافة الافريقية. إذ يرى أن للعولمة اثار هائلة و متنوعة على السلوكيات الثقافية للشعوب الافريقية، الا أن مايندهش له هو كيف أن العولمة ساهمت في ترسيخ الجهل والسطحية لدى الافارقة وأن ذلك لم يكن يقتصر على طبقة اجتماعية معينة، بل شمل كل الطبقات سواء الاقل اجتماعيا أو الاغنياء منها.

ويرى "مينتان" أن غزو العولمة لافريقيا أدى الى وجود ظاهرة التهافت على كل ماهو اجنبي بين الافارقة، وترسيخ ثقافة أفضلية كل ماهو مصنع في الخارج عن ماهو محلي الصنع، وبالتالي لم تعد هناك ثقة في المنتج المحلي الذي تم تجاهله تماما مما أثر على الانتاج المحلي بشكل سلبي.

كما يرى أن مخطط العولمة تم تنفيذه في الدول الافريقية بدقة على مدى العقود الماضية، عبر برامج التكييف الهيكلي وتحرير الاستثمار الاجنبي، والواردات وأزالة ضوابط العملة في الدول الافريقية، مما جعل الدول عاجزة اقتصاديا ومن ثم تقويض القدرة الداخلية للانتاج الوطني وجميع اشكال الأمن الانساني في تلك الدول.

الفصل التاسع: انعدام أمن الشخص/ المواطن في أفريقيا:

يستعرض المؤلف في هذا الفصل مسألة حقوق الانسان وتأثيرها على الأمن الإنساني.

إذ يرى أن وضع حقوق الانسان او امن الشخص/الوضع الأمني للمواطن في القارة الأفريقية على درجة عالية من السوء، وأن تحقيق الاحترام الحقيقي لحقوق الانسان قد يكون هو التحدي الاكبر الذي يواجه أفريقيا الجديدة اليوم. فمعظم المواطنين يتم التعدي على خصوصياتهم و يتم مراقبة المعارضة والقيام بعمليات تفتيش غير قانونية تجاههم، وبالرغم من تمتع بعض الصحف المستقلة بحرية النشر، إلا انه مع ذلك يخضع العديد من الصحافيين لمضايقات من بعض الجهات الرسمية واحيانا يتم محاكمتهم وادانتهم وسجنهم من قبل كثير من الحكومات الافريقية.

كذلك يوضح كيفية توحش اجهزة الامن وخروجها عن السيطرة احيانا وعدم قدرة بعض الحكومات الافريقية الحد من الانتهاكات التي ترتكب من قبل قوات الأمن أو الشرطة تجاه المواطنين.

بالاضافة لما سبق، فأن افريقيا اليوم اصبحت مرتعا للارهاب والتطرف، فهناك العديد من الجماعات المتطرفة والمسلحة والتي تدعى اسلامية والتي تقوم بانتهاكات ضد المواطينين المدنيين وتمارس العنف ضدهم.

ويرى المؤلف أن تعريف الأمن الشخصي للمواطن الافريقي يمثل

تحديا يتجاوز الحكم الديمقراطي وممارسة المواطنة. فهناك اجماع عالمي الآن على أن جميع الافراد لهم الحق في بعض الحقوق الاساسية تحت أي ظروف وتشمل الحريات المدنية والحقوق السياسة والاكثر اهمية من كل ذلك هو الحق في الحياة والسلامة الجسدية وهو مالا يتوفر في الكثير من دول القارة الافريقية. ويعتبر المؤلف أن إنتهاك هذه الحقوق، هو إنكار أخلاقي لحقوق يستحقها الافراد وهو مايعني ان معاملتهم تتم كما لو كانوا أقل من البشر ولا يستحقون الاحترام أو الكرامة أو الحياة، وهو مايعتبر في القانون الدولي "جرائم ضد الانسانية" يجرم مرتكبيها، والتي عادة ماتتخذ اشكالا في افريقيا كجرائم الابادة الجماعية والتعذيب والعبودية ..الخ وهي سياسات للأسف يتم تنفيذها من قبل بعض الحكومات الأفريقية أحيانا.

الفصل العاشر: إنعدام الامن الاجتماعي في افريقيا :التحديات والآفاق:

يناقش الفصل العاشر تحديا أخر يتمثل في انعدام الأمن الاجتماعي في أفريقيا. يحاول المؤلف توضيح كيف أن الازمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أظهرت اهمية معالجة موضوع الضمان أو الأمن الاجتماعي للأفراد في جميع الدول الافريقية. حيث أن الحصول على الأمن الاجتماعي هو حق انساني يساعد على التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة. كما أن هناك ضرورة لمراقبة مستمرة لظروف السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك بتصور تطبيق نظام

شامل للضمان الأجتماعي.

ويوضح المؤلف كيف أن العولمة الاقتصادية ودمج الاسواق على مستوى عالمي، وضغوط المنافسة في الاسواق العالمية، حددت من خيارات السياسات الوطنية في أي دولة أفريقية، وكان لها تاثير على الضمان الاجتماعي للافارقة. وذلك أن الشعوب الافريقية تعرضت لمخاطر اجتماعية كبيرة ناجمة عن تلك التغيرات العولمية التي أدت لعدم قدرة الحكومات الافريقية على التعامل مع هذه التحديات نتيجة ضعف استقلاليتها. ويرى المؤلف أن العولمة ادت الى فتح الحدود بين الدول وجعلت الكثير من " الشرور العالمية" مثل المخدرات والاسلحة غير المشروعة تجد سبيلها الى الدول الافريقية بكل سهولة.

كما أن سرعة الاندماج الاقتصادي العالمي كانت هائلة، وان عملية العولمة في حد ذاتها لم تكن متوازنة مما ادى الى تفاوت بين الدول والشعوب في الاستفادة من الفرص الناتجة من العولمة سواء في المجال الاقتصادى اوالتكنولوجي. ويؤاخذ المؤلف على قواعد العولمة الجديدة التي اهملت احتياجات الافراد وهي المنطقة التي فقدت فيها افريقيا السيطرة على الامن الاجتماعي. فنظريات العولمة افترضت ان الجميع سيتأثر بنفس القدر، وأن فرص التجارة الدولية ستفتح مجالات للشركات الصغيرة وهو مالم يحدث بل أدى الى اضرار اجتماعية الحقت بالمواطنين في افريقيا وخصوصا تلك الفئات الضعيفة التي تعمل في صناعات صغيرة، اذ كانت ضحية للشركات الكبرى، ففقدت اعمالها لترتفع نسبة البطالة في تلك الدول.

الفصل الحادي عشر: أمن المجتمعات المحلية

يطرح المؤلف من خلال هذا الفصل تحديا أخر وهو أمن المجتمعات المحلية.

ويرى أن واحدة من الاثار الاجتماعية للرأسمالية هو تدمير أمن المجتمع، حيث اسست الراسمالية لمفهوم الربح النقدي وتغاضت عن الجوانب الاخلاقية في سبيل تحقيق المكاسب الاقتصادية الشخصية. كما اسست الرأسمالية لمفهوم الفردية وكسرت أواصر الترابط في العلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات والتقاليد، وساهمت في تراجع الأمن المجتمعي. ونتاج ذلك اصبح الفرد مجرد "ذرة" غير مرتبط بالمجتمع الكبير وبدون التزامات عاطفية قوية أو روابط اجتماعية. وأن انتشار حالات الانتحار وانهيار الاسر وارتفاع معدل الجريمة وادمان الكحول كان نتاج الرأسمالية في المجتمع الافريقي. بمعنى أخر، لقد حولت الرأسمالية المجتمع وكل شيء فيه إلى مجرد سلع تباع وتشترى، وجعلت الاعتبارات المادية في المقام الاول وهو مايجب أن يثير القلق إزاء تزايد ذلك الاطار التجاري للعلاقات، مع إنعدام الأمن الذي يصاحبه داخل المجتمعات الافريقية. ويرى المؤلف أن الوسيلة هي التاريخ، فالتاريخ يمكن استخدامة كوسيلة لابقاء المجتمع الافريقي معا والحفاظ على تبادل الادوار بين الجماعات، وغرس الاخلاق، كما أن وصل المجتمع بتاريخه يحفاظ على الروح المعنوية، والأمن النفسي المجتمعي. فالاحساس بالانتماء للمجتمع والحياة بشكل آمن غاية قيم الحياة الافريقية التقليدية التي يجب العودة إليها.

الجزء الثالث: في هذا الجزء من الكتاب يحاول المؤلف من خلال الفصل الثاني عشر (الختامي) استعراض الاوضاع الماضية والحاضرة للأمن الانساني في أفريقيا وما يجب أن يكون عليه في المستقبل والتي نتناولها كالتالي:

الفصل الثاني عشر: استعراض الماضي والحاضر، الاستنتاجات والتطلع للمستقبل:

في هذا الفصل الختامي، يرى المؤلف أن إنعدام الأمن الإنساني ليس مشكلة مستقبلية، بل مشكلة حالية . وأن الاوضاع في افريقيا يمكنها فقط تحديد مشكلة الأمن الانساني، غير انها لا تستطيع معالجتها لكي يصبح ايجاد الحل رغبة اساسية . فكل الابحاث والتوقعات وجدت حالات سابقة متفاقمة من انعدام الامن الانساني، مماثلة لما يحدث الآن. فعلى سبيل المثال، مازال الاطفال يموتون بأعداد هائلة نتيجة الفقر والامراض التي تحملها المياه، كذلك مازال تدمير النظم الايكولوجية الطبيعية، والحروب بين دول الجوار، والمعاناة الانسانية للشعوب، تدمير البيئة والكوارث الطبيعية...الخ . فكل هذه المشاكل ستظل مستمرة في الحدوث حتى يتم ايجاد حل عالمي يمكن تطبيقه.

وينتهي الفصل بطرح المؤلف تساؤلا عن كيفية بقاء افريقيا على قيد الحياة بشكل آمن؟ محاولا الاجابة عليه من خلال نظرة فاحصة حول الامن الانساني في ظل العولمة في القرن ال٢١، خاصة في اشكالها المفترسة من تنوع التهديدات الامنية وهيمنة نموذج الأمن الواقعي، ليصل

إلـى أن افريقيـا غيـر مسـتعدة، ولا جـاهزة للتصـدي لكـل هـذه التحـديات العولميـة. فالعـالم يتجـه سريعا نحـو العولمـة، واصبحت المخـاطر العالميـة جزء لا يتجزء من المجتمع. كما ان حالـة الضعف تفاقمت في كثير من دول العالم، فإن كان هناك سمة واحدة تميز الحياة المعاصرة الآن فإنما هي عولمة إنعدام الأمن وخاصة إنعدام الأمن الإنساني.

تقييم:

خلص الكتـاب إلـى أنـه مـن خـلال إعتمـاد إطـار للأمـن الانسـاني تكون أولويته الفرد وليس الدولة يمكن الوصول الى تحليل صحيح بالنسبة للمشـكلات التـي تواجـه افريقيـا. فـالتركيز العسـكري علـى نمـوذج الأمـن الـواقعي الضـيق لا يمكـن أن يعـالج علـى نحـو كـافي مجموعـة التهديـدات العابرة للحدود المستمرة والمتنوعة والتي ظهرت في حقبـة ما بعد الحـرب الباردة بسبب العولمة.

كما يرصد الكتاب فشل المحاولات الاخيرة لمعالجة المخاوف الامنية باللجوء الى التدخل العسكري، وان هناك ضرورة لاعتماد إطار بديل يكون اساسـه اختيـار عينـة واحـدة بعينهـا ودراسـتها جيـدا. وأن إسـتخدام جوانـب محددة للأمن الانساني ضرورية لاستكمال تحليل الجوانب النظرية لمناقشة أمن الانسان. غير أن اطار الامن الانساني حاليا يمكن ان يثري النقاش الأمني والمتعلق بزعزعة الاستقرار في الدول، كما انه من شأنة اثبات أقل فائدة فـي حـال تجدد التهديـدات العسكرية وعنـدها يكـون النمـوذج الـواقعي

جاهزا بشكل افضل لتقديم تفسيرات لسلوك الفاعل. كما أن اطار الأمن الانساني يمكن ان يبتعد عن التوصيف الواقعي الجامد الذي يفتقد المرونة ويكون أكثر قدرة على التأقلم مع التغيرات التي سوف تحدث في العقود المقبلة.

ويرى المؤلف أن التعارض بين الأمن الوطني والأمن الإنساني يتمثل في أن الاخير يضع الفرد كمرجعية أولى بدلا من الدولة وسيادتها . وينتهي الى أنه بالرغم من ان موضوع الأمن الانساني أصبح يلقى قبولا كبيرا بين الباحثين والسياسيين، إلا انه مازال غير موجود حتى الآن في الدراسات الاكاديمية الأمنية.

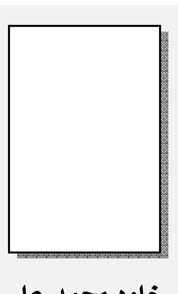
وأخير، يرى المؤلف أن قارة أفريقيا ليست لديها القدرة على مواجهة التحديات المتعددة والمتنوعة سواء كانت أقتصادية أو أجتماعية أو ثقافية. أو أمنية، وأن السبيل الوحيد لمواجهة تلك التحديات هو بإيجاد حل عالمي يتفق الجميع على تطبيقه في أفريقيا.

هوامش البحث:

(*) بروفسور Tatah Mentan تاتا مينتان، باحث وأستاذ للعلوم السياسية في مؤسسة ثيودر لينتز لابحاث ودراسات الأمن والسلام. قام بتأليف العديد من الكتب حول القضايا العالمية المتعلقة بمجال الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، والحروب الضارية للعولمة المؤسسية، والديمقراطية في عالم ممزق ومدمر تنازع السلطة من قبل مؤسسات رأسمالية

شرهة متحاربة. نذكر له بعض الكتب مثل كتاب "إعادة إستعمار افريقيا اليوم" إصدار أمريكان برس٢٠١١، "الاعتداء على الجنة: وجهات نظر حول العولمة والصراعات الطبقية" إصدار Langaa RPCIG ٢٠١٢، " في الدفاع عن حرية الصحافة في أفريقيا" إصدار Langaa RPCIG ٢٠١٥،" المعضلات الدول الضعيفة: أفريقيا والإرهاب عبر الحدود الوطنية في القرن الحادي والعشرين" Ashgate Publishing ٢٠٠٤، وغيرها من الاعمال الاخرى.





أفريقيا

تناقش التحديات والفرص المستقبلية في جامعة القاهرة

■ د. خلود محمد على (*)

نظّم معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، يوم الأربعاء الموافق ٢٥ من مايو ٢٠١٦، مؤتمره السنوي الدولي تحت عنوان أفريقيا آفاق جديدة، بحضور لفيف من السفراء الأفارقة والقادة المصريين وترتكز محاور المؤتمر حول الموارد الطبيعية في أفريقيا، والتعليم في أفريقيا، والمجتمع والثقافة والصحة في أفريقيا، والصراع وبناء السلام في أفريقيا.

وقال الدكتور حسن صبحى عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ورئيس المؤتمر: إن هذا المؤتمر معني بطرح رؤية مستقبلية شاملة للتنمية في أفريقيا، من خلال النتائج والتوصيات التي سطرتها الأوراق العلمية المقدمة، فضلا عن تسليط الضوء على موارد

(*) مدرس الموارد الطبيعية – معهد البحوث و الدراسات الافريقية – جامعة القاهرة

القارة وإمكانياتها الضخمة سواء الطبيعية أم البشرية، مشيرا إلى أنه يأمل بمساهمة هذه الرؤية في صياغة سياسات للتنمية وتنفيذها من خلال الواقع الأفريقي.



وأفادت هنادي سلطان، المسؤول الإعلامي عن المؤتمر، أن انعقاد المؤتمر يأتي بمشاركة ١١ دولة، وهي السودان، والجزائر، والمغرب، وجامبيا، وسيراليون، ونيجيريا، وأوغندا، وباكستان، والهند، وأمريكا، وإنجلترا، والعديد من المعاهد والجامعات من بينهم جامعة أفريقيا العالمية، وجامعة الجزيرة، وجامعة كردفان، وكلية الموارد، وجامعة حنتوب (السودان)، وجامعة سان لويس في أوغندا، وجامعة كولورادوا في أمريكا،

وجامعة الفدرالية في نيجيريا، وجامعة تبسه والأغواط، وجامعة أحمد زبان (الجزائر)، وجامعة بنجاب لاهور في باكستان، وجامعة انجلاند في الهند.

شهد المؤتمر حضور كل من السفير صلاح الدين عبدالصادق رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، والسفير بو زاهر رئيس الاتحاد الأفريقي، والسفيرة عبير بسيوني ممثلة عن وزارة الخارجية، وكذا رئيس أكاديمية البحث العلمي وممثل عن مكتبة الإسكندرية .

والأستاذ الدكتور عمرو عدلي وكيل جامعة القاهرة لشئون الدراسات العليا والبحوث، وكذا ممثلا عن شركة شورى للمبيدات، كما يحضر لفيف من السفراء الأفارقة المعتمدين في القاهرة.

- **محاور المؤتمر :**

الأفارقة واعون بمحدودية جدوى المساعدات الخارجية لتنمية بلادهم، وأنها مجرد حلول مؤقتة لأوضاع معقدة، كما أنهم مدركون أن مسؤولية القضاء على الفساد وتبعاته، وعلى الفقر ومسبباته، ووضع تصور لتنمية مستدامة تقع على عاتقنا نحن الأفارقة دون سوانا وانطلاقاً من هذه القناعة قد اخترنا أن يحمل مؤتمر هذا العام عنوان " أفريقيا آفاق جديدة ".. وتشمل المحاور الرئيسية للمؤتمر: الموارد الطبيعية في أفريقيا.. التعليم في أفريقيا.. المجتمع والثقافة والصحة في أفريقيا.. الصراع وبناء السلام في أفريقيا... الاقتصاد الافريقي . و من خلال المشاركة في هذا الملتقى العلمي الذي يهدف الي تعزيز روابط الصداقة

والأخـوة التـي تجمعنـا، والاسـهام بـالتفكير المشـترك حـول القضـايا الاستراتيجية التي تشملها محاور المؤتمر، خاصة مسائل التنمية التي تهم شعوب القارة الأفريقية، وذلك لأن التنمية الاقتصادية هي أحد أهم عوامل التغيير الاجتماعي والسياسي، إضافة لسبل تمكين الأفارقة لجني معظم فوائد مواردهم الطبيعية والبشرية.

تعتبر المحاور التي تم ذكرها من أهم التحديات التي تواجه القارة بشكل عام و تواجه مصر بشكل خاص، و تتمثل التحديات في الموارد الطبيعية في كيفية استغلالها و قد خص بالذكر بعض الباحثين الموارد المائية للقارة و بالأخص مشكلة سد النهضة و الذى يمثل تحدى كبير لمصر في الفترة القادمة من حيث الحصة المائية السنوية لمصر و كيفية الحفاظ عليها.

ايضًا قام المعهد القومي لبحوث الجيوفيزياء و الفلك لعمل اربعة اوراق بحثية لمناقشة الحد من المخاطر الطبيعية في مصرو افريقيا و كيفية التنبؤ بها، والتعامل معها.

ناقش محور التعليم و الذى يعتبر التحدي الاكبر و الاهم في نهضة القارة الافريقية مصطلح التعليم المستدام Sustainable education و الذي يهدف الى تنمية التعليم و نشر الثقافة التعليم في جميع المستويات الاجتماعية في مختلف المجالات ، فقد أشارت الباحثة زينب توفيق أستاذ الاقتصاد المساعد في جامعة المستقبل من خلال ورقتها البحثية بعنوان: "**واقع التعليم في القارة الأفريقية**" الى نظام الدراسة في

بعض المجتمعات الأفريقية قبل الاستعمار الأوروبي و الذى يتألف من مجموعات من كبار السن، و طرق التدريس التي تقدم لهم في شكل يساعدهم في أداء بعض الوظائف التي تتواءم مع بيئتهم.

وبعد دخول الاستعمار الأوروبي أخذت تلك الأساليب في التغير حيث أصبحت المدرسة تعني اكتساب التعليم الذي يجعلهم على اتصال مع العالم الخارجي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث يعد الغزو الثقافي والفكري أقوى من الغزو العسكري، وهو ما أدركته الدول المستعمرة وعملت على تأصيله. ومن ثم، واجهت أفريقيا مجموعة تحديات وقفت حائلاً دون تقدمها في مجال التعليم منها: عدم تمكين الكثير من أطفال القارة الالتحاق بمقاعد الدراسة حيث إن الفوارق الجغرافية والاقتصادية لها تأثير في تسرب الكثيرين من الأطفال في سن الدراسة، الى جانب عدم وجود مرافق سليمة للتعليم أو وجود معلمين أكفاء ووسائل تدريس إيضاحية مما يؤدي إلى فقر المناهج المدرسية والتربوية، إضافة إلى أن هجرة المتعلمين تعليمًا عاليًا يشكل خسارة مالية نتيجة فقدان العقول المدربة في مجال التعليم مما يصعب على الحكومة أن تدبر المبالغ اللازمة لميزانية التعليم في الوقت الذي تحتاج فيه إلى ميزانية خاصة للجيش بسبب الصراعات الداخلية والبينية لدولها."

وأشارت أيضًا الباحثة **هاجر الطيب محمد أحمد** و التي عرضت ورقة بحثية بعنوان: " **تطور تعليم المرأة في السودان**" و التي أوضحت من خلال الورقة المسئولية الكبرى لدور المرأة في كل الاتجاهات المتعلقة بالتنمية وتربية النشء، وتأهيلهم لقيادة حركة المجتمع، وتنمي فهم

المعارف والقدرات، والاتجاهات السليمة. ولذلك كان تعليم المرأة وتثقيفها هو المقصد الذي يساعدها للقيام بدورها في إعداد الأجيال وبناء المجتمعات؛ فالتعليم وسيلة أساسية لتحسين التطوير والتنمية وترقية حياة الفرد والمجتمع.

تهدف هذه الورقة إلى محاولة إلقاء الضوء على موضوع تعليم المرأة، والتعرف على نشأته وتطوره. وتتبع الورقة المنهج التاريخي لتتبع مسيرة تعليم المرأة في حقب تاريخية مختلفة.



اما عن محور المجتمع و الثقافة و الصحة في افريقيا و الذى يعتبر ايضًا من اهم المحاور لما تواجهه القارة من تحديات كبيرة و مشاكل اتجاه

الصحة و معرفة الثقافة المجتمعية لدول أفريقيا و تحديات هجرة العمالة الافريقية و تأثيرها على القارة ، فقد تناولت كل من الدكتورة حافصة جرادي و الدكتورة سامية عرعر باحثات في جامعة الاغواط- الجزائر بحث بعنوان " **العمالة الإفريقية في الجزائر – واقع جديد –**" حيث اوضحت الدراسة بأن الواقع الأمني هو سبب محوري دفع الأفارقة للنزوح نحو الشمال، لكن يبقى الفقر أيضاً من بين أهم المحددات الأساسية والبارزة التي رفعت نسبة اللاجئين باعتبار مناطقهم الأصلية تقع في نطاق شبه جاف، وهي أقل ما يقال عنها أنها مناطق مهمشة ونائية يميزها الفقر والحرمان وانعدام الأمن والتنمية. كلها عوامل وظروف ساهمت في نزوح أعداد هامة من هذه البلدان الأفريقية في إطار الهجرة غير الشرعية؛ طلباً للأمن وكسب لقمة العيش والاندماج في سوق العمل بالجزائر حتى وإن كان في طابع غير مرخص قانونياً.

وفي سياق اخر تناول الدكتور **عبد العظيم تنير** ورقة بحثية بعنوان "**هجرة الكفاءات العلمية السودانية (الأسباب والآثار والحلول)**" و التي أوضح من خلالها ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية الأفريقية فقد بدأت بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر، وازدادت في بداية القرن العشرين، وفي السنوات الخمسين الأخيرة وخاصة بعد ما عُرف بثورات الربيع العربي. لذلك أصبحت هجرة الكفاءات من أهم العوامل المؤثرة في دول القارة الأفريقية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وتمثل دولة السودان نموذجاً صارخاً لظاهرة هجرة الكفاءات العلمية. لذلك يهدف هذا البحث لدراسة ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية السودانية، كما يهدف أيضاً للتقصي حول

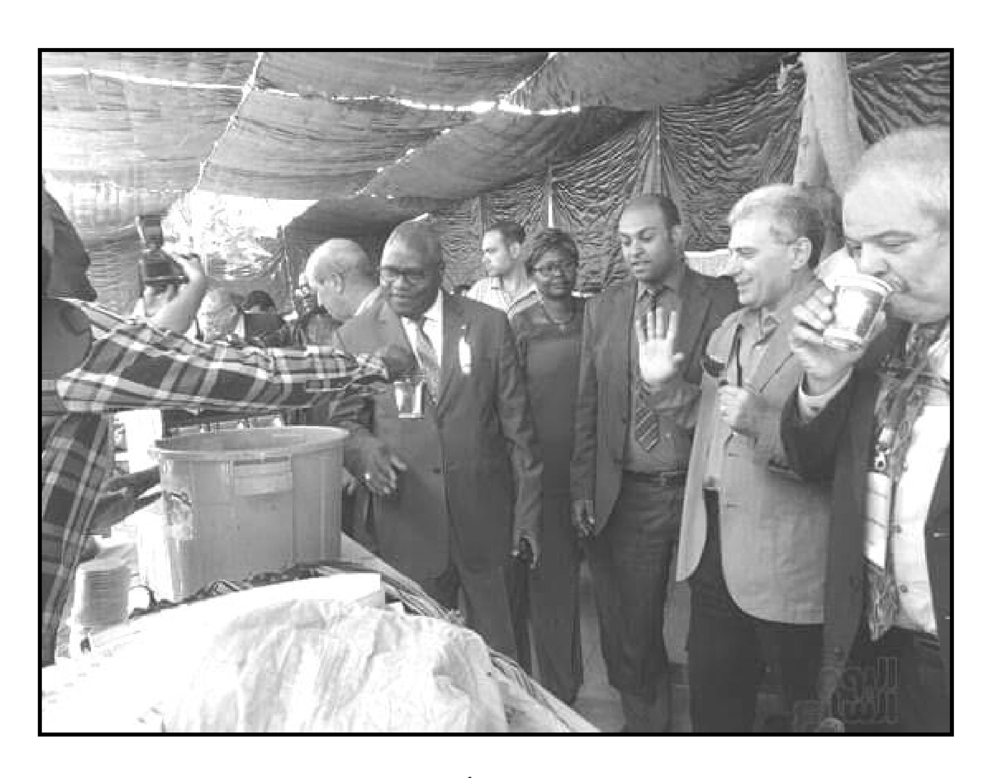
أسبابها، وللوقوف على الآثار الناجمة عنها وكيفية معالجتها.

وتتلخص أهم نتائج البحث في أن ظاهرة هجرة الكفاءات السودانية إلى الخارج باتت مسألة مقلقة ولافتة للنظر، لأن أكثر من ٥٠ ألفاً من الكفاءات العلمية السودانية قد غادرت السودان في السنوات الأخيرة متوجهين نحو العالمين العربي والأوربي، ولعل أبرز العوامل الطاردة تتمثل في: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مثل النزاعات الطويلة التي امتدت منذ استقلال السودان).

أما أهم العوامل الجاذبة فتكمن في سعي دول المهجر لإغراء الكفاءات العلمية السودانية بتقديم الحوافز وارتفاع مستوي المعيشة وتوفير متطلبات العمل المهني المتخصص بصورة تمكنهم من الإبداع وتفجير الطاقات. ولقد ترتب على هجرة الكفاءات العلمية السودانية العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك يوصي البحث بأن تستنبط الدولة السودانية من الحلول وتبتكر من الوسائل التي تمكن من الحفاظ على كفاءتها الموجودة وتعيد عقولها التي هاجرت إلى الوطن، عن طريق توفير متطلبات الرضى الوظيفي، وتقديم الحوافز المادية والأدبية المناسبة، وتحسين بيئة العمل، وحل مشكلة النزاعات المسلحة وغيرها، ومن الضروري تحديد آلية للمساهمة في توفير البيانات والتشخيص الدوري لحالة هجرة الكفاءات العلمية ومحدداتها وتداعياتها، وذلك من أجل تحقيق المصالح العليا للوطن.

و تضمن محور الاقتصاد الأفريقي بعض الاوراق البحثية و التي تضمنت موضوعات ذات أهمية كبرى لمناقشة كيفية النهوض بالاقتصاد

للدول الأفريقية و قد تضمنت الجلسات بعض التوصيات غاية في الأهمية مثل: ضرورة تشجيع التجارة الدولية بين الدول الافريقية في التجمعات الاقتصادية بصفة عامه و بين هذه الدول و الدول العربية و نحو ذلك تشجيع الصادرات الافريقية الى الدول الغير افريقية (البرازيل، روسيا الاتحادية ، الهند و الصين).



رئيس جامعة القاهرة يفتتح المعرض الأفريقي على شرف المؤتمر العلمي

وقد اشارت الباحثة منى اللبودي من خلال ورقتها البحثية التي كانت بعنوان " تحليل التجارة الإلكترونية لدول شمال أفريقيا: الفرص والتحديات" زيادة الاهتمام بتطبيق التجارة الإلكترونية و هو الاتجاه الحديث في التجارة الدولية الذى تخلفت كثيرا من الدول الافريقية عن تطبيقه سواء في شمال افريقيا أو غيرها من مناطق القارة.

واشار ايضا الباحث محمد وفيق من خلال الورقة البحثية بعنوان " **التكتلات الإقليمية وآثارها الاقتصادية نموذج المنظمات الإقليمية المائية في القارة الأفريقية**" والتي اوضح فيها أهمية التكتلات الدولية الإقليمية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، مع بيان الدور الإقليمي الهام لمنظمة تنمية نهر السنغال، ووضع تصور لمنظمة إقليمية لدول حوض النيل يُمكن الاستفادة منها في:

أولاً: حل وتجنب النزاعات المتعلقة بنهر النيل بأقل قدر ممكن الكَلفة وبعيدًا عن تدخلات الدول غير المعنية.

ثانيًا: تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من النهر، وتحقيق التكامل بين دول الحوض التي تتمايز في خصائصها الإقليمية.

ثالثًا: دعم البحث العلمي المُتعلق بمورد نهر النيل، وإزالة معوقاته المالية والتقنية والعلمية والفنية بما يُحقق الحفاظ على مورد النهر وتحقيق أكبر تنمية ممكنة له.

رابعًا: تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لسكان الحوض.

تقريــــر

خامسًا: الحفاظ على توازن النظم البيئية في المنطقة والحد من تعرضها لمخاطر المناخ.

و في محور الصراعات و بناء السلم في أفريقيا فقد تضمن الكثير من الورقات البحثية و التي ناقشت الصراعات و النزاعات و تأثيرها على الوضع في أفريقيا و النزاعات المسلحة في جنوب السودان و في نيجيريا و دور الغرب في النزاعات القائمة في أفريقيا و قد أشار الدكتور سامى السيد المدرس بمعهد البحوث و الدراسات الافريقية من خلال بحثه المقدم بعنوان "**سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا السلم والأمن الأفريقي: الأبعاد والآثار**" والذى أوضح فيه دور الاتحاد الأوربي الذي أضحى أحد الفاعلين الدوليين المهمين على الساحة الدولية، لاسيّما بعد الخطوات الإيجابية التي تم إحرازها على صعيد تحقيق المزيد من الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى سعى الاتحاد لاتباع سياسة خارجية موحدة والقيام بأدوار سياسية في مناطق مختلفة من العالم. ورغم الخبرة التاريخية المريرة التي عاشتها القارة الأفريقية بسبب الاستعمار الأوروبي، إلا أن الاتحاد الأوروبي حرص خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة –شأنه شأن الكثير من القوى الدولية– على إيجاد موطئ قدم له داخل القارة الأفريقية، وصار أحد الأطراف الدولية المتنافسة داخل القارة، وعلى ضوء ما شهدته القارة الأفريقية من تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الصراعات الداخلية والدولية، وظهور الحركات الإرهابية التي مارست جرائم بشعة في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية، حظيت قضايا السلم والأمن الأفريقي بأهمية خاصة لدى الاتحاد الأوروبي، بل إنها احتلت أولوية بين جملة

القضايا التي ركّز عليها الاتحاد في علاقاته مع القارة الأفريقية، لاسيّما وأنه وفقاً للمنظور الأوروبي يعد السلم والأمن من المتطلبات الأساسية للتنمية. وقد تحرك الاتحاد الأوروبي على عدة مستويات للتعامل مع قضايا السلم والأمن داخل القارة الأفريقية، بما في ذلك التعامل مع الدول الأفريقية التي تشهد صراعات داخلية وأزمات أمنية، وإقامة شراكات مع بعض التكتلات الإقليمية الفرعية داخل القارة، وطرح استراتيجيات خاصة بأقاليم جغرافية محددة، بالإضافة إلى التحرك على المستوى القاري والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، وكذلك التنسيق مع بعض القوى الدولية الفاعلة داخل القارة الأفريقية مثل الصين.

وأشارت الباحثة نانيس عبد الرازق فهمي في ما يخص تحديات وجود الاسلحة النووية في القارة الأفريقية فقد قدمت ورقة بحثية بعنوان " المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في إفريقيا "بليندابا": الماضي والحاضر وآفاق المستقبل" و التي أوضحت فيه أنشئت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية Nuclear Weapons Free Zone in Africa (NWFZ) في إفريقيا بموجب اتفاقية بليندابا التي فتحت للتوقيع في ١١ إبريل عام ١٩٩٦ وتنص على حظر إنتاج أو اختبار أو حيازة أسلحة نووية وحظر البحوث أو تطوير الأجهزة المتفجرة النووية وتحظر كذلك التخلص من النفايات المشعة في المنطقة الخالية وأي هجوم على المنشآت النووية في المنطقة، وعلى تشجيع استخدام الطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. ولها ثلاث بروتوكولات.

وتعد اتفاقية بليندابا رابع اتفاقية لا نشاء NWFZs بعد تيلاتيلولكو في أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ وراروتونجا في جنوب الهادي عام ١٩٨٥ وبانكوك في جنوب شرق اسيا عام ١٩٩٥.

وتجسد اتفاقية بليندابا في إفريقيا مفهوم الأمن والاستقرار، وتؤكد نبذ دول القارة للخيار النووي في إطار سعيها لتحقيق السلام والأمن الإقليمي والعالمي، كما انشئ مجلس السلم والأمن الإفريقي ليكون من بين أهم أهدافه تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة ورفاهية الشعوب الإفريقية وبيئتها وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة (المادة ٣ فقرة أ)، وتعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام القانون الدولي الإنساني، وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات.

وقد لعبت منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي دوراً مميزاً في عملية التفاوض والتصديق على اتفاقية بليندابا باعتبار أن ميثاقها هو مرجعية أساسية لاتفاقية بليندابا، بالإضافة إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية هي الجهة المودع لديها الاتفاقية.

ووفقاً لمفوض الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن، فإن اتفاقية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في إفريقيا هي جزء من الإستراتيجية الأوسع لتنفيذ السياسة الأمنية والدفاعية الإفريقية المشتركة، وأنها مكون رئيسي لبناء الأمن والسلام للاتحاد الإفريقي.

ويرجع دور منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي إلى توافر

مجموعة من العوامل ساعدت على قيامها بهذا الدور.

ويحتوى المؤتمر العديد من الاوراق البحثية و التي تضم كثير من القضايا والتحديات التي تواجه القارة الأفريقية، فقد كان هذا المؤتمر ملتقى العديد من الباحثين المتميزين.

